جامعة قاصدي مرباح – ورقلة

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم علوم التسيير

أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير

تخصص إدارة أعمال

من إعداد الباحثة:

بهاز لويزة

بعنوان :

# دور المـــؤسسات الصغيـــرة و المتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة بالجزائـر

## دراسة حالة القطاع السياحي في الفترة 2005–2016

نوقشت واجيزت علناً بتاريخ 2018/10/11 أمام لجنة المناقشة المكونة من السادة الأعضاء:

أ/د : محمود فوزي شعوبي .....(أستاذ التعليم العالي، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة) ..... رئيساً

أ/د : نور الدين شنوفي.....(أستاذ التعليم العالي ، مدرسة الدراسات العليا للتجارة، الجزائر)..... مقرراً

أ/د :مجيد شعباني .....(أستاذ التعليم العالي جامعة امحمد بوقرة، بومرداس)..... مناقشاً

ا/د : يوسف قريشي .....(أستاذ التعليم العالي ، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة) .....مناقشاً

د/ :منى مسغوني .....(أستاذة محاضرة (أ)، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة) ..... مناقشاً

د/ : على قابوسة .....(أستاذ محاضر (أ)، جامعة الوادي) ..... .مناقشاً

السنة الجامعية : 2018/2017

جامعة قاصدي مرباح – ورقلة

كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم علوم التسيير


أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير

تخصص إدارة أعمال


من إعداد الباحثة:

بهاز لويزة


بعنوان :

# دور المـــؤسسات الصغيـــرة و المتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة بالجزائـر

## دراسة حالة القطاع السياحي في الفترة 2005–2016

أُجيزت ونوقشت علناً أمام لجنة المناقشة المكونة من السادة الأعضاء:

أ/د : محمود فوزي شعوبي .....(أستاذ التعليم العالي، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة) ..... رئيساً

أ/د : نور الدين شنوفي.....(أستاذ التعليم العالي ، مدرسة الدراسات العليا للتجارة، الجزائر)..... مقرراً

أ/د :مجيد شعباني .....(أستاذ التعليم العالي ،جامعة امحمد بوقرة، بومرداس).....مناقشاً

ا/د : يوسف قريشي .....(أستاذ التعليم العالي ، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة) .....مناقشاً

د/ :منى مسغوني .....(أستاذة محاضرة (أ)، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة) ..... مناقشاً

د/ : على قابوسة .....(أستاذ محاضر (أ)، جامعة الوادي) .....مناقشاً

السنة الجامعية : 2018/2017

# من قال لا ادري فقد افتى

# الإهـداء

اهدي عملي هذا للوالدين الكريمين اطال الله عمرهما

وحفظهما

اخوتي الأعزاء

طلبتي وطالباتي

اهل العلم والمعرفة

وطني الجزائر

# الشكر و العرفان

الحمد لله ذي المن و الفضل و الإحسان حمداً يليق بجلاله وعظمته وصَلِّ اللهم على

خاتم الرسل ، من لا نبي بعده صلاةً تقضي لنا بها الحاجات وترفعنا بها أعلى الدرجات

و تبلّغنا بها أقصى الغايات من جميع الخيرات في الحياة وبعد الممات ولله الشكر أولاً وأخيراً

على حسن توفيقه وكريم عونه وعلى ما منَّ وفتح به عليَّ في إنجاز لهذه الاطروحة

و لأنه من لا يشكر الناس لا يشكر الله ، و لأنه ما كان لهذا العمل يتم لولا أفضال أناس بعد الله

جل و علا

فإنه يطيب لي ويسعدني و يثلج صدري أن أتقدم

بكل آيات الشكر و العرفان إلى الأستاذ الدكتور شنوفي نور الدين على تفضله و إشرافه على هذه

الاطروحة وتوجيهاته القيمة و ما قدمه لي من نصح و إرشاد جعله الله في ميزان حسناته

و لا يفوتني أن اشكر كل من ساعدني

من قريب أو بعيد لكم مني ازكى عبارات الشكر والعرفان

**الملخص:**

إن أبرز آليات تبني مبادئ التنمية المستدامة التي تجعل الحكومات والشعوب أكثر قدرة على تلبية احتياجات ورغبات الأجيال الحاضرة وفي الوقت نفسه احترام حق الأجيال القادمة في الموارد الطبيعية والعيش بشكل عادل وآمن. وحيث أن قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يعد الحراك الأساسي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية نظراً لما تتمتع به من قدرة على امتصاص البطالة وخلق الثروات وتحريك عجلة الاستثمار في شتى المجالات فان العمل على تطويرها وترقيتها ودعمها أحد أهم الأولويات التي عملت على تسطيرها الدول النامية والمتقدمة على حد السواء .

كما وأن اعتبار السياحة أهم ظاهرة اقتصادية واجتماعية في عالمنا اليوم،كما أنها كصناعة تعد ثالث أهم القطاعات الإنتاجية التي تحتل موقعا مهما في اقتصاديات الكثير من الدول المتقدمة والنامية، لهذا حاولت الدراسة إبراز مدى واقع مساهمة المؤسسات السياحية الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر نظرا لكونها تملك مقومات سياحية هائلة وقطاع مؤسسات صغيرة ومتوسطة تشكل 98%من نسيجها الاقتصادي وقد توصلنا بعد تشخيصنا لواقع ذلك معتمدين على مؤشرات كلية هامة كمعدل المساهمة في الناتج الإجمالي الخام والقيمة المضافة وكذا حجم الإيرادات المحققة وعدد مناصب الشغل التي توفرها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عموما والسياحية على وجه الخصوص.

وخلصنا إلى أن الجزائر حققت نتائج جد معتبرة في ما يخص التنمية المستدامة بالاعتماد على قطاعيها السابقين كما أن إرادتها باتت واضحة حول تنمية السياحة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتجلى ذلك في مخططها التوجيهي للتهيئة السياحية لآفاق 2025 غير أن تلك النتائج غير كافية وغير طموحة إذا ما قورنت بالمؤهلات التي تمتلكها الجزائر على جميع المستويات .

**كلمات مفتاحية :**

مؤسسة صغيرة و متوسطة، سياحة مستدامة ، تنمية مستدامة،تنمية سياحية .

## Abstract :

The adoption of the principles of sustainable development is considered as a crucial mechanism. It enables governments and peoples to meet the needs and desires of the current generations as well as respecting the right of future generations in natural resources and to live safely.The Small and Medium Enterprises (SME) sector is considered an essential pillar for the economic and social development because of its ability to minimize the rate of unemployment and create resources, stimulating investment in various fields. Thus, developing and promoting such kind of enterprises is a priority fordeveloping and developed countries.

The tourism sector is one of the most important economic and social phenomena in nowadays world. It is considered as the third most important productive sector which occupies a significant position in the economies of many developing and developed countries. Therefore, the study attempted to highlight the extent to which small and medium tourism enterprises contribute in achieving sustainable development in Algeria. The latter is very rich of its tourism resources in addition to a sector of small and medium enterprises which represents a percentage of 98% of its whole economy.

The results are based on crucial indicators, such as the rate of contribution of the Gross domestic product (GDP) and the value added, as well as the proportion of the earned revenues in addition to the number of jobs provided bySmall and Medium Enterprises (SME) in general and the tourism ones in particular. The final outcomes indicate that Algeria has achieved significant results in terms of sustainable development depending on the aforementioned sectors. Algeria is pursuing a policy which shows itsclear desire towards the development of tourism and small and medium enterprises. This is reflected in its Guiding Plan for Tourism Planning for the 2025 Horizons. However, these results are insufficient and under the expected level if compared with the qualifications possessed by Algeria at all levels.

**Keywords**:

Small and medium enterprise, tourism , development, sustainable.

## فهرس الموضوعات


حكمة..... I.

الإهداء..... II

كلمة شكر..... III

ملخص..... IV

قائمة الموضوعات..... VI

قائمة الجداول ..... VIII

قائمة الأشكال..... X

قائمة الملاحق..... XII

قائمة الاختصارات والرموز..... XIII

توطئة.: ..... أ

*الفصل الأول: الإطار النظري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أ والتنمية المستدامة في قطاع السياحة*

تمهيد: ..... 8

المبحث الأول: مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ..... 9

المبحث الثاني: تجارب ناجحة في مجال تحقيق التنمية المستدامة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة..... 25

المبحث الثالث : مفهوم السياحة والسياحة المستدامة..... 35

المبحث الرابع: مدخل للتنمية المستدامة ..... 52

المبحث الخامس: الدراسات السابقة..... 74

خلاصة الفصل :..... 86

الفصل الثاني: الدراسة الميدانية لواقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة السياحية في التنمية المستدامة

تمهيد: ..... 88

المبحث الأول: تشخيص واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري..... 89

المبحث الثاني: استراتيجية تحقيق تنمية سياحية بالجزائر في ظل المخطط التوجيهي لآفاق 2025 ... 122

خلاصة الفصل :..... 163

**خاتمة** ..... **165**
**قائمة المراجع** ..... **172**
**الملاحق**..... **194**
**فهرس المحتويات**..... **218**

# قـــائـــمـــــة الـجـــــداول


| الرقم | العنوان | الصفحة |
|---|---|---|
| 01-01 | تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر | 14 |
| 02-01 | مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الكلي لبعض الدول المتقدمة لعام 2004 | 19 |
| 03-01 | ترتيب الدول العربية حسب عائداتها السياحية عام 2015 | 38 |
| 04-01 | مقارنة بين التنمية السياحية التقليدية والتنمية السياحية المستدامة | 50 |
| 05-01 | تطور مفهوم التنمية ومحتواها منذ نهاية ح ع2 | 57 |
| 06-01 | تطور معدل النمو في الجزائر خلال الفترة من2005 إلى2014 | 69 |
| 07-01 | تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة من2005 إلى 2014. | 70 |
| 08-01 | تطور معدلات الفقر في الجزائر خلال الفترة من2005 إلى 2014. | 71 |
| 09-01 | تطور معدلات التضخم في الجزائر للفترة 2005 إلى 2016 | 72 |
| 01-02 | تطور عدد المؤسسات المتوسطة والصغيرة في الجزائر للفترة2005 -2015 | 90 |
| 02-02 | تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالنسب للفترة 2015/2005 | 92 |
| 03-02 | تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في نهاية 2015 | 94 |
| 04-02 | تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب عدد عمالها عام 2015 | 95 |
| 05-02 | توزيع وحركة المؤسسات الخاصة حسب النشاطات الاقتصادية لعام 2015 | 96 |
| 06-02 | تطور تعداد الصناعات التقليدية للفترة 2015/2005 | 98 |
| 07-02 | توزيع المؤسسات ص و م الخاصة حسب المناطق الجغرافية لعام 2015 | 100 |
| 08-02 | تطورات الناتج الداخلي الخام حسب الطابع القانوني للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة للفترة 2011/2005 | 101 |
| 09-02 | تطور القيمة المضافة خلال الفترة 2005-2015 ب مليار دج | 102 |
| 10-02 | تطور القيمة المضافة حسب طبيعة نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للفترة 2009-2015 | 104 |
| 11-02 | تطور مناصب الشغل في المؤسسات ص وم خلال الفترة 2015/2005 | 105 |
| 12-02 | تطور حجم المبادلات الخارجية –التصدير والاستيراد للفترة 2005-2015 | 107 |
| 13-02 | توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المؤهلة ضمن البرنامج الوطني لفترة 2015 | 112 |
| 14-02 | توزيع الملفات المقبولة للتأهيل حسب طبيعة النشاط لعام 2015. | 112 |
| 15-02 | عدد المشاريع المحتضنة على مستو ى مشاتل المؤسسات لعام 2013 | 113 |
| 16-02 | وضعية المشاريع الاستثمارية المصرح بها حسب قطاع النشاط لعام 2013 | 114 |

| | | |
|---|---|---|
| 17-02 | توزيع المشاريع الاستثمارية المصرح بها المحلية والأجنبية لعام 2013 | 115 |
| 18-02 | وضعية الملفات المعالجة من طرف FGAR من 2004 إلى غاية جوان 2013 | 116 |
| 19-02 | الملفات المعالجة من طرف الصندوق حسب قطاع النشاط منذ 2004 إلى غاية جوان 2013 | 117 |
| 20-02 | الوضعية العامة حسب قطاع النشاط في جوان 30جوان 2013 | 117 |
| 21-02 | معطيات الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ | 118 |
| 22-02 | القروض الممنوحة حسب قطاعات النشاط الى غاية 30جوان 2013 | 119 |
| 23-02 | إحصائيات حول تمويل الصندوق الوطني للتامين على الشغل CNAC | 120 |
| 24-02 | تطور عدد الليالي في الفنادق 2010-2011 | 124 |
| 25-02 | عدد السياح المتوافدين للجزائر للفترة 2005-2014 | 125 |
| 26-02 | الدول المصدرة للسياح نحو الجزائر حسب الأهمية لسنة 2010م | 126 |
| 27-02 | خروج الجزائريين خارج الجزائر خلال الفترة 1999-2011 | 127 |
| 28-02 | وجهات الجزائريين السياح حسب الأهمية لسنة 2010م. | 128 |
| 29-02 | تطور الإيرادات السياحية في الجزائر للفترة بين 2005-2014 | 129 |
| 30-02 | تطور حجم الاستثمارات السياحية للفترة 2005-2015 | 130 |
| 31-02 | تطور الميزان السياحي للجزائر خلال الفترة 2000-2009 | 132 |
| 32-02 | تطور حجم العمالة في القطاع السياحي بالجزائر للفترة 2005-2015 | 134 |
| 33-02 | مؤشر تنافسية السياحة والسفر لسنتي 2011- 2015 الترتيب ضمن 139 دولة | 135 |
| 34-02 | **خطة الأعمال بالأرقام و الأهداف لغاية 2015** | 144 |
| 35-02 | **توقع قدرة الإيواء الفندقي في الأقطاب السياحية للامتياز 2008-2015** | 150 |

# قـــائـــمـــــة الأشـــكال


| الرقم | العنوان | الصفحة |
|---|---|---|
| 01-01 | منظومة التنمية المستدامة و دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة فيها | 29 |
| 02-01 | دوافع السياحة والسفر | 42 |
| 03-01 | مكونات السياحة | 43 |
| 04-01 | السياحة المستدامة | 48 |
| 05-01 | المحطات الأساسية لتطور مفهوم التنمية المستدامة | 58 |
| 06-01 | أبعاد التنمية المستدامة | 62 |
| 07-01 | الواقع الحالي للاستدامة في العالم | 65 |
| 01-02 | تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للفترة 2015/2005 | 91 |
| 02-02 | تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة 2015/2005 | 93 |
| 03-02 | توزيع المؤسسات حسب نوع النشاط الاقتصادي لسنة 2015 | 97 |
| 04-02 | تطور قطاع الصناعات التقليدية | 99 |
| 05-02 | تطورات الناتج الداخلي الخام حسب الطابع القانوني للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة للفترة 2011/2005 مليار دج | 102 |
| 06-02 | تطور القيمة المضافة المحققة من المؤسسات ص وم للفترة 2015/2005 | 103 |
| 07-02 | تطور عدد المناصب المصرح بها في ال م ص وم | 106 |
| 08-02 | تطور المبادلات الخارجية للفترة 2015/2005 | 108 |
| 09-02 | تطور عدد الأسرة في فنادي الجزائر خلال الفترة 2000-2012 | 123 |
| 10-02 | تطور عدد الليالي للسياح لعامي 2010-2011 | 124 |
| 11-02 | تطور عدد السائحين للفترة ما بين 2005-2014 | 126 |
| 12-02 | تطور حجم الإيرادات السياحية خلال الفترة 2005-2015 | 129 |
| 13-02 | تطور حجم الاستثمارات في قطاع السياحة للفترة بين 2005 -2016 | 131 |
| 14-02 | تطور مساهمة قطاع السياحة في الناتج المحلي الخام خارج قطاع المحروقات 2005-2015 | 133 |

| | | |
|---|---|---|
| **15-02** | تطور مساهمة السياحة في توفير مناصب الشغل للفترة بين 2005-2015 | **134** |
| **16-02** | مكانة المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية من المخطط الوطني للتهيئة الإقليمية | **142** |
| **17-02** | الأهداف الخمسة ل.م.ت.ت.س(SDAT2025) | **143** |
| **18-02** | الأهداف الخمسة للأقطاب السياحية السبعة | **146** |
| **19-02** | الحركيات الخمس للتفعيل السياحي | **148** |

# قائمة الملاحق


| الرقم | العنوان |
|---|---|
| **01** | الصالونات الوطنية والدولية للصناعات التقليدية |
| **02** | دليل المقابلة |
| **03** | قائمة الأساتذة المحكمين |

# قائمة الاختصارات والرموز

| | |
|---|---|
| 2007 BS OHSAS-18001 | نظام الصحة والسلامة المهنية |
| MEDA | برنامج ميدا أورو لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة |
| FGAR | صندوق ضمان القروض للمؤسسات ص و م |
| CGCCI-PME | صندوق ضمان قروض الاستثمارات للمؤسسات ص وم |
| ANSEJ | الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب |
| ANGEM | الوكالة الوطنية لتسيير القروض |
| CNAC | الصندوق الوطني للتامين على الشغل |
| CNES | المجلس الوطني الاجتماعي |
| ANDPME | الوكالة الوطنية لدعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة |
| CASNOS | الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لغير الأُجراء |
| CNAS | الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي |
| SDAT2025 | المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية |

.

| | |
|---|---|
| PME | Petite et moyenne entreprise |
| EPE | Entreprise publique économique |
| Mds | Miliards |
| PIB | Produit Intérieur Brut |
| VA | Voleur ajoutée |
| HH | Hors Hydrocarbures |
| ANGEM | Agence Nationale de Gestion du Micro Crédit |
| ANSEJ | Agence Nationale e Soutien à l'Emploi des jeunes |
| ANDI | Agznce Nationale de développement de l'nevestissement |
| CGC-PME | Caiise de Garantie des crédits d'investissements-PME |
| FGAR | Fonds de Garantie des Crédits aux PME |
| CNAC | Caisse Nationale d'assurance Chomage |

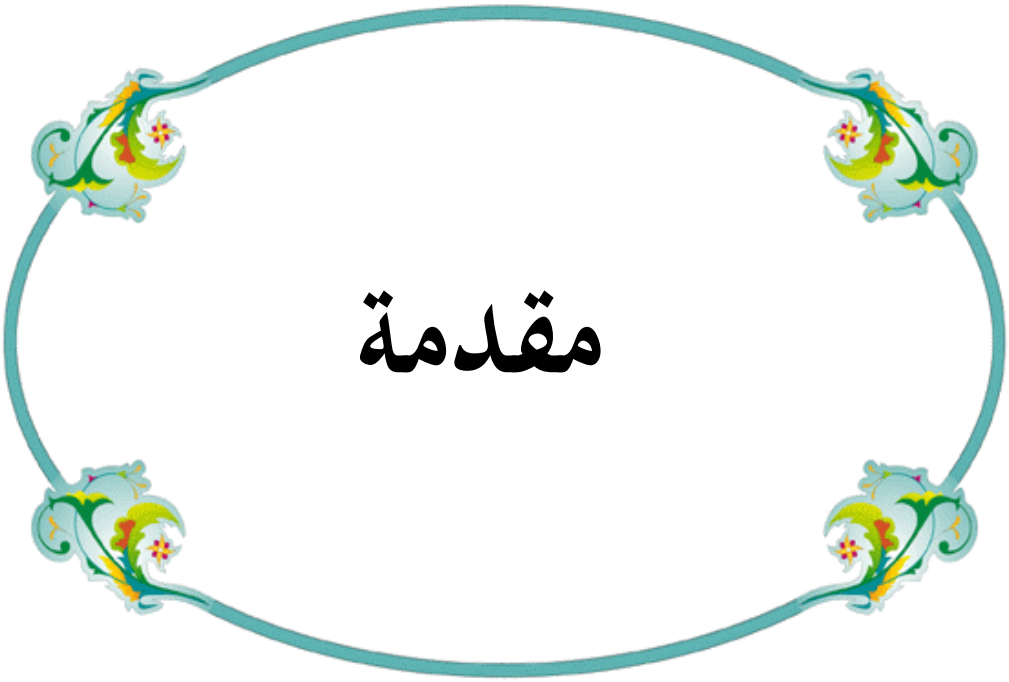

# مقدمة

## أ- توطئة:

لقد ساهمت التطورات المقلقة، والشعور بان بقاء البشر ومصيرهم مرتبطان ببقاء ومصير الكائنات الحية الأخرى، وكذلك باستمرار كوكب الأرض ومنظوماته مكانا صالحا للحياة فضلا عن الادراك العالمي بمدى ما وصلت اليه الأمور من سوء منذ عام 1973 بشكل كبير ومباشر في انعقاد أول قمة بيئية عالمية من نوعها هي قمة الأرض في مدينة ريو دي جانيرو البرازيلية عام 1992.

وتكمن أهمية أول قمة للأرض في ريوديجانيرو في أنها قد وضعت حجر الأساس لرؤية عالمية جديدة عن البيئة ركزت على التنمية المستدامة من خلال إثارة اهتمام الرأي العام العالمي بالعلاقة المتبادلة بين الابعاد البيئية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية للتنمية، وحيث أن هيمنة المصالح الاقتصادية ترسخت في أذهان القائمين على الإدارة والمسؤولين في الحكومات والمؤسسات فإن دول العالم أجمع بدأت تخطو خطوات متفاوتة نحو تطبيق التنمية المستدامة تضمن تلبية احتياجات المجتمع الحالي وتعمل على تحسين مستويات معيشتهم، مع ضمان حياة ملائمة للأجيال القادمة وحقهم في الموارد الطبيعية.

لقد أظهرت الدراسات التي أجريت على بعض الاقتصاديات القوية ومنها اقتصاد الدول الاوربية، أن اقتصاد هذه الدول يعتمد أساساً على المشروعات الصغيرة والمتوسطة، حيث نجد مثلا ان اكثر من 70% من جميع المؤسسات في المملكة المتحدة يعمل فيها أقل من مائة شخص تعتبر مؤسسات صغيرة ومتوسطة. على هذا الأساس ومن أجل المحافظة على النمو الاقتصادي في هذه الدول كان لابد من العمل على الحفاظ على ديناميكية وحيوية هذا القطاع الهام من الاقتصاد القومي كونها بالإضافة إلى ما سبق مصدراً لخلق الثروة ومناصب الشغل وأداة لتحريك عجلة الاستثمار وغيرها وذلك من خلال اخذ جميع التدابير اللازمة سواء على المستوى الجزئي أو الكلي.

ومما لا شك فيه أن قطاع السياحة هو الآخر يعد من أكثر الصناعات نمواً في العالم رغم الأزمات الاقتصادية الراهنة، فقد أصبحت في الوقت الحاضر من أهم القطاعات في التجارة الدولية، فلو نظرنا لها من الزاوية الاقتصادية نجدها قطاعا منتجا يؤدي دوراً هاماً في زيادة الدخل القومي وتحسين ميزان المدفوعات، ومصدراً للعملات الصعبة وفرصة لخلق مناصب الشغل، وهدفاً لتحقيق برامج التنمية، ومن ناحية أخرى بيئية نجد أن السياحة عامل جذب للسياح وإشباع رغباتهم من حيث تنوع المنتوج السياحي كزيارة الأماكن الطبيعية المختلفة والمجتمعات المحلية للتعرف على عاداتها و تقاليدها مع احترام بقائها إرثا للأجيال اللاحقة لحقهم فيها.

ولهذا فإن الدراسة هاته جاءت كمحاولة لتسليط الضوء على مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة التي أصبحت مطلبا أساسياً ترجو من ورائه الدول تحسين مستوى معيشة مجتمعاتها والرقي والإزدهار لاقتصادياتها و استشرافاً للآفاق المستقبلية لتحقيق تنمية مستدامة حقيقية في الجزائر انطلاقاً من الملامح الراهنة للسياحة بايجابياتها ومعوقاتها الرئيسية المباشرة ومن ثم تقديم الاقتراحات والتوجهات المستقبلية لأهم عوامل تأثير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على التنمية المستدامة.

**ب- إشكالية الدراسة:**

**ماالدور الذي تؤديه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بقطاعها السياحي في تحقيق التنمية المستدامة، وما واقع ذلك في الجزائر ؟**

وتتفرع هذه الإشكالية الى مجموعة من الإشكاليات او الأسئلة الفرعية كالاتي :

1. هل تتمتع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بميزات خاصة تجعلها قادرة على تحقيق التنمية المستدامة ؟.
2. هل الإمكانات والمقومات السياحية التي تتوفر عليها الجزائر تسمح لها بتطوير اقتصادها وتنميته ؟.
3. ما الإستراتيجيات التي اعتمدت عليها الجزائر من أجل النهوض بقطاعيها السياحي قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ؟.
4. هل يعتبر المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية لآفاق 2025 خطوة كافية للنهوض بالسياحة الجزائرية ؟.
5. فيما تتمثل أهم أبعاد التنمية المستدامة و كيف يمكن تحقيقها على مستوى المؤسسات وكذا الدول؟.
6. هل يوجد إهتمام ووعي لدى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بتحقيق الأبعاد الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة؟.

**ج- فرضيات الدراسة:**

يمكننا أن نفترض من موضوع بحثنا هذا مجموعة من الفرضيات سنحاول اختبارها والإجابة عنها بعد نهاية البحث، حيث تمحورت **الفرضية الرئيسية** فيما يلي :

- **يمكن الوصول الى تنمية مستدامة من خلال الاعتماد على قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر، ومنها العاملة في قطاع السياحة .**

**وتتفرع من هذه الفرضية مجموعة من الفرضيات الفرعية ونذكرها كالاتي:**

1. تعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كاختيار إستراتيجي للنهوض بالتنمية مستدامة وأداة فاعلة لتمويل برامجها؛
2. تتمتع الجزائر بمؤهلات قوية في قطاع السياحة تمكنها من ضمان تنمية مستدامة ؛
3. تتسم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمرونة عالية تجعلها قادرة على تنمية القطاع السياحي؛
4. يعد المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية لآفاق 2025 إستراتيجية فعالة لتنمية السياحة في الجزائر؛
5. يمكن الاعتماد على الأبعاد الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية من أجل تحقيق التنمية المستدامة المرجوة؛
6. تزايد اهتمام المؤسسات ص و م بالنشاط السياحي في الجزائر باعتباره قطاعاً واعداً يحقق لها الديمومة والاستقرار.

**د- أهمية الدراسة:**

لدراستنا هذه أهمية علمية وأهمية عملية، فالأهمية العلمية تتمثل في تلك الإضافات إلى تعريفات كلا من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، التنمية المستدامة وكذا السياحة، وتلك التوضيحات لما وضع من تعريفات ومؤشرات وأما الإضافات العملية فتتمثل في وضع تعريفات ومؤشرات ومقاييس للتنمية السياحية المستدامة . ويمكن إيجاز ملامح ذلك في الآتي:

- إن إعادة النظر في المفاهيم المرتبطة بالتنمية اصبح ضرورة تفرضها المتغيرات العالمية الجديدة؛
- تنامي المكانة التي احتلها قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مستوى العالم؛
- تزياد الإهتمام على المستوى الدولي والمحلي بالسياحة والتنمية المستدامة بكل مستوياتها؛
- التحول نحو قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذا قطاع السياحة كأحد البدائل الإستراتيجية على المستوى الوطني بالجزائر لتنويع مصادر الدخل الوطني والمساهمة في التنمية الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية.

**هـ- أهداف الدراسة:**

تتمثل أهم أهداف هذه الدراسة فيما يلي:

- تحليل بعض المفاهيم المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وكذا التنمية المستدامة والسياحة؛

- إبراز الدور التنموي المستدام للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائروتشجيع أصحابها لاكتساب مزايا تنافسية مستدامة تجعلها قادرة على تطوير الاقتصاد الجزائري ؛
- وضع تصور عام لمستقبل السياحة في الجزائر والتخطيط لها بما يتناسب والإمكانات الطبيعية والبشرية والاجتماعية والاقتصادية في القطاع؛
- إبراز مساهمة قطاع السياحة في تحقيق تنمية مستدامة بالجزائر في ظل المعطيات الجديدة الرامية للخروج من تبعية قطاع المحروقات ؛
- إبراز أهم العراقيل والتحديات التي تواجه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة عموماً والسياحية خصوصا وتحول دون مساهمتها الفعالة في التنمية المستدامة؛
- تحديد متطلبات قطاعي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والسياحة لتحقيق التنمية المستدامة وتقييم الآثار الاقتصادية، الاجتماعية و البيئية الناتجة عنهم.

**و- دوافع اختيار الموضوع:**

من الأسباب والدوافع التي دعتني إلى دراسة موضوع دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة وواقعه في قطاع السياحة بالجزائر دوافع موضوعية وأخرى ذاتية نسردها كالاتي:

**أ) دوافع موضوعية: تتمثل اهم هذه الأسباب او الدوافع فيما يلي:**

- الأهمية الكبيرة التي حظيت بها موضوعات الدراسة سواء تعلق الامر بالتنمية المستدامة التي حظيت باهتمام الكثير من الباحثين وأصحاب القرار على مستوى الحكومات والمؤسسات في العالم، بالإضافة إلى ما يخص قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باعتباره ركيزة ودعامة أساسية في بناء اقتصاديات الدول وتحقيق رفاهية الشعوب والمجتمعات نظراً لخصوصيتها وقدرتها على توفير مناصب الشغل وزيادة الناتج الإجمالي وتخفيض معدلات الفقر وغيرها. واخيراً ارتباط الدراسة بقطاع السياحة الذي يمثل هو الآخر قطاعاً واعداً للكثير من الدول كونه يساهم في تحسين ظروف المجتمعات المضيفة للسياح ويمكن من زيادة مداخيل الدول من العملة الصعبة مما يساعد على تحريك وتيرة النمو الاقتصادي والاجتماعي بها.
- حداثة الموضوع نسبيا وجاذبيته العلمية، حيث أن مسالة قياس مدى مساهمة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة أمر في غاية الأهمية ويحوز على اهتمام المسؤولين في الحكومات

والمؤسسات الاقتصادية، كونه يساعد على تشخيص وضعية القطاع لمعرفة أهم مواطن القوة والضعف التي ينبغي تعزيزها أو العمل على تجاوزها وتذليلها بما يضمن تنمية مساهمتها في التنمية المستدامة في الجزائر .كما أن التعرف على واقع مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشطة في قطاع السياحة يعكس لنا مدى نجاعة السياسات والاستراتيجيات المتبناة من أجل دعمها وتطويرها .

**ب) دوافع ذاتية: تتمثل اهم هذه الدوافع وراء اختيارنا للموضوع فيما يلي :**

- تناول موضوع التنمية المستدامة وكذا المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لما له من أهمية بالنسبة للاقتصاد والمجتمع وأيضا قطاع السياحة لكونه قطاعا واعداً وإستراتيجياً تعول عليه الدول ومنها الجزائر في تطوير اقتصاديتها بعيداً عن تبعية القطاع الوحيد مثل قطاع المحروقات.
- محاولة تشخيص وضعية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر باعتباره عمودا فقرياً لاقتصاديات الدول المتقدمة كالمانيا والو م أ واليابان مثلا للعمل على محاكاة تجاربهم الناجحة من طرف المسؤولين على تنمية القطاع.
- تسليط الضوء على مشروع إستراتيجي هام تسهر الجزائر على تطبيقه هو المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية لآفاق 2025 و التعرف على مدى فعاليته في تحقيق أهداف الجزائر في النهوض بالسياحة وجعلها قطاعا واعدا بديلا لقطاع المحروقات ومساهما في تحقيق تنمية مستدامة حقيقية بها.

**ز- حدود الدراسة:**

تتمثل حدود الدراسة في الحدود الموضوعية والمكانية والزمانية وفيمايلي سنوضح كلا منها:

- **الحدود الموضوعية:** وتتمثل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتنمية المستدامة والسياحة .
- **الحدود الزمنية:** تتمثل في الفترة الممتدة من 2005 إلى 2016.
- **الحدود المكانية:** تتمثل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة السياحية في مختلف أنحاء الوطن الجزائري .

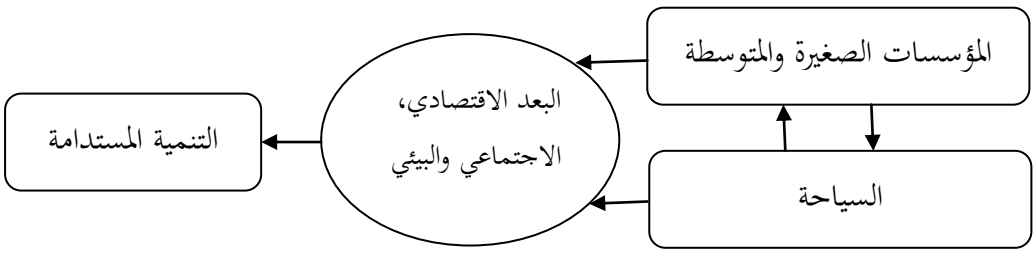

**ح- منهجية الدراسة:**

توضيحا لتحقيق أهداف الدراسة قمنا بالاعتماد على المنهج الوصفي، وهو أكثر المناهج استخداما في علوم التسيير و العلوم الاقتصادية، فهو يستخدم لسرد الحقائق والمعارف المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذا التنمية المستدامة وقطاع السياحة، وفي الدراسة الميدانية استعنا بالوثائق والتقارير وبذلك اعتمدنا على المنهج التحليلي الكمي من أجل تحليل نتائج مساهمة قطاعي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والسياحة بالإضافة الى منهج دراسة الحالة حيث اخترنا قطاع السياحة لقياس مساهمته في تحقيق التنمية المستدامة بالجزائر .

**ط- صعوبات الدراسة:**

من بين أهم الصعوبات التي واجهتنا أثناء إنجاز هذه الدراسة مايلي :

- قلة أو إنعدام المعلومات والاحصائيات المتعلقة بمؤشرات الاقتصاد الكلي سواء تعلق الأمر بالمداخيل أو التشغيل أو تعداد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و غيرها من الإحصائيات .
- تضارب الإحصائيات المتعلقة بقطاع السياحة او المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أحياناً وهو ما قد ينقص من قيمتها العلمية.

**ي- هيكل الدراسة:**

لقد قمنا بتقسيم الدراسة إلى فصلين؛ الأول يتعلق بالاطار النظري و التطبيقي لمتغيرات الدراسة وقد قسمناه إلى خمسة مباحث نتكلم فيها عن المفاهيم النظرية الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة باعتبارها أداة للتنمية المستدامة مستعرضين مفهومها ومؤشرات قياسها وأبعادها وتحدياتها ...الخ، كما سنتعرض إلى السياحة بدأً من مفهومها إلى أنواعها ومكوناتها وأهميتها بالنسبة للاقتصاد وأخيراً دورها في تحقيق تنمية مستدامة. أما المبحث الأخير منه فسنتعرف من خلاله عن الدراسات السابقة حول الموضوع سواء باللغة العربية أو الأجنبية محاولين إبراز أوجه التشابه والاختلاف بينها وبين الدراسة الحالية .

وبخصوص الفصل الثاني من الدراسة فقد قسمناه إلى أربعة مباحث هو الآخر الأول يتكلم عن منهجية وأدوات الدراسة والأساليب المستخدمة في اختبار الفرضيات، أما الثاني فيتكلم عن واقع قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومساهمته في تحقيق التنمية المستدامة بالقطاع السياحي الجزائري. وأخيراً قمنا بتحليل معوقات تحقيق التنمية المستدامة والحلول أو التوصيات الكفيلة بتحسين دور المؤسسات الصغيرة المتوسطة.

# الفصل الأول

# الإطار النظري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

# والتنمية المستدامة في قطاع السياحة

**تمهيد:**

لقد نالت ولا زالت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مكانة هامة لدى الباحثين والمؤسسات والدول على حد السواء وهذا لدورها البارز في النشاط الاقتصادي. فبعدما كان دورها محدوداً في نظر الاقتصاديين الكلاسيك أصبحت في القرون الأخيرة تؤدي دوراً محورياً في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال تقليل نسب البطالة وتوفيرها لمناصب الشغل، إضافة إلى مساهمتها في رفع القيمة المضافة والناتج القومي الإجمالي، ففي أوروبا وأمريكا كانت تشكل أكثر من 95% من إجمالي المؤسسات الناشطة. أما في الدول النامية فقد اهتمت بهذا النوع من المؤسسات كونها تتمتع بخصوصية تتلاءم وأسواقها المحدودة نسبيا، وقد عملت على إيجاد سبل وإستراتيجيات من شأنها تنمية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بها.

ولهذا سنحاول من خلال هذا الفصل التعرف على أهم العوامل التي تساعد على نجاحها والتحديات التي قد تحول دون تطورها، بالإضافة إلى الإشارة إلى بعض التجارب الناجحة في مجال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

وسنحاول من خلال هذا الفصل أيضا التعرض الى التنمية المستدامة باعتبارها مطلب هام تسعى الدول إلى تحقيقه، واستنادا إلى كون قطاع السياحة قاطرة للوصول إلى تنمية اقتصادية واجتماعية ومستدامة في ذات الوقت سنتعرض إلى أهم السبل الكفيلة بترقية كل من قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وقطاع السياحة للوصول إلى التنمية المستدامة المرجوة.

## المبحث الأول: مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يثير مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة جدلاً كبيراً بين المهتمين بكل ما يتعلق بهذه المؤسسات، ويعد سبب الجدل إلى أن هذا المصطلح يحمل في طياته عدداً من المؤسسات التي يمكن أن تندرج تحته، غير أنها تختلف في خصائصها اختلافاً بينياً، إلى جانب اختلاف درجة ومستوى تقدم الدول التي تنشط فيها.

ولهذه الأسباب سنحاول تقديم مجمل العوامل التي أدت إلى اختلاف التعاريف، مبرزين المعايير المعتمدة في تلك الأخيرة إلى جانب استعراض دواعي توحيد التعاريف الخاصة بهذه المؤسسات، وأهم الخصائص التي تتسم بها.

### المطلب الأول: تعاريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و المجالات المختلفة لها

إن محاولة إيجاد تعريف موحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يصطدم بمجموعة من العراقيل والصعوبات التي تحول دون ذلك والتي تتعلق بتركيبة الإنتاج النشاط الصناعي، معايير التصنيف، درجة النمو وغيرها.

وفيما يلي نستعرض أهم الأسباب وراء ذلك، بالإضافة إلى المعايير المعتمدة في التصنيف وأخيراً أهمية توحيد تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

**الفرع الاول: أسباب اختلاف تعاريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة :**

تتمثل أهم الأسباب التي جعلت الدارسين والباحثين يتمايزون في تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فيمايلي[1]:

**1-الفارق بين تركيبة قوى الإنتاج المتميزة للاقتصاد العالمي:** إذ يستحيل ايجاد تعريف موحد لكل الدول وذلك لاختلاف موقعها ودرجة التطور الاقتصادي والتكنولوجي والسياسي الخاص بها وبالنسبة للدولة الواحدة فإن هذه الشروط تتغير من منطقة إلى أخرى فما يعتبر كبناء اقتصادي قوي بالنسبة لإفريقيا يمكن أن يعتبر كبناء ضعيف بالنسبة لليابان وهكذا.

**2-إختلاف النشاط الصناعي:** إن طبيعة النشاط الاقتصادي تلعب دوراً هاماً في اختلاف معايير التصنيف فالمؤسسات الإنتاجية تحتاج استثمارات كبيرة وتستخدم عدداً كبيراً من العمال، كما هو الحال في الصناعات التحويلية

[1]- شعباني إساعيل، **ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطورها في العالم**، الملتقى الوطني الأول حول فرص الاستثمار في ولاية غرداية ودور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة واقع وتحديات، 02 -03 مارس، 2004.

في حين نجد أن المؤسسات الخدماتية تتمتع بهيكل تنظيمي بسيط وتحتاج إلى عناصر متداولة كونها تركز في نشاطها على عناصر دورة الاستغلال وبإمكانها الاستغناء عن العدد الهائل من العمال وهكذا فإن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كبيرة في قطاع الصناعة بحكم استثماراتها وعمالها ونمط تنظيمها بينما تعتبر صغيرة في قطاع الخدمات

**3-إختلاف درجة النمو:** حيث ينقسم العالم إلى قسمين؛ الأول دول متطورة، والثاني دول نامية، بسبب درجة النمو والتطور التكنولوجي المستعمل فكل دولة ولهذا فإن المؤسسات الصغيرة في كل من اليابان أو الو.م.أ، التي تتمتع بتكنولوجيا متطورة ودرجة نمو عالية يمكن اعتبارها مؤسسات كبيرة بالنسبة للدول النامية، أو المتخلفة. ..إلخ، وهذا ما يفسر غياب تعريف موحد في جميع الدول.

4-**تعدد معايير التصنيف واختلافها:** إن تحديد تعريف شامل وموحد ودقيق للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يعتمد على عدة معايير ومؤشرات تختلف باختلاف نوعها، فالمعايير الكمية تعتني بالحجم والقياس كعدد العمال، حجم الطاقة المستعملة، التركيب العضوي لرأس المال. ..إلخ، أما المعايير النوعية كالملكية، استقلالية الإدارة والمسؤولية. وعليه فإن الصعوبة تكمن في كيفية اختيار هذه المعايير فبعض الدول تعتمد على عدد العمال كفرنسا وغيرها من المعايير الأخرى حتى أنها تختلف في المعيار نفسه كأن يكون عدد العمال مثلا أقل من 300عامل في اليابان وأقل من 250عامل في الو.م.أ وأقل من 500 عامل في فرنسا أقل من 350 فنلندا وهذا ما يزيد الأمر تعقيدا.

**الفرع الثاني :معايير تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.**

يستند تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى المعايير التي تم الاعتماد عليها لتصنيف وتقسيم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. ومن أكثر المعايير شيوعا واستخداما هي حسب ما يلي[1]:

**أولا:المعايير الكمية:**

ومن أهم وأكثر المعايير استخداما ما يلي:

**1-معيار عدد العاملين بالمشروع:** يعتبر هذا المعيار من أكثر المعايير التي أخذت بها بعض الدول للتفرقة بين المشاريع الصغيرة والكبيرة وذلك لتوافر البيانات الخاصة بالعمال في غالبية الدول.

[1] - دريس يحي، **آليات وسبل تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للاندماج في الاقتصادي العالمي، حالة الجزائر**، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 55، 56، 2011، ص80..

ومن الملاحظ أن حدود تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي وضعت على أساس هذا المعيار وتختلف من مجتمع إلى آخر بالنظر لظروف هذه المجتمعات، فالمؤسسات التي تعد كبيرة الحجم في دول ما تعد صغيرة أو متوسطة الحجم في دول أخرى غير أن هذا وحده لا يكفي فعامل أو معيار رأسمال لهذه المؤسسات يحدد أيضا طبيعتها وإدراجها ضمن المؤسسات الصغيرة منها أو المتوسطة والكبيرة فقد يؤدي معيار عدد العاملين إلى استبعاد مؤسسات صغيرة أو متوسطة لها عدد كبير من العمال.

2-**معيار رأس المال المستثمر في المشروع:** يعد هذا المعيار من أهم معايير التمييز بين المؤسسات إذ يعكس الطاقة الإنتاجية والاستثمارية إلا أنه يبقى مختلف من دولة إلى أخرى فمثلا في بعض الدول الأسيوية كالصين الفلبين والهند يحدد سقف رأس المال للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من 35000دولار -200000دولار وبالنسبة للكويت يقدر ب 600000دولار أمريكي.

3-**معيار حجم الموجودات:** أي ما تمتلكه المؤسسة من أصول ثابتة .

4-**معيار رقم الأعمال** :ويشير إلى حاصل جداء عدد الوحدات المباعة في السعر وتجدر الإشارة إلى رقم الأعمال القياسيأكثر دلالة عن حجم المؤسسات بدلا من رقم الأعمال الإسمي كون أن هذا الأخير يرتبط بالسعر والذي يتأثر بقوى خارجية عن المؤسسة[1].

**ثانيا المعايير النوعية:**

ومن بين أهم هذه المعايير نجد ما يلي:[2]

1-**المعيار القانوني:** عادة ما تأخذ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة شكل المشاريع العائلية (شركات الأشخاص) والشركات التضامنية أو الوكالات أو شركات التوصية بالأسهم ولكن عادة لا تكون في شكل شركة ذات أسهم.

2-**معيار الإدارة (التنظيم):** وتعتبر المؤسسة صغيرة أو متوسطة إذا ما توفرت فيها خاصيتين أوأكثر من الخصائص الآتية:

- الجمع بين الملكية والإدارة؛
- قلة عدد مالكي رأس المال؛
- تحمل الطابع الشخصي بشكل كبير؛

[1]- وفاء لمبيرك، تركي الشمري، **تأسيس المشروعات الصغيرة وإدارها**، مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت، 2006، ص 82.

- ضيق نطاق العمل؛
- صغر حجم الطاقة الإنتاجية.

3- **معيار الإستقلالية**: ويشير هذا المعيار إلى تملك المؤسسة الصغيرة والمتوسطة ل 50بالمائة من رأسمالها على الأقل، وفي بعض الدول قد تكون النسبة أقل من ذلك.

4- **المعيار التكنولوجي**: وتصنف المؤسسات إلى صغيرة ومتوسطة الحجم كلما إستعملت أساليب إنتاجية بسيطة مقارنة مع المؤسسات الكبيرة وهناك معيار آخر يعتبره البعض كمي غير أنه كيفي(نوعي) وهو:

5-**قيمة المبيعات**: ويشير إلى أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتوجه دائما إلى الأسواق المحلية وبطريقة مباشرة أي أن لها علاقات مباشرة بزبائنها وعليه تكون قيمة المبيعات وحجمها أقل أوضعيف إذا ما قورنت بالمؤسسات الكبيرة[1].

**الفرع الثالث :أهمية وضع تعريف موحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:**

مما سبق الإشارة له من خلال التعرض لمعايير تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذا تعاريفها وعوامل الاختلاف في تعريفها نستعرض المزايا التي يحققها وضع تعريف موحداً تتمثل في الآتي: [2]

1- تحقيق الإطار الذي يشمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مما يؤدي إلى تسهيل عملية تحديد أعضاء هذا القطاع والمجموعات المستهدفة بداخله من أجل وضع الإجراءات اللازمة.

2- ترشيد استخدام الموارد المالية المخصصة للمؤسسات الصناعية الصغيرة والمتوسطة مثل القروض والمنح...إلخ بحيث توجه هذه الموارد لفئات أخرى.

3- إمكانية المقارنة بين حجم ونتائج أعمال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة داخل الدولة وبين القطاعات المختلفة وعقد مقارنات بين دول أخرى.

4- التعامل بوضوح من جهات التمويل الدولية أو المؤسسات الدولية المعنية بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

5- تسهيل التنسيق بين الجهات والمؤسسات العاملة في مجال دعم ومساندة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

[1]- خبابة عبد الله، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة آلية لتحقيق التنمية المستدامة**، دار الجامعة الجديدة ،الإسكندرية، 2013 ،ص ص13-15.

[2]- **المرجع السابق**، ص 88.

6- المساعدة على إدراج وتسجيل هذه المؤسسات في نطاق قطاع الأعمال المنظم مما يؤدي إلى تحقيق عدة فوائد للمشروع والدولة ككل.

7- الحد من فرص التحايل التي يلجأ إليها البعض للاستفادة من المزايا الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة إذ يحدد التعريف الموحد للمستفيدين من هذه المزايا بدقة أكبر

**الفرع الرابع : تعاريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**

لقد تعددت تعاريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وحتى المصغرة منها إذ لا يوجد اتفاق حول تعريف موحد يحدد ماهيتها وذلك يرجع للأسباب التي ذكرناها سابقا وعليه فإننا سنستعرض عدد من التعريفات التي تنطلق بشكل عام من المعايير الأكثر قبولا وشيوعا في التمييز بين الأنواع الثلاثة ومن أمثلة اهم التعريفات نأخذ ما يلي :

- **يعرف البنك الدولي للإنشاء والتعمير**" المؤسسات التي يعمل فيها أقل من 10عمال بالمؤسسات المتناهية الصغر (المصغرة)،والتي يعمل فيها 10-50عامل بالمؤسسات الصغيرة وتلك التي يعمل فيها 50-100عامل تسمى بالمؤسسات المتوسطة "[1].
- وتعرف **لجنة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية يونيد** المشروعات المتناهية الصغر بانها "تلك المشروعات التي يديرها مالك واحد ويتكفل بكامل المسؤولية بأبعادها الطويلة الأجل (الاستراتيجية) والقصيرة الأجل (التكتيكية)،كما يتراوح عدد العاملين فيها ما بين (10-19)عامل والمشروعات الصغيرة هي تلك المشروعات التي يعمل بها (20-99)عاملا والمشروعات الكبيرة هي تلك المشروعات التي يعمل بها أكثر من (100)عامل"[2].

كما يعرفها **البنك الدولي** WBبانها :[3]

- مؤسسات مصغرة :الحد الأقصى للعمال 49.
- مؤسسة صغيرة :عدد العمال 50.
- مؤسسة متوسطة :الحد الأقصى للعمال 200.

[1]- صلاح حسن ، **دعم وتنمية المشروعات الصغيرة لحل مشاكل البطالة والفقر**، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2011 ص 26.

[2]- **نفس المرجع**، ص 26.

[3]- European commission ;**accounting systems for small enterprises–recommendation and good practices**; France ; november;2008.

**تعريف الاتحاد الأوروبي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:** قامت المفوضية الأوروبية بإصدار تعريف للمؤسسات ص و م عام 1996 يأخذ بعين الاعتبار البرامج الموجهة والمعاملة التفضيلية، وبرامج الإعانة والدعم الموجه وغيرها واعتمد على معايير كمية هي عدد الموظفين، رقم الأعمال وحجم الموازنة.

فاعتبر كل مؤسسة مصغرة من توظف أقل من 9 عمال

مؤسسة صغيرة من توظف أقل من 49 عامل

مؤسسة متوسطة من توظف أقل من 249 عامل

رقم الأعمال : مؤسسة صغيرة أقل من 7 مليون يورو، متوسطة أقل من 40 مليون يورو

حجم الموازنة: مؤسسة صغيرة أقل من 5 مليون يورو، متوسطة أقل من 27 مليون يورو [1].

وبالنسبة **للمشرع الجزائري** فقد اعتمد على 03معايير للتمييز بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهي عدد العمال رقم الأعمال الحصيلة السنوية وقد كان ذلك بالاستناد إلى تعريف الاتحاد الأوروبي سنة 2001 ضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفيما يلي الجدول الاتي يبين ذلك:

**الجدول رقم (01-01): تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**

| المواصفات | المتوسطة | الصغيرة | المصغرة |
|---|---|---|---|
| عدد العمال | 250-20 | 49-10 | 9-1 |
| رقم الأعمال | 200مليون-2مليار | 200مليون | 20مليون |
| الحصيلة السنوية | 100-500مليون | 100مليون | 10مليون |

**المصدر:** من إعداد الباحثة بناء على المعطيات الواردة ضمن المواد 5، 6 و 7 من المرسوم التشريعي رقم 18/01 المؤرخ في: 2001/12/12 و المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، الصادر في:2001/12/15، الجريدة الرسمية عدد 77، ص 06.

[1] مالكولم شاوف، **إدارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة –تبدل أدوار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة–**، تر: طارق عبد الباري، المكتبة الأكاديمية، مصر، 2009، ص 15.

**الفرع الخامس: المجالات المختلفة لأنشطة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**

يمكن لأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن ينشط ويختار مجال نشاطه ومنها على سبيل المثال الصناعة والتجارة سواء تجارة الجملة أو تجارة التجزئة ومشروعات الخدمات وغيرها.

وفيما يلي أهم المجالات التي تشتغل فيها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة [1]:

1- **المؤسسات الصناعية:** وتمثل هذه المشاريع الصناعية كل المشروعات أو المؤسسات التي تنشط في صناعة الطباعة مثلا أو مصانع العجائن والمخبوزات ومصانع إنتاج لعب الاطفال وكذا الألبسة والأثاث وغيرها من الأمثلة الكثيرة التي تحتل مكانة متميزة من اهتمام منشئ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

2- **المؤسسات التجارية:** وهذا النوع من المؤسسات تقوم بالأنشطة العديدة مثل مؤسسات التجارة والوساطة سواء كانت تجارة جملة أو تجارة تجزئة بالإضافة إلى موزعو السيارات الصيدليات محلات الأثاث وغيرها.

**3-المؤسسات الخدماتية:**

هذه المؤسسات لا تتطلب استثمارات في المخزونات السلعية أوفي المعدات لذا نجد القطاع الخدماتي جذاب ويستهوي الكثير من منشئي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بصورة خيالية وكمثال نجد الفنادق مكاتب الترجمة، أعمال الديكور مراكز إصلاح الأجهزة الكهربائية والإلكترونية. ..إلخ.

## المطلب الثاني: خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عوامل نجاحها واستمراريتها

تحتاج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لعدة عوامل لتمكنها من أن تحقق نجاحها في بيئتها التسويقية ولتبقى وتضمن الاستمرارية يجب أن تراعي الكثير من صفات هذه المؤسسات ونذكر منها ما يلي:[2]

**الفرع الاول : خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:**

عندما نقارن بين صفات أو خصائص المؤسسات الناجحة والقادرة على مواجهة تحديات القرن الحادي والعشرون نجد أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتمتع بصفات تجعلها أكثر نجاحا وذلك كالآتي[3]:

---

[1]-وفاء المبيرك ، **مرجع سبق ذكره** ، ص91

[2]-عبد الحميد مصطفى أبو ناعم ،**إدارة المشروعات الصغيرة**، دار الفجر للنشر والتوزيع ،مصر ،2002،ص 12.

[3]- جريدة الرياض **المشروعات الصغيرة والمتوسطة.. بذرات نجاح تقطف الأوطان ثمارها**، العدد 17156، 14 يونيو 2015 على الموقع: http://www.alriyadh.com/ 1056821 تاريخ التصفح 15 نوفمبر 2016

- مالك المؤسسة هو مديرها، إذ يتولى العمليات الإدارية والفنية، وهذه الصفة غالبة على هذه المؤسسات كونها ذات طابع أسري في أغلب الأحيان.
- انخفاض الحجم المطلق لرأس المال اللازم لإنشاء المؤسسات الصغيرة وذلك في ظل تدني حجم المدخرات لهؤلاء المستثمرين في المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
- الاعتماد على الموارد المحلية الأولية، مما يساهم في خفض الكلفة الإنتاجية وبالتالي يؤدي إلى انخفاض مستويات معامل رأس المال/العمل.
- ملاءمة أنماط الملكية من حيث حجم رأس المال وملاءمته لأصحاب هذه المؤسسات، حيث إن تدني رأس المال يزيد من إقبال من يتصفون بتدني مدخراتهم على مثل هذه المشروعات نظراً لانخفاض كلفتها مقارنة مع المؤسسات الكبيرة.
- تدني قدراتها الذاتية على التطور والتوسع نظراً لإهمال جوانب البحث والتطوير وعدم الاقتناع بأهميتها وضرورتها.
- الارتقاء بمستويات الادخار والاستثمار على اعتبار أنها مصدر جيد للادخارات الخاصة وتعبئة رؤوس الأموال.
- المرونة والمقدرة على الانتشار نظراً لقدرتها على التكيف مع مختلف الظروف من جانب مما يؤدي إلى تحقيق التوازن في العملية التنموية.
- صناعات مكملة Subcontractors للصناعات الكبيرة وكذلك مغذية لها.
- صعوبة العمليات التسويقية والتوزيعية، نظراً لارتفاع كلفة هذه العمليات، وعدم قدرتها على تحمل مثل هذه التكاليف.
- الافتقار إلى هيكل إداري، كونها تدار من قبل شخص واحد مسئول إدارياً ومالياً وفنياً.
- تكلفة خلق فرص العمل فيها متدنية مقارنة بتكلفتها في الصناعات الكبيرة.

**الفرع الثاني: مقومات نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة واستمرارها:**

تتمثل هذه المقومات في الدعائم أو الأسس التي ينبغي أن يراعيها المستثمرون[1]:

[1] عبد الحميد مصطفى أبو ناعم،**مرجع سبق ذكره**، ص ص 67- 72.

- التقدير السليم لرأس المال والائتمان: أي العمل على التنبؤ بالاحتياجات التمويلية والعمل على توفير رأس المال الأنسب للاستثمار بالشكل الصحيح والدقيق؛
- المقدرة الإدارية: إنه لابد أن يكون أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قادرين على إدارة مؤسساتهم ومشاريعهم ويستعملوا حق تفويض السلطة والسماح للآخرين بالمشاركة معهم في الملكية والمشاريع والمشاركة في اتخاذ القرارات ما أمكن؛
- تحسين مستوى جودة السلعة: تعد جودة المنتج مطلب أساسي للمنافسة العالمية وعل هذا فالعمل على الوصول إليها هي مسؤولية كل فرد داخل المؤسسة سواء كانت صغيرة أو متوسطة؛
- تحسين الإنتاجية: عن نجاح أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على وجه الخصوص مرهون بإمكانية تحسين الإنتاجية خصوصا إذا نجحوا في جعل الجودة وضيفة كل فرد فيها وعلى هذا فإن السعي على استخدام الموارد الداخلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بأقصى كفاءة ممكنة يساهم في زيادة فرص مواجهة المنافسة الحادة؛
- إرضاء العميل: بما أن الجودة والإنتاجية وجهان لعملة واحدة لتحقيق الرضا التام للعميل وإشباع حاجياته فإن سعي أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتحقيق هذا الهدف من خلال توفير ما يطلبه العميل وتبسيط إجراءات التعامل واختصار الوقت وتقديم خدمات إضافية للعملاء وغيرها مما يحقق رضاهم؛
- ترشيد التكاليف: تعد عملية التحكم في التكاليف ميزة تنافسية تسعى جميع المؤسسات الصغيرة منها وحتى الكبيرة الحجم الى امتلاكها ولهذا فتحقيق أعلى إنتاجية بأقل التكاليف يعتبر عامل مهم من عوامل نجاح م.ص.م ترجو تحقيقه؛
- المتابعة المستمرة للتكنولوجيا والمعرفة: نظرا لاتسام بيئة العمال بالتغير السريع في معطياته سواء التكنولوجية منها والثقافية والاقتصادية وغيرها ولهذا فإن مواكبة التغير والتطور الفني والعلمي عامل مهم لضمان البقاء والاستمرار خصوصا بعد ثورة الاتصالات والمعلومات التي غيرت أنماط سلوك الأفراد بشكل مذهل ملفت للانتباه.

## المطلب الثالث: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية

لقد تزايد الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة نظرا لما تساهم به في رفع معدلات النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية منها في جميع الدول وقد تجلى دورها الكبير من خلال ما يلي[1]:

**الفرع الاول :الأهمية من وجهة نظر الاقتصاد القومي:**

تعد المؤسسات أو المشاريع الصغيرة والمتوسطة ضرورة للتنمية الاقتصادية حيث لا يمكن ان تقوم مشاريع كبري أو عملاقة ما لم تكن هناك مثل تلك المشاريع المزودة لها بعوامل الإنتاج من مواد أولية ومنتجات نصف مصنعة بالإضافة إلى مساعدتها في تسويق منتجاتها وتوزيعها في مختلف المناطق الجغرافية (المناولة الباطنية) ونوجز أوجه أهميتها في الآتي :

- ارتفاع ناتج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مما يؤدي إلى ارتفاع الناتج القومي الإجمالي وكذا رفع القيمة المضافة في الاقتصاد القومي؛
- زيادة متوسط الدخل مما يؤدي إلى تحسين مستوى المعيشة؛
- خلق أجيال جديدة من رجال الأعمال والتحول إلى مجتمع الأعمال الذي يخلق روح المنافسة والتطوير وتوسيع الأسواق؛
- المساهمة في تدريب كوادر بشرية جديدة للعاملين حديثي الخبرة؛
- تواجد أكبر مرونة عالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تساهم في التنمية المتوازنة للمناطق الجغرافية؛
- المساهمة في دخول أنشطة جديدة لحماية البيئة من خلال استغلالها لمخرجات المؤسسات الكبيرة؛
- زيادة معدلات التنمية بالمجتمعات الريفية والشبه حضرية وذلك بمساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي.

**الفرع الثاني: الأهمية من وجهة نظر أصحاب المؤسسات:**

تتمثل أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فيما يلي :

- الاستقلالية: إذ تنتج هذه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فرصة لأصحابها لتنفيذ أفكار واستقلالية الإدارة دون العمل تحت رئاسة أفراد أخرين؛

[1] صلاح حسن ،**مرجع سبق ذكره** ،ص 6.

- تحقيق ثروة مالية: فمن خلال كفاءة إدارة هاته المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يمكن تحقيق ثروة مالية أضعاف ما يمكن أن يحصل عليه الفرد من العمل لدى الآخرين؛
- الاستقرار والأمان: يوفر هذا النوع من المؤسسات فرص عمل متميزة ومباشرة لأصحابها وهذا ما يغنيهم عن البحث عن وظيفة في زمن زادت فيه البطالة؛
- التخطيط الجيد للمستقبل: من خلال الاستقرار والأمان الذي يحصل عليه أصحاب المشاريع في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فإن ذلك يزيد من أدائه وهوما يساعدهم على تحقيق طموحاتهم في توفير مستقبل زاهر لعائلاتهم؛
- إثبات الذات: من أهم حاجات الأفراد المتعددة إثبات الذات في القدرة على النجاح ليكونوا من صفوة رجال الأعمال الناجحين والمتميزين في المجتمع .

**الفرع الثالث :الأهمية من وجهة نظر مؤسسات التمويل:**

-تتمثل هذه المؤسسات سوق جديدة وكبيرة لجهات التمويل ويساهم تمويلها في توزيع مخاطر التمويل.

-تتويج قاعدة العملاء والمساعدة في التنمية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة لتصل إلى مرحلة المشاريع الكبيرة[1].

وفيما يلي نستعرض مساهمة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في متغيرات الاقتصاد الكلي لبعض الدول المتقدمة.

**الجدول رقم (01-02):مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الكلي لبعض الدول المتقدمة لعام 2004**

| | | ألمانيا | اليابان | فرنسا | بريطانيا | كوريا الجنوبية | الهند | تركيا |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| اجمالي المؤسسات | 97.2 | 99.8 | 99.4 | 99.9 | 96 | 97.8 | 98.6 | 99.5 |
| مناصب الشغل | 50.4 | 64 | 81.4 | 49.4 | 36 | 61.9 | 63.2 | 61.1 |
| الاستثمار | 38 | 44 | 40 | 45 | 29.5 | 35.7 | 27.8 | 56.5 |
| القيمة المضافة | 36.2 | 49 | 52 | 54 | 25.1 | 34.5 | 50 | 37.7 |
| التصدير | 32 | 31.1 | 38 | 23 | 22.2 | 20.2 | 40 | 8 |

**المصدر** :

http://www.dtm.gov.tr/dtmadmin/uload/EAD/tanintimKoordinasyonDb/Beytullah.doc accessed March14.2014 .

[1]- صلاح حسن، **مرجع سبق ذكره**، ص 9

نلاحظ ان الدول المتقدمة أحرزت نجاحا منقطع النظير من حيث تسخير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لخدمة أهدافها ومنها تطوير مجتمعاتها واقتصاداتها وهذا ما جسدته الأرقام والاحصائيات حول عدد هذا النوع من اجمالي النسيج المؤسساتي لها، بالإضافة الى نسب مساهمة تلك المؤسسات في التشغيل وتحقيق القيمة المضافة، ودعم الصادرات فضلا عن اجمالي الاستثمارات التي سخرت لتطوير وتنمية القطاع.

وتعد محاكاة التجربة الناجحة للدول المتقدمة في مجال الاعتماد على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خطوة هامة وجيدة تنم عن رغبة الدول النامية في الوصول الى التقدم والازدهار الذي تطمح له الشعوب و الأمم في الوقت الذي أصبحت فيه المنافسة تصل لذروتها مع افرازات العولمة بمختلف مجالاتها الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية.

## المطلب الرابع: مشاكل وتحديات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تواجه الكثير من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عدة مشاكل وتحديات تعرقل نمو نشاطها واستمرارها وأحيانا كثيرة تجد صعوبات تتعلق بالإنشاء والتأسيس مثل عدم قدرتها على الحصول على التمويل المناسب وعلى هذا الاساس فان معرفة اهم تلك العراقيل ضرورية من قبل الدارسين واصحاب القرار وحتى بالنسبة لأصحاب الاعمال كونها تسمح بمحاولة ايجاد حلول لها او التقليل من خطورتها وفي هذا المبحث سنسلط الضوء على اهم تحدياتها ومشاكلها.

### الفرع الأول: مشاكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تتعرض هذه المؤسسات للعديد من المشاكل التي تعرقل نموها ونشاطها وبالتالي على إمكانية بقائها ومواجهتها للمنافسة في نهاية المطاف وتختلف هذه المشاكل من حيث نوعها ودرجة قوتها الأمر الذي يدفع بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى معرفتها ومحاولة تقليصها وتجنبها قدر الإمكان ومن هذه المشاكل نجد ما هو تنظيمي وإداري وآخر تمويلي وتسويقي. ..إلخ. غير ان هذه المشاكل يترأسها مشكل التمويل وطرق الحصول عليه.

ونبين فيما يلي أهم المشاكل التي قدمناها[1].

#### 1-مشاكل السياسات والتوجهات الاقتصادية والسياسية:

إن السياسات العامة للحكومات تجاه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي تميل نحو عدم أو قلة الاهتمام بها أثر في تأدية هذه المؤسسات لدورها في تطوير الاقتصاد والمساهمة بشكل إيجابي وفعال في التنمية الاقتصادية والاجتماعية

[1]- رابح خوني، رقية حساني، **المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ومشكلات تمويلها** ، دار إيتراك للطباعة و النشر ، 2008، ص 65.

وتنعكس السياسة الحكومية على معاملة الدوائر الإدارية والحكومية وتسبب لها صعوبات نذكر منها ما يلي:

- صعوبة الحصول على تراخيص ممارسة النشاط؛
- عدم وجود هيئات حكومية تعنى بهذا القطاع وتدعم وجوده وتحافظ على استمراريته وتقدم له كل المساعدات الإدارية والتكنولوجية والتسويقية...إلخ؛
- عدم وضع تشريعات تتلاءم واوضاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

**2-مشاكل النقل والبنية التحتية ونقص الخدمات العامة :**

تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مشكل شراء وسائل النقل لضخامة مبلغها وهوما يؤثر على نقل الخامات وتصريف المنتجات وإيصالها للأسواق بتكلفة مناسبة وحتى في حال الاستئجار فتكلفة الإيجار مرتفعة بالنسبة لها إضافة إلى مشاكل العقار وتهيئة المحيط والمرافق العامة كون هذه المؤسسات أغلبها في المناطق النائية

**3-مشاكل التسويق والتخزين والمنافسة:**

من أهم المشاكل نجد الهبوط الحاد للأسعار وصعوبة استجابة المؤسسة لأسعار السوق بالإضافة إلى:

- فقدان الموقع ميزته التنافسية؛
- ضآلة ومحدودية طاقة السوق؛
- ارتفاع تكاليف التسويق؛
- طرح منتج غير مطابق لحاجات السوق؛
- تغيير أذواق المستهلكين؛
- التقليد.

**4-مشاكل نقص العمالة المدربة:**

يعتبر هذا من أهم المشاكل كون أن المؤسسات الكبرى أكثر جاذبية واستقطابا للعمالة ذات الكفاءة وهذه لعدة أسباب:

- ارتفاع أجور العمالة المدربة في المؤسسات الكبيرة وعدم قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على دفعها مقابل الحصول عليها؛

- محدودية فرص الترقية وفي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مقارنة بالمؤسسات الكبرى؛
- مخاطر الفشل والتوقف في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عالية؛
- ارتفاع ساعات العمل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مقارنة بالمؤسسات الكبرى؛
- وجود مكافآت وحوافز وامتيازات أكبر في المؤسسات الكبرى مقارنة بالمؤسسات ص وم.

**5-المشاكل الضريبية:**

تتعرض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى اعباء ضريبية ثقيلة ناجمة عن ثبات نسب الضرائب المفروضة عليها بالرغم من حجمها الأقل وعدم استفادتها من ميزات اقتصاديات الحجم.

إضافة إلى مشكلة صعوبة مسك دفاتر الحسابات المنظمة مما يدفع مصالح الضرائب إلى الاعتماد على التقدير الجزائي والذي لا يكون أحيانا لصالح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهوما يؤدي على التوقف هربا من الأعباء الثقيلة.

بالإضافة إلى ماسبق تعاني المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من مشاكل اخرى نوجزها فيما يلي[1] :

**6-المشاكل الإدارية ومشاكل نقص المعلومات والخبرة التنظيمية:**

وتتمثل أهم هذه المشاكل في إهمال التخطيط والتوجيه والرقابة الإدارية وكذا ضعف توجيه وإدارة الموارد البشرية وكل هذا قد يعود إلى عدم معرفة الأوضاع الاقتصادية وحركة الأسعار والاسواق[2].

**7-مشاكل الركود الإقتصادي ومحدودية القدرة على تحمل الخسائر:**

في حالة ما إذا عانت إحدى الدول أو الأسواق من بوادر الركود الإقتصادي فإن هذه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعتمد اتخاذ قرار التوقف ولو جزئيا عن النشاط خوفا من تحمل خسائر إذا ما استمر هذا الوضع.

**8-سوء استعمال براءات الاختراع والامتيازات:**

كثيرا ما تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مشاكل طرح الاختراعات والابتكارات الجديدة بعد أن يتم تطويرها ثم سواء تم تقليدها من قبل من قبل مستثمرين آخرين وهوما يؤدي إلى دخول منافسين جدد مما يضعف من حصة المؤسسات من السوق من جهة كما أن عدم قدرة هذه الأخيرة على تمويل ونقل براءات الاختراع إلى النجاح فالتوزيع يشكل عائقا أمام الاستثمار والاستغلال الجيد لبراءات الاختراع وهو الأمر الذي ينعكس سلبا على

[1] نبيل جواد، **إدارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع،لبنان، ط1، 2007، ص 94.

[2] عبد المطلب عبد المجيد، **اقتصاديات تمويل المشروعات الصغيرة**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2009 ، ص ص 67-69.

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالنسبة لحقوق الامتياز وما رافقها من مشاكل فيما يتعلق بفهمها والعمل على الاستفادة منها فإنه يشكل عائقا أمام تلك المؤسسات.

**الفرع الثاني: التحديات التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:**

كثيرا ما تجد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نفسها أمام العديد من المخاطر التي تهدد بقاءها مثلما تهدد المؤسسات الكبيرة غير أن درجة هذه المخاطر تزداد كلما صغر حجم المؤسسة خصوصا وأن بيئة القرن الحادي والعشرين تحمل في طياتها الكثير منها وفيما يلي أهم تلك التحديات[1].

**أولاً: تحدي ثورة الإتصالات:**

وترجع ثورة الاتصالات التي نعيشها في الآونة الأخيرة إلى التطور الرهيب في وسائل الاتصال وإلى الشبكات المتطورة التي تربطها والتي زادت وسهلت من فرص اتصال المؤسسة عن بعد بالعالم الداخلي والخارجي.

ويمثل عدم استخدام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لهذه الوسائل نوعا من التحدي حيث تتمتع المؤسسات الكبرى منها الصغيرة التي تستخدم منها بميزة تنافسية تحرم منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ألا وهي إقامة مزيد من الفرص التسويقية وتوفير المعلومات المرتدة عن آدائها ومن أوجه استفادة المؤسسة الصغيرة والمتوسطة من ثورة الاتصالات نذكر ما يلي:

- التسويق الإلكتروني؛
- التجارة الإلكترونية؛
- أنظمة المعلومات المعلوماتية؛

**ثانياً: تحدي التصدير:**

يلعب التصدير دورا حيويا في تحسين أرباح المؤسسات إذ يتبع التصدير دخول الأسواق العالمية والاحتكاك بالمنافسين الأجانب والتعرف على ميكانيزمات العمل التنافسي الدولي وتحجم العديد من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة في الدول النامية عن الانخراط في الأنشطة التصديرية اعتقادا منها أن المؤسسات الكبيرة هي على القادرة على القيام بالتصدير بنجاح وهذا يرجع لتعدد العراقيل والصعوبات التي تحول دون انخراط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإقبالها على التصدير وبهذا يعتبر هذا الأخير تحدي كبير يحمل في طياته مخاطر وفرص .

[1] هالة محمد لبيب عتبة، **إدارة المشروعات الصغيرة في الوطن العربي**، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2004، ص 172..

**ثالثاً: تحدي مواجهة متطلبات البيئة :**

أدت التنمية الصناعية إلى توافر العناصر الأساسية للتصنيع خاصة فيما يتعلق بحجم خدمات البنى الأساسية اللازمة للمشروع الصناعي وتوفيرها في الوقت والمكان المناسبين وقد شكل هذا ضغطا على المرافق العامة مما أدى إلى خلق مشكلات التلوث تؤثر على المؤسسات ص و م.

**رابعاً: تحدي المنافسة الحادة :**

يعيش العالم اليوم منافسة شرسة نتيجة انفتاح الاسواق وتحرير التجارة وظهور العولمة بمختلف أشكالها ومظاهرها وكون أن الأسواق أصبحت مكان تواجد المنتجات المحلية والاجنبية المنافسة بالسعر والجودة أصبح لزاما على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة العمل على التعرف إلى منافسيها ودراسة سلوكياتهم للتمكن من مواجهتهم بنجاح[1].

[1]- **نفس المرجع** ،ص 174.

## المبحث الثاني: تجارب ناجحة في مجال تحقيق التنمية المستدامة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

لقد أدركت الكثير من الحكومات وحتى الباحثون في مجال التنمية ان للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة دور مهم في نشر التنمية المستدامة ،كما أنها تشارك كمؤسسات اقتصادية في تحقيق مستويات متفاوتة من التنمية. وقد اثبتت الدراسات أن هذا النوع مسؤول عن تبني إستراتيجيات تنمية مستدامة. وتختلف هذه المسؤولية عنها بالنسبة للمؤسسات الكبيرة نظرا لخصوصيتها وإذا نظرنا إلى المزايا التي يمكن أن تحققها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فهي كثيرة سنوجزها لاحقا.

### المطلب الأول : آليات تطبيق التنمية المستدامة في المؤسسة الاقتصادية

من أجل تطبيق سياسة التنمية المستدامة على مستوى اية مؤسسة اقتصادية يمكنها اعتماد العديد من الأليات التي تحقق بها هذا التوجه وفيما يلي نستعرض اهم الأليات كما يلي[1]:

**1- المعايير والمواصفات القياسية المتعلقة بالتنمية المستدامة:**

في الواقع انه لا يوجد لحد الساعة معيار موحد يشمل كيفية إدارة التنمية المستدامة كما لا توجد مواصفات قياسية يمكن من خلالها الحصول على شهادات مخصصة للتنمية المستدامة فما هو موجود لا يشمل إلا اجزاء من رهانات التنمية المستدامة واهم هذه المعايير تتمثل في الآتي :

**أ- المواصفة إيزو 14001** : تصف نظام إدارة البيئة الذي من خلاله يمكن تأكيد وإثبات ان المؤسسة تمارس نشاطها وفق ما هو منصوص عليه قانونا وانها تحترم البيئة وتحافظ عليها.

ب -**نظام إدارة الجودة " 2000" ISO9001**:

وهو نظام يهدف إلى تحسين اسلوب الإدارة في سبيل تحقيق جودة ذات مستوى عال، تستطيع من خلالها المؤسسة أن تنظم عملياتها وتدير مواردها كي تحقق الجودة وتحسنها بشكل اقتصادي في كافة الأنشطة التي تقوم بها.

[1]- أمال المهري ، **التوجه من الاعلام البيئي الى الاتصال المسؤول في اطار التنمية المستدامة** ،مجلة العلوم الاجتماعية ،العدد19 ،2014

**ج–نظام الصحة والسلامة المهنية– OHSAS-18001 BS 2007**:

وهو نظام إدارة الصحة والسلامة المهنية يعنى بتحديد المتطلبات التي يجب توافرها في اي نظام لإدارة الصحة والسلامة المهنية، لتمكين الجهات المطبقة لهذا النظام من التحكم في المخاطر المتصلة بالصحة والسلامة المهنية وتحسين ادائها. والتي تخص الجانب SA/33: المواصفات القياسية **8000**

الاجتماعي والذي يصف نظام الإدارة المسؤول اجتماعيا.

د –**المواصفة القياسية المستقبلية حول المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات إيزو: 26000**

وهي مبادرة تقوم منظمة الإيزو بوضعها وتطويرها والهدف من ورائها هو "**توفير الإرشاد والتوجيه حول المسؤولية الاجتماعية** "، من خلال تصنيف ابعاد هذه المعايير يتضح لنا انها تجسد اجزاء محددة فقط من التنمية المستدامة، وتجدر الإشارة إلى ان المواصفات التي تحقق البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة تتجسد في مواصفة الإيزو 9001، اما مواصفة الإيزو 14001، فهي تتعلق بالبعد البيئي للتنمية المستدامة، في حين تجسد المواصفة 81 /01 OHSAS التي تتعلق الصحة والسلامة المهنية البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة.

**2–تبني تكنولوجيات الإنتاج النظيف:**

يعد الإنتاج الأنظف طريقة لتطبيق التنمية المستدامة، وهو تطبيق متواصل لإستراتيجية بيئية وقائية متكاملة العمليات والمنتجات من أجل تقليل المخاطر المتصلة بالإنسان والبيئة وترتبط مباشرة بعملية التصنيع التي تقلل الأثار البيئية من خلال التجهيزات والآلات التي لا تلوث البيئة ولا تستنزف موارد كبيرة.

فهذه الالية تحقق عدة مكاسب للمؤسسة،فهي تسهم في زيادة أرباحها بزيادةالإنتاج، دون إلحاق الضرر بالبيئة المحيطة، فالبعد البيئي هو بعد أساسي في تكنولوجيات الإنتاج النظيف[1]، لذا تعتبر من اهم الاليات لتطبيق التنمية المستدامة، خصوصا لدى المؤسسات الاقتصادية الصناعية.

**3– تسيير النفايات:**

إن أحد أكبر التحديات التي تواجه المؤسسات الإنتاجية في الوقت الحاضر هو ازدياد كمية النفايات والمخلفات وبالتالي وجب على المؤسسة ان تبحث عن حلول، وبدائل قصد التقليل أو التخلص النهائي منها ومن

[1] – Ethique en contextes, **Stratégies déntreprise en développement durable**, L'harmattan, 2011, P24.

هذا المنطلق ظهرت فكرة إدارة وتسيير النفايات التي تعني استخدام مجموعة من الطرق أو التقنيات من اجل الحد من الاثار السلبية الناجمة عن النفايات بصورها المختلفة،صلبة،سائلة، أو غازية.

**4-العلامات البيئية كالية لتحقيق التنمية المستدامة في المؤسسة :**

هناك عدة تصنيفات تستخدم في هذا المجال متمثلة في البطاقات الإعلامية البيئية، والعلامات الإيكولوجية، حيث تسعى المؤسسات الحاصلة على هذه المواصفات لتفعيل الاتصال البيئي من خلال التركيز على تميز منتجاتها بيئيا عبر هذه العلامات حيث يعتقد المستهلك مباشرة عند رؤيتها انها تراعي تقليل الأثر على البيئة، وصنعت وفق شروط بيئية ضمن هذا المجال تلجأ هذه المؤسسات المواطنة التي تطبق منهج التنمية المستدامة إلى وضع علامات أو اشكال على اغلفة منتجاتها تؤكد بأن هذه المنتجات بيئية.كما تشير العلامات الإيكولوجية ايضا الى الملصقات لتوعية المستهلكين ان المنتج هو اكثر امانا وصديق للبيئة مقارنة بالمنتجات اخرى.

## المطلب الثاني: مزايا تحقيق التنمية المستدامة في المؤسسات الاقتصادية

عند الحديث عن آليات تحقيق التنمية المستدامة بالمؤسسات الاقتصادية يجدر بنا أن نتكلم عن أهمية تبني ما يسمى بالمسؤولية الاجتماعية لها ، إذ تعبر عن القطار الذي تصل به المؤسسات بمختلف أنواعها إلى أسمى هدف في الوقت الراهن وهو تنمية مستدامة.

حيث أنه زاد الاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات لما تحققه لها من فوائد نوجزها في الآتي[1]:

- **التنمية المستدامة عنصر من عناصر تحقيق الأداء:** حيث أن إدماج التنمية المستدامة في طرق وأساليب سير المؤسسة يسمح لها بالانخراط وانتهاج عملية التحسين المستمر. ويسمح لها مع مرور الزمن الحصول على آثار ايجابية تسمح بتحقيق وتلبية واستجابة لكل متطلبات الزبائن دون التفريط في تحسين الإنتاجية مع الاهتمام بالبعد الاجتماعي.

**تثمين جميع موارد المؤسسة:** لا يمكن أن تعتمد على التحسين المستمر كقاعدة في الإدارة بدون وجود مشروع موحد لجميع الجهود الموجودة داخل المؤسسة والجامع لكل الموارد بحيث يكون هو الوحيد القادر على تثمينها وإعطائها قيمة ويكون ذلك بتطوير وتنمية التكوين المتواصل، تشجيع روح المبادرة، تشجيع الابتكار، تثمين وتحويل الخبرات للآخرين. وهذا ما يساعد على تحسين الأداء بعيدا عن المؤشرات الاقتصادية فقط.

[1] Mouvement des entreprises de France « MEDEF », **Développement Durable et PME**, cahier élaboré dans le cadre du comité du développement durable, juin 2003.p04.

- **المسؤولية الاجتماعية للشركات عامل من عوامل ضمان بقاء المؤسسة:** تسعى بعض المؤسسات مهما كان شكلها إلى الاهتمام وتطبيق التنمية المستدامة وذلك عندما تحاول جاهدة ضمان بقائها في ظل بيئة ومحيط جد متقلب ويكون ذلك بالمحاولة بالاحتفاظ بنفس أصحاب الملكية وعدم اللجوء إلى الاستدانة الفائقة. ومن بين العوامل التي يجب على المؤسسة الاهتمام بها والتي من شأنها أن تحقق لها بقائها ما يلي:

-الاقتصاد في استهلاك الطاقة وللموارد الطبيعة.

-التوفيق بين الأداء الاقتصادي وتلبية رغبات وتطلعات عملائها والأداء البيئي والاجتماعي .

- **الإنتاج الجيد بواسطة الفعالية البيئية:** إن تشجيع الفعالية البيئية يكون بأن تنتج أكثر بموارد أقل ويكون ذلك بإدماج عنصر يسمى بإعادة استعمال الفضلات منذ البداية في تصميم المنتوج وإنتاجه وكذلك بتفادي تبذير الموارد وبتفادي التلوث.
- **التحكم في التكاليف:** إن المؤسسة التي تطبق الفعالية البيئية هي التي تتحكم في تكاليفها البيئية .ويكون ذلك بالصيانة الجيدة للمعدات وبتحليل الخسائر التي قد تنجم أثناء العملية الإنتاجية وتكون أيضا بالاقتصاد في الطاقة مما يؤدي إلى تخفيض التكاليف. فالمؤسسة التي تنخرط في منهجية للتنمية المستدامة، بإمكانها أن تتحكم في التكاليف الاجتماعية ويكون ذلك بمحاربة حوادث العمل بالاعتماد على عملية التحسين المستمر .
- **انتهاج المسؤولية الاجتماعية للشركات عنصر من عناصر الاندماج:** إن تطلعات المجتمع المدني في تطور مستمر والمؤسسة مطالبة بأن تتصرف بصفتها جزءا فاعلا في هذا المجتمع وعليه فيجب أن تتصرف تصرفات مسؤولة من الناحية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية اتجاه كل أصحاب المصالح.
- **مراعاة التنمية المستدامة في تقييم المؤسسات:** إذ أن هناك مؤسسات مالية تعاقب المؤسسات التي لا تراعي الاهتمامات البيئية والاجتماعية وهناك أيضا من يشجع ماليا المؤسسات التي تسعى إلى احترام ذلك. كما أصبحت بعض المؤسسات المالية تمنح حوافز مالية للمؤسسات التي تم بالتنمية المستدامة وظهرت ما يسمى بصناديق النزاهة.

**الشكل رقم (01-01) : منظومة التنمية المستدامة و دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة فيها**

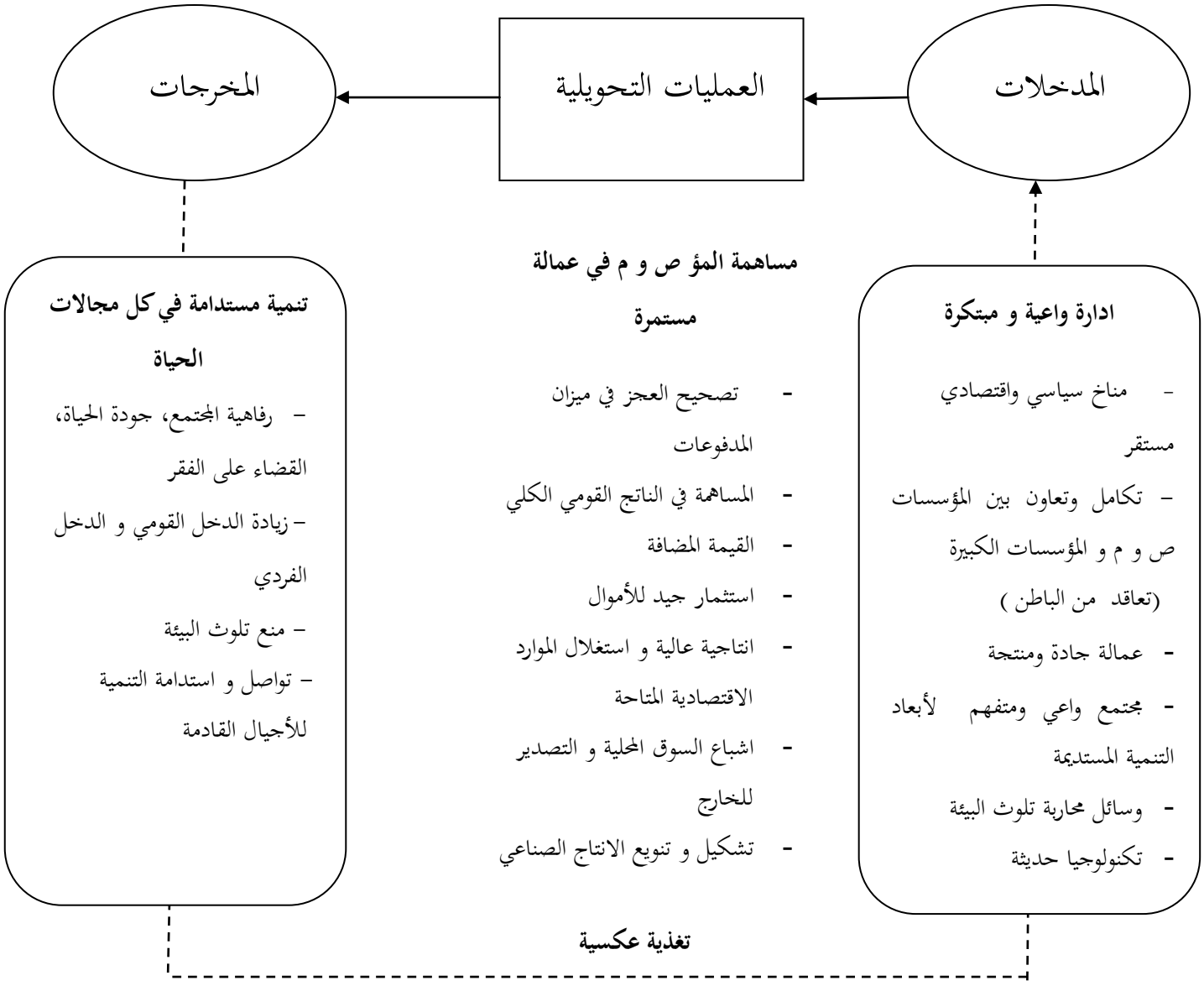


**المصدر:** أيمن علي عمر، **إدارة المشروعات الصغيرة، مدخل بيئي مقارن**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007، ص 67.

## المطلب الثالث: تجارب ناجحة في مجال تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

في الواقع أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة اثبتت عن جدارة دورها في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وحتى المستدامة وقد ساهمت في تطوير اقتصاديات الكثير من الدول النامية والمتقدمة على حد السواء وهذا من خلال تحسين مستويات المعيشة و تقليص معدلات البطالة وزيادة العملات الصعبة من خلال زيادة الصادرات ...الخ .

وقد عرفت الكثير من الدول تجارب ناجحة جسدت من خلالها الدور الكبير الذي حققت من خلاله المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تنمية مستدامة تضمن للأجيال اللاحقة الحياة الكريمة، ومن بين الدول التي سنسلط الضوء عليها تونس، ماليزيا واليابان [1].

**أولاً: تجربة تونس:** تعتبر دولة تونس دولة عربية شهدت تجربة ناجحة و رائدة في مجال تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة، حيث أنها اعتبرتها مشروعا وطنيا سخرت لها كافة الجهود لتنفيذه قصد تنمية بقية القطاعات الاقتصادية من جهة ومن جهة أخرى بغية توفير مناصب شغل لائقة ومستديمة تضمن للدولة الازدهار والنمو.

وقد اتخذت تونس العديد من الإجراءات والتدابير نوجز أهمها كالاتي:

1-إنشاء البنك التونسي للتضامن عام 1997 كبنك متخصص في تمويل المؤسسات الصغيرة في مختلف القطاعات الاقتصادية برأس مال مساهم بنسب 46%و 54%لفائدة القطاع الخاص والمواطنين، وكذا بعض المؤسسات الحكومية على التوالي. وهذا قصد حل مشكلة البطالة وهجرة العمالة المهاجرة.

2-إحداث الصندوق الوطني للتشغيل عام 2000 مهمته تدريب وتأهيل الراغبين في إنشاء مشاريعهم الخاصة والباحثين عن عمل في المجالات التي تمكنهم من تسيير مؤسساتهم أو شغل مناصبهم بكفاءة.

إنشاء الصندوق الوطني لضمان الإقراض عام 2003 مهمته ضمان الأشخاص غير القادرين على ضمانة لقروضهم عند تمويل مشاريعهم.

3-إنشاء حاضنات المشاريع الصغيرة لاستضافة أصحابها لمساعدتهم في تامين المقر والمستلزمات والخدمات لفترة من الزمن قصد تمكينهم من متابعة مشروعاتهم بمفردهم بعد انتهاء المدة المحددة لهم.

4-الاعتماد على جهات رديفة من المجتمع المدني سواء أفراد لهم سمعتهم الاجتماعية أو لجان استشارية معتمدة في الولاية أو جمعيات أهلية مهمتها المساندة في تنفيذ هذا المشروع الوطني.

[1]- عبد الله خبابة، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 178-180.

5-تقديم خدمات تسويقية متنوعة كإقامة المعارض السنوية من قبل البنك التونسي للتضامن من أجل عرض منتجات المشروعات الصغيرة الممولة من قبله مجاناً.

6-اعتماد نظام وشبكة معلوماتية متطورة وذكية تساهم في اتخاذ القرارات وتبسط عملية الاقتراض قدر الإمكان قصد تخفيض حجم المخاطرة التي يواجهها أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

**ثانياً: تجربة ماليزيا:** تعد التجربة الماليزية رغم قصرها من التجارب الهامة والبارزة في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والسبب في ذلك أنها ادركت دورها في تحقيق التنمية الشاملة والنهوض بالصناعة الماليزية وسخرت كل جهودها لخدمة ذلك.

وفيما يلي اهم الآليات التي اتبعتها :

1- تأسيس هيئة متخصصة بتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة عام 1996 تسعى لخلق مؤسسات ذات كفاءة وتتمتع بالمرونة والقدرة على المنافسة، وذلك بإنتاج منتجات ذات قيمة مضافة عالية؛

2- إنشاء بنك متخصص يقدم قروض مسيرة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة القائمة والجديدة وبشروط مشجعة؛

3- تقديم التسهيلات المالية والضريبية من إعفاءات ضريبية وتسهيلات مالية؛

4- تقديم برامج تدريبية داعمة لأداء هذه المؤسسات تقدمها المؤسسة الإنتاجية الوطنية NPC مثل برامج إدارة الجودة، برامج الإدارة المتميزة ...الخ؛

5- تقديم المنح والحوافز النوعية لبعض الأنشطة المستهدفة بهدف دعم وتطوير قطاعات معينة سواء من قبل هيئة التنمية الصناعية الماليزية أو هيئة تنمية التجارة الخارجية الماليزية.

**ثالثاً: تجربة اليابان:** لقد حظيت تجربة اليابان اهتماماً وإعجاباً كبيرين من دول العالم والباحثين نظراً لما حققته من نجاح كبيرو في مختلف المجالات خصوصا الاقتصادية، وتعد تجربتها في مجال تنمية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من التجارب العالمية الناجحة التي تحاول الدول محاكاتها.

وفيما يلي اهم الاليات التي اتبعتها لذلك:

1- إنشاء نظام خاص لإرشاد المنشئات الصغيرة وفي مختلف المجالات التي تحتاج الخدمات الاستشارية فيها؛

2- إتباع سياسة تجارية خاصة لحماية الصناعات الصغيرة كتقييد الاستيراد وإعانة الصادرات وقد اعتمدت نظام الحواجز الجمركية لحماية المستهلك المحلي خاصة في مجال صناعة الالكترونيات؛

3- وضع قانون يشجع على تحديث الصناعات الصغيرة من خلال انشاء نظام للتنمية التكنولوجية وتحديث المعدات بما يضمن تكاملها مع الصناعات الكبيرة؛

4- وضع برامج للتدريب لفائدة الصناعات الصغيرة والمتوسطة منها برامج التدريب الفني والتقني وكذا برنامج تحسين الإدارة الذي يسمح برفع مستوى المديرين الإداري؛

5- اتخاذ إجراءات مالية عديدة وأنظمة ضريبية داعمة للصناعات الصغيرة كالتخفيضات الضريبية والإعفاءات الضريبية؛

6- تعدد جهات التمويل وتنويع أشكال المؤسسات التي تهتم بتمويل المنشئات الصغيرة (حكومية وخاصة)؛

7- التشجيع على التعاقد ات الفرعية من الباطن في الصناعات الصغيرة والمتوسطة

## المطلب الرابع : مكانة الصناعات الحرفية ضمن التنمية المستدامة

بعد تعرضنا لمفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يجدر بنا التعرض للقطاع الأقرب لها وهو الصناعات الحرفية حيث ان التداخل في المفاهيم يجعل وضع تعريف ملائم ومحدد للصناعات الحرفية له أهمية كبيرة وخاصة في الدول النامية للإلمام بأنشطتها والوقوف على مشاكلها ومعرفة سبل تطويرها.

### الفرع الاول :تعريف الصناعات الحرفية

يمكن أن نعرف الصناعات الحرفية التي تتشابه إلى حد بعيد مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بأنها "وحدات إنتاجية يعمل فيها عشرة عمال فأقل"[1]

كما يمكن أن تعرف الصناعات الحرفية بأنها "المنشآت الحرفية التي توظف أقل من عشرة مشتغلين وإلى الحرفي بأنه يعتمد في عمله أساساً على المهارة اليدوية وبعض الآلات البسيطة "[2]

كما تعرف حسب منظمة اليونسكو: "أنها المنتجات المصنوعة من طرف الحرفيين إما باليد أو بمساعدة أدوات يدوية، أو ميكانيكية شرط أن تشكل المساهمة اليدوية الجزء الأكبر في المنتوج، ومن سماتها أنها منفعية، جمالية، فنية، أو

[1]- عبد الرحمن يسري أحمد، **تنمية الصناعات الصغيرة في البلدان النامية (المفاهيم – الأهمية –المشاكل)** مقالات في التنمية السياحية، دار السلام للطباعة والتجليد، 2003، ص 265.

[2]- نهى ابراهيم خليل ابراهيم، **الصناعات الصغيرة ودورها في التنمية الاقتصادية والسياحية**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2009، ص 21.

إبداعية، ثقافية، رمزية وهامة، تعكس وجهة عقائدية أو اجتماعية، وهذا ما يجعلها تلعب دوراً اجتماعيا وثقافياً واقتصادياً"[1].

يمكننا مما سبق أن نقول بان المؤسسات الحرفية مختلفة عن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الكثير من النقاط منها ما يتعلق بالصفات ومنها ما يتعلق بعوامل التاسيس .

**الفرع الثاني :المقارنة بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات الحرفية**

من أهم اسباب التفرقة بين الصناعات الصغيرة والمتوسطة والحرفية ما يلي:

- الانتاج في الورش الحرفية يرتبط بالطلب ولا يتعرض لمخاطر زيادة الطلب عكس المصنع الصغير الذي يتم فيه العمل بناء على خطة مستهدفة؛
- المستثمر الحرفي يفتقد إلى المهارات الاتصالية الجيدة وليس لديه إستراتيجية تسويقية واضحة بل يعتمد على سمعته أو على مستوى جودته...الخ في حين المصنع الصغير أو المؤسسة الصغيرة الذي يملك مديره قدراً من المهارة الإدارية بجانب المهارة الفنية؛
- معظم أنشطة الحرفيين غير مسجلة عكس أغلب المؤسسات الصغيرة، حيث لها أرقام في السجل التجاري وتقوم بدفع الضرائب.

ومن خلال عرضنا لأهم الأسباب وراء اختلاف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نجد أن أغلب الباحثين اعتمدوا على معايير أخرى للتفرقة بين أحجام تلك المؤسسات من أهمها عدد العاملين، معيار رأس المال المستثمر.

وقد أشاروا إلى أن المؤسسات صغيرة الحجم هي التي تشغل من 10 عمال إلى 49 عامل أي أقل من 50 عاملا.

أما منشآت الأعمال الأسرية أو المنزلية والحرفية فهي التي تشغل ما بين عامل إلى 9 عمال ويطلق عليها الصناعات الصغيرة جداً أو المتناهية الصغر.

[1] محمد بوعليت، **دور الصناعة الثقليدية كمنتوج ترويجي للسياحة**، داخلة بالمؤتمر العلمي حول العمل السياحي وتنمية الموارد البشرية بين الخصوصية، المحلية والتجارب العالمية، 28، 29، نوفمبر، جامعة لونيسي2، البليدة، 2017.

**الفرع الثالث: الاهمية الاقتصادية للصناعات الحرفية**

تعد الصناعات الحرفية احدى القطاعات الهامة التي تجلى دورها الكبير في تحقيق التنمية الاقتصادية سواء في الدول المتقدمة أو النامية. ويمكننا تبيان أوجه مساهمتها في ذلك من خلال ما يلي [1]:

- **دور الصناعات الحرفية في خلق فرص العمل:** إذ تقوم هذه الصناعات بدور كبير في تخفيض معدلات البطالة من خلال خلق فرص عمل جديدة كون أنشطتها لا تتطلب استثمارات كبيرة سواء تعلق الأمر بالمهارة أو الخبرة فهي في أغلب الحالات مؤسسات عائلية تشغل أفرادها مثلا في المغرب وفرت الصناعات الحرفية عام 2001 حوالي 20%من القوة العاملة بما يعادل 2 مليون عامل وهي بذلك تعد من الصناعات الرئيسية بها.

- **مساهمة الصناعات الحرفية في الصادرات:** نظراً لتمتع ها بمرونة كبيرة في تواضع رأس المال المستثمر بها فإن إمكانية تعديل برامج إنتاجها طبقاً لاحتياجات السوق الخارجية تزيد من قدرتها على تلبية احتياجات أسواق الدول المتقدمة نتيجة ارتفاع دخل الأفراد فيها، ومما يعزز ذلك ما تتمتع به المجتمعات النامية من إمكانات تراثية هامة من الصناعات الحرفية التقليدية.

- **مساهمة الصناعات الحرفية في اجمالي الناتج القومي:** من الجدير بالذكر أن هذا القطاع ساهم كغيره من القطاعات الاقتصادية في زيادة الناتج القومي للدول، فعلى سبيل المثال في إيران قدرت مساهمة صناعتها الحرفية بما يعادل 3 % من الناتج القومي متفوقاً على قطاع الصناعة الميكانيكية وهذا عام 2002.

- **مساهمة الصناعة الحرفية في استخدام الموارد وتنويع الهيكل الصناعي:** فنظراً لكونها تتطلب قدراً محدوداً من رأس المال فإن المدخرات الفردية التي كانت عاطلة يمكن توظيفها في أنشطة مختلفة وفي مختلف المناطق التي تمتلك المواد الخام التي تساعدها على نشاطها. وكون أنها الطلب على منتجاتها محدود فإن وجودها بجنب المؤسسات الكبرى يساعد على تنويع الهيكل الصناعي بدولها.

- **أهمية الانتشار الجغرافي للصناعات الحرفية:** تعتبر السمة الأساسية لهذا النوع من الصناعات، حيث أن ذلك يجعلها تساهم في تحقيق أهداف تنموية واجتماعية كتخفيف معدلات الفقر والبطالة وغيرها من الامتيازات التي توفرها في أماكن تواجدها أو نشاطها.

[1]- نهى إبراهيم خليل إبراهيم، **مرجع سبق ذكره**، ص ص39-40.

## المبحث الثالث : مفهوم السياحة والسياحة المستدامة

تعتبر السياحة في الوقت الراهن من أكثر النشاطات الاقتصادية الواعدة كونها أصبحت لا تحقق المتعة والراحة النفسية والذهنية للسائح فحسب، بل اضحت تساهم في تنمية اقتصاديات البلدان المستضيفة، محققة لها إيرادات مالية كبيرة ومناصب شغل جديدة. الأمر الذي جعل الكثير من الحكومات تسعى جاهدة إلى الاهتمام بقطاع السياحة قصد تحسين معدلات نموها الاقتصادي وضمان مستوى معيشة افضل لمواطنيها. وفي هذا المبحث سنحاول التعرف على أهم التعاريف التي تجسد مفهوم السياحة وقوفا على خصائصها ومكوناتها. . . الخ

### المطلب الاول: تعريف السياحة وخصائصها

لقد عرفت السياحة كنشاط انساني منذ القدم، فكانت تشير إلى تنقل الأفراد من مكان إلى مكان قصد أغراض معينة قد تكون في أغلبها بحثا عن المعرفة والاكتشاف والمتاجرة في المناطق التي تستهوي القادمين إليها. وفي هذا الصدد اختلفت وجهات النظر وتعددت تعاريف السياحة.

**الفرع الاول :تعريف السياحة:**

لقد تعددت التعاريف المرتبطة بمفهوم السياحة عبر العصور وفيما يلي سنحاول استعراض أهمها :

تعرف السياحة بأنها: "سفرالإنسان أو ترحاله أوقيامه برحلة للإقامة مؤقتًا و لفترة محدودة في مكان آخر بعيد عن مكان إقامته الأصلي سواء في بلده أوفي بلد أجنبي بغرض الترويح الذهني والجسمي، وهي تتأثر بعدة عوامل كالمواصلات، ودخل الفرد وثقافته ودرجة تحضره ،الموقع، البيئة ،وتوافر المعالم السياحية[1]".

كما تعرف السياحة على أنها"مجموعة من العلاقات المتبادلة التي تنشأ بين الشخص الذي يتواجد بصفة مؤقتة في مكان ما، وبين الأشخاص الذين يقيمون في هذا المكان، وهذه العلاقات والخدمات تكون ناجمة عن التغيير المؤقت والإرادي لمكان الإقامة دون أن يكون الباعث على ذلك أسباب العمل أو المهنة"[2].

[1]- محمد إبراهيم عراقي، فاروق عبد النبي عطا الله : **التنمية السياحية المستدامة في جمهورية مصر العربية " دراسة تقويمية بالتطبيق على محافظة الإسكندرية"** المعهد العالي للسياحة والفنادق والحاسب الآلي – السيوف الإسكندرية، ص 4.

[2]- ماهر عبد العزيز توفيق: **صناعة السياحة**، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1997، ص- ص. 22- 23.

أما التعريف الشامل للسياحة فهو أنها عبارة عن "تجوال الإنسان من مكان إلى مكان ومن زمان إلى زمان أخر، وهذا يعتبر سياحة عالمية، أو الانتقال في البلد نفسه، أي سياحة داخلية لمدة يجب أن لا تقل عن 24 ساعة. قد تكون لأغراض ثقافية أو دينية أو رياضية أو اجتماعية أو أعمال. . . الخ "[1]

وقد عرف أيضا الإسلام السياحة قبل آلاف السنوات [2] ووردت مصطلحاتها في أكثر آية كقوله تعالى: ﴿التائبون العابدون الحامدون السائحون الراكعون الساجدون الآمرون بالمعروف والناهون عن المنكر والحافظون لحدود الله وبشر المؤمنين﴾سورة التوبة ..الاية 112.

كما ورد أيضا في الآية الكريمة في قوله تعالى :﴿فسيحوا في الأرض أربعة اشهر واعلموا انكم غير معجزي الله وان الله مخزي الكافرين﴾ .سورة التوبة الاية 02.

وقد ارتبط ذكر السياحة في الإسلام بطلب العلم والمعرفة كما يقترن أيضا بالتعرف على آيات الخالق في اجناس خلقه وألوانهم والسنتهم في عاداتهم وفي أفكارهم وسلوكياتهم .

ومن خلال ما سبق يمكننا القول ان السياحة عرف كنشاط يقتضي السفر أو التنقل من مكان إلى مكان آخر لمدة محدودة ولأغراض مختلفة قد تكون ثقافية أو اقتصادية او رياضية... الخ.

**الفرع الثاني :خصائص السياحة:**

تمتاز السياحة بالعديد من الخصائص التي جعلت منها محل دراسة من قبل الباحثين والمهتمين بتنمية هذا القطاع وترقيته وفيما يلي نستعرض أهم تلك الخصائص[3]:

- تعتبر من أهم القطاعات الخدمية التي أصبحت تشكل مصدرا رئيسيا للدخل الوطني في الاقتصاديات الحديثة، لأنها تمثل منظومة متكاملة من الأنشطة المختلفة؛
- نطاق المنافسة التي يتحرك فيه القطاع السياحي يمتد إلى خارج النطاق الإقليمي للدولة الواحدة، لهذا فهو أيضا يتأثر بالتغيرات التي تطرأ على البيئة العالمية؛

[1]- أحمد محمود مقابلة، **صناعة السياحة**، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، عمان، ط 01، 2007،ص 24.

[2]-صليحة محمد عشي، **جغرافية السياحة في بلدان المغرب العربي الجزائر، تونس والمغرب**، دار وائل للنشر والتوزيع ،ط2017،01،ص 17.

[3]- أحمد ماهر وعبد السلام أبو قحف: **تنظيم وإدارة المنشآت السياحية والفندقية**، المكتب العربي، الطبعة الثانية، الإسكندرية، مصر، 1999، ص.14.

- مقومات العرض السياحي تتميز بالندرة الشديدة والحساسية الشديدة للتغيرات التي تطرأ على قطاعات النشاط الإنساني الأخرى في المجتمع، سواء تعلق الأمر بالهبات الطبيعية التي تتمتع بها الدولة، الموروثات الحضارية القديمة والحديثة أو بالمكتسبات الحضارية المعاصرة من بنى أساسية وخدمات تكميلية.

إضافة إلى خصائص أخرى نذكر منها:

- السوق المستهدف لقطاع السياحة هو سوق متنوع الخصائص والانتماءات والأنماط السلوكية، لأنه يمتد من مواطني الدولة الواحدة إلى مواطني الدول الأخرى؛
- كل فئات المجتمع تساهم في تشكيل الطابع أو الصورة المميزة لمزيج الخدمات السياحية المقدمة للسائح من طرف الدولة، لأنها كلها تشترك في تقديم الخدمات السياحية بطريقة مباشرة أو غير مباشرة؛
- أثر هذا القطاع على القطاعات الأخرى يأخذ طابع تأثير المضاعف أي أن هذا الأثر يكون مركبا ومتوسعا بصفة دائمة.
- عدم إمكانية احتكار المقومات السياحية في الكثير من الأحيان خاصة بالنسبة لبعض المقومات السياحية النادرة، إضافة إلى صعوبة القيام بإنتاج سلع سياحية بديلة[1].

## المطلب الثاني : أهمية السياحة وأنواعها

لقد زاد الاهتمام بالسياحة كنشاط منتج لمناصب الشغل ومدر لرؤوس الاموال وقد تهافتت الدول التي تتمتع بعوامل جدب سياحي للاهتمام بها فقد تاتي السياحة كما ذكر الباحثون امثال كارل ماركس واميل دوركيم ضمن الحاجات النفسية للانسان ،أي ان الحاجة اليها لا تقل اهمية عن بقية الحاجات الانسانية الاخرى وهو ما يزيد من اهميتها .

### الفرع الأول: أهمية السياحة

تبرز أهمية السياحة من خلال ما تحققه من مزايا ومنافع على جميع الأصعدة، إذ أصبحت هذه الصناعة مورداً سريعاً للعملات الحرة في العديد من الدول وتشير الدراسات إلى أن هذه الصناعة ستكون أضخم صناعة في العالم لما توفره من مناصب للشغل وما توفره من مداخيل هامة للاقتصاديات الدول وقطاعاتها وفيما يلي سنتعرض إلى مجالات الآثار الإيجابية للسياحة وكذا الاثار السلبية لها .

[1] – أ. عميش سميرة، **أثر التنمية السياحية المستدامة على مواجهة ظاهرة البطالة – دراسة حالة الجزائر**– على الموقع https://www.google.com/search?q=%D8%B9%D9%85%D9%8A%D8%B4+%D8%B3%D9%85%D9%8A%D8%B1%D8%A9&ie=utf-8&oe=utf-8&client=firefox-b-ab تاريخ التصفح 2015/04/15

**أولا : الاثار الايجابية للسياحة** :وتتجسد على ثلاثة أصعدة وهي :

أ –**على الصعيد الاقتصادي**: تعتبر السياحة مصدراً مهماً للعملات الأجنبية المختلفة كما أنها تساهم في توفير العديد من فرص العمل وتساعد على رواج السلع والخدمات وتنشيط الأسواق مما يعود بالنفع على الميزان التجاري .

كما تعمل السياحة على تنمية البنى التحتية من فنادق ومطاعم وشركات مختلفة نتيجة تزايد وارتفاع الإنفاق السياحي، وبالاضافة الى الدور الكبير الذي تؤديه في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نظراً لما توفره من عائدات سريعة للاستثمار مع تكلفة أقل .

ب–**على الصعيد الاجتماعي**: تعد السياحة أداة هامة، تسهم في رفع المستوى الثقافي للشعوب نتيجة إحتكاكهم بالثقافات المختلفة للسياح القادمين من الخارج، مما يساعد على ترسيخ مبدأ السلام والتسامح بين الدول.

وتعمل السياحة أيضا على تغيير بعض العادات والثقافات والتقاليد لدى العائلات من خلال الإقامة في الفنادق قصد قضاء العطل وكذا إقامة الحفلات داخل قاعات الاحتفالات بالفنادق.

ج–**على الصعيد السياسي**: تسمح السياحة بتزويد العالم بالقضايا السياسية المختلفة التي تواجهها البلدان عن طريق السياح الذين يعتبرون ممثلين عن بلدانهم إضافة إلى أن تقدم السياحة في بلد ما تشير الى توافر الظروف الأمنية والسياسية المناسبة والمستقرة وهو ما يدفع إلى رفع مكانة الدولة عالميا وفيما يلي بعض الرتب.

**ثانيا :الاثار السلبية للسياحة :**

تتمثل الجوانب السلبية للسياحة فيما يلي [1]:

**أ–انتشار عوامل الفساد والتهور الاجتماعي و الاخلاقي**: نظراً لاختلاف مستويات المعيشة بين السياح ومواطني البلد المضيف قد تلجأ بعض الفئات إلى الانتهازية والطرق غير الشرعية من أجل الكسب السريع للمال تحت مسميات مختلفة كالتسلية والترفيه وحقوق السائح ...الخ إضافة إلى وجود الوسطاء والمشجعين على السوق الموازية وغيرهم .

**ب–التصادم الثقافي**: نظرا لتعارض واختلاف الأفكار والأساليب الغالبة بين المجتمعات والسياح الوافدين من الخارج قد يحدث صدام ثقافي وفكري يوحي بها تصرفات وسلوكات السياح الأمر الذي لا يستسيغه سكان المناطق المضيفة .

[1]–كواش خالد، **أهمية السياحة في ظل التحولات الاقتصادية –حالة الجزائر**، أطروحة الدكتوراة في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، جامعة الجزائر، 2004، ص 83.

**ج–التحولات الاجتماعية:** تتطلب السياحة في كثير من الأحيان تكنولوجيا حديثة، وبنى ووسائل الحياة العصرية التي تليق بالسياح من فنادق، وقرى ومنتجعات إضافة إلى مراكز الترفيه وغيرها، كل هذا يخلق نمطاً جيداً للحياة، وقيم جديدة عن المواطنين في البلدان المضيفة، مما يؤدي إلى تحولات وتغيرات جذرية في المجتمعات .

دون أن ننسى الآثار البيئية المتمثلة في إنتشار وتضاعف معدلات التلوث البيئي بمختلف أنواعه وكذا إندثار بعض المعالم والموارد السياحية وزوالها في بعض الأحيان الأمر الذي يؤثر سلباً على حقوق الأجيال القادمة في الاستمتاع بها مستقبلا وحتى الأجيال الحاضرة قد يؤرقها تنامي معدلات التلوث غير المدروس .

**الجدول رقم (01–03): ترتيب الدول العربية حسب عائداتها السياحية لعام 2015**

| الرتبة | البلد | عائدات السياحة | نسبتها من إجمالي عائدات الدول العربية |
|---|---|---|---|
| 1 | الإمارات | 16.038 مليار دولار | % 27.8 |
| 2 | السعودية | 10.130 مليار دولار | % 17.65 |
| 3 | لبنان | 6.857 مليار دولار | % 11.91 |
| 4 | مصر | 6065 مليار دولار | % 10.53 |
| 5 | قطر | 6003 مليار دولار | % 10.42 |
| 7 | الأردن | 4065 مليار دولار | % 7 |
| 7 | سلطنة عمان | 1540 مليار دولار | % 2.67 |
| 8 | تونس | 1.354 مليار دولار | % 2.35 |
| 9 | الكويت | 499 مليون دولار | % 0.08 |

**المصدر: التقرير السنوي لمنظمة السياحة العالمية لعام 2016**

وقد أشارت إحصائيات التقرير السنوي لمنظمة السياحة أن قطاع السياحة يشهد نمواً كبيراً في الآونة الأخيرة، حيث يعد الأعلى نمواً مقارنة بباقي القطاعات الاقتصادية الأخرى، إذ بلغت عائدات السياحة العالمية نحو 1.5 ترليون دولار عام 2015.[1]

[1] www.alarbiya.net, 27/08/2016.

**الفرع الثاني : أنواع السياحة**

لقد تعددت واختلفت أصناف السياحة تبعاً للأسس والأغراض التي دعت إلى القيام بها فمنها ما يصنف حسب عدد الأشخاص وأخرى حسب الغرض وأخرى حسب الدخل وغيرها من المعايير نأتي على ذكرها كالآتي[1]:

1-**السياحة حسب الغرض**: وفق هذا المعيار نجد عدة أنواع منها:

- السياحة العلاجية: وتكمن أهداف السائح في العلاج الجسمي والنفسي وأمراض أخرى.
- السياحة الترفيهية: والحاجة فيها تكمن في استعادة القوى النفسية والفزيائية للفرد.
- السياحة الرياضية: وغرضها القيام بتسلق الجبال رياضة الصيد رياضة ركوب السيارات والدراجات.
- السياحة الثقافية: تهدف هذه السياحة إلى زيادة المعرفة لدى الشخص وهي مرتبطة بالتعرف على التاريخ والمواقع الأثرية والشعوب وعاداتها وتقاليدها الأكثر شيوعاً في مصر واليونان وإيطاليا.
- السياحة الدينية: وتعتبر من أقدم أنواع السياحة ونخص زيارة الأماكن المقدسة– الكعبة الشريفة المسجد النبوي .
- السياحة الرسمية: وقد تكون سياسية مثل مشاركة أعضاء الوفود في احتفالات دولية أو محادثات رسمية وقد تكون اقتصادية مثل مشاهدة المعارض التجارية والصناعية.
- السياحة الإجتماعية:وتكون هذه السياحة للمحافظة على بقاء العلاقات الاجتماعية بين الأسر والأفراد ومن أبرزها السفر من أجل زيارة الأقارب وهذا النوع مشهور في الدول التي لها جاليات تعيش في الدول المجاورة
- السياحة العبورية:برزت هاته السياحة نتيجة الحاجة على العبور لوقت قصير من خلال أراضي دولة معينة للوصول إلى دولة أخرى وهي تتراوح بين يوم وأربعة أيام.

**ثانياً: حسب الجنس**: وتتميز السياحة هنا بنوعين من السياحة هما:

- سياحة الرجال: هذه السياحة تخص فئة الرجال فقط
- سياحة النساء: والتي تخص فئة النساء فقط

[1] أحمد محمود مقابلة، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 33-45.

**ثالثاً: حسب عدد الأشخاص:** وتصنف السياحة هنا كالآتي:

- سياحة فردية: والتي يقوم بها الفرد أو مجموعة من الأفراد دون الاعتماد على برنامج منظم ووقت محدد.
- سياحة جماعية: هي عكس الأولى ويتم ترتيبها من طرف شركات سياحية

**رابعاً: حسب وسيلة النقل المستعملة:** وتنقسم السياحة وفق هذا المعيار إلى ما يلي: سياحة برية –سياحة بحرية أو نهرية– سياحة جوية

**خامساً: حسب السن:** من خلال هذا المعيار نجد:

- سياحة الطلائع: وترتبط بالأطفال ذوي الاعمار من 07إلى 14سنة.
- سياحة الشباب: وتخص فئة الشباب الذين تتراوح أعمارهم ما بين 15و20سنة.
- سياحة الناضجين: وهي موجهة للأشخاص الذين تتراوح أعمارهم ما بين 35و55سنة.
- سياحة المتقاعدين: تتعلق بكبار السن حيث تخص فترات طويلة وأسعار مرتفعة.

**سادساً: السياحة حسب الحدود السياسية:** وفقا لهذا المعيار نجد نوعين هما:

- السياحة الداخلية: ويقوم بها السائح داخل أماكن أو حدود إقامته(من بلد إلى آخر)
- السياحة الخارجية: وتكون هذه السياحة بين دول أخرى ولا أكثر من ليلة على الأقل.

**سابعا: السياحة حسب الدخل:** وتنقسم هذه السياحة إلى عدة أنواع منها:

- سياحة أصحاب الدخل المرتفع مثل رجال الأعمال الذين يتنقلون عبر الطائرات والبواخر.
- سياحة أصحاب الدخل المتوسط مثل الرحلات التي يقوم بها الموظفون بالشركات.
- سياحة اجتماعية وتتعلق بسياحة الدخل المحدود(الرحلات).

وأخيرا توجد عدة انواع حسب مدة الإقامة.

**ثامناً: سياحة حسب مدة الإقامة:** وتنقسم إلى عدة أنواع وهي:

- سياحة موسمية: وتكون حسب مواسم السنة وبدورها تنقسم إلى سياحة صيفية وسياحة شتوية
- سياحة أيام: تكون مدة السياحة قصيرة جدا فغالبا ما تكون بين يومين وأسبوع.

- سياحة عابرة: تنتج بسبب تنقل الإنسان من مكان لآخر وبسبب عطب تزويد بالطاقة يمس وسيلة النقل مثلا تقوم شركات سياحية بتنظيم رحلات مبرمجة تكون قصيرة جداً حسب وقت التوقف.

وفيما يلي الشكل الذي يوضح دوافع السياحة .

**الشكل رقم( 01-02): دوافع السياحة والسفر**

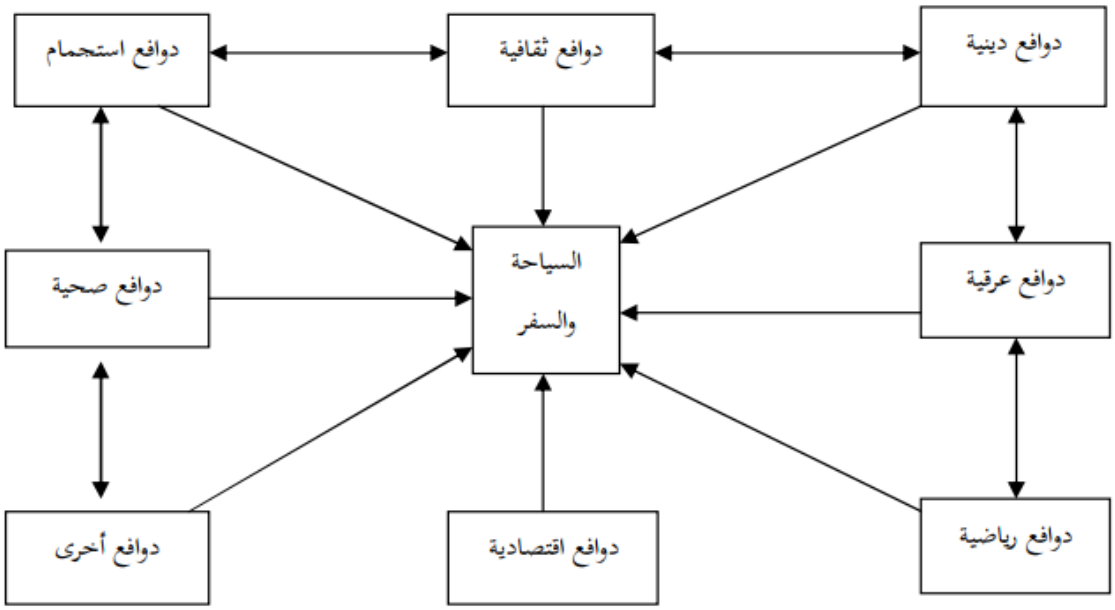


المصدر: ماهر عبد العزيز توفيق ،**صناعة السياحة**، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، 1997 ،ص 51.

## المطلب الثالث: مكونات السياحة

إن التعريفات المكانية للسياحة لوحدها لا تكفي لإعطاء مفهومها الشامل، واذا ما أُريد للسياحة أن تفهم على أنها صناعة فإن الضرورة تقتضي وضع تعريف شامل لها انطلاقا من معرفة مكوناتها، أو عناصرها، وفي الشكل التالي سنوضح أهم تلك العناصر التي تساعد على تطور السياحة وتنميتها.

فبالنظر إلى الشكل أدناه نجد أن هناك خدمات وهياكل أساسية وجودها يساهم بشكل كبير في وجود سياحة في البلد المستضيف، فالبنى التحتية على سبيل المثال المتمثلة في المطارات والطرقات، وكذا شبكات الإمداد بالكهرباء والمياه، مهمة جداً، دون إهمال وجود مؤسسات تقديم الخدمات المكملة للسياحة كالفنادق والمطاعم والوكالات السياحية والمرشدين السياحين، وأيضا البنوك ومؤسسات الاستشفاء وغيرها من العوامل الهامة لأداء النشاط السياحي.

**الشكل رقم(01-03): مكونات السياحة**

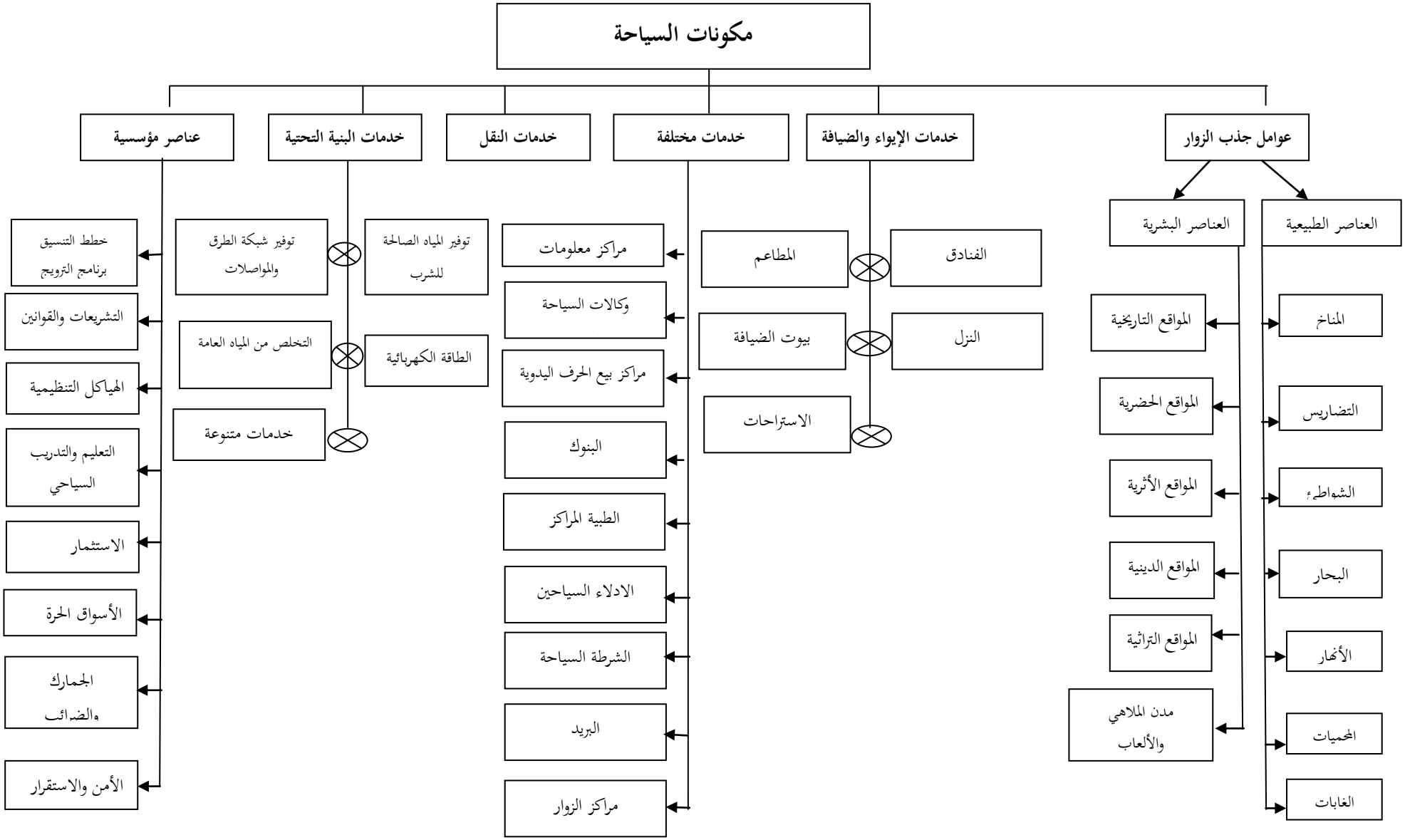


**المصدر**: براهيم بظاظو ، **السياحة البيئية وأسس استدامتها**، الوراق للنشر والتوزيع، الاردن، ط01، 2010 ، ص31.

## المطلب الرابع: السياحة المستدامة و دورها في التنمية

تمثل السياحة المستدامة قطاعاً اقتصادياً رئيسياً لخدمة الاقتصاد والمجتمع، كما أنها منهجاً وأسلوباً تقوم عليه العديد من المؤسسات السياحية العالمية، على خلاف ما يعتقده البعض أن تطبيقهاً مكلف من الناحية المالية فإنها قادرة على تثمين كل التراث بمختلف أشكاله، فبها يتم ضخ العملات الصعبة وجذب الاستثمارات الأجنبية كما أنها توفر إعداداً لا يستهان بها من فرص العمل بالإضافة إلى حفاظها على موارد الأجيال القادمة .كل هذا سنتعرف عليه في العناصر الآتية .

### الفرع الأول : مفهوم السياحة المستدامة :

يمكننا أن نعرف السياحة المستدامة على أنها "نقطة التلاقي ما بين احتياجات الزوار والمنطقة المضيفة لهم، مما يؤدي إلى حماية ودعم فرص التطوير المستقبلي، بحيث يتم إدارة جميع المصادر بطريقة توفر الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية الروحية، ولكنها في الوقت ذاته تحافظ على الواقع الحضاري والنمط البيئي الضروري والتنوع الحيوي وجميع مستلزمات الحياة وأنظمتها"[1].

كما تعرف أيضا أنها "الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية بما في ذلك مصادر التنوع الحيوي، وتخفيف آثار السياحة على البيئة والثقافة، وتعظيم الفوائد من حماية البيئة والمجتمعات المحلية "[2]

كما وضعت منظمة السياحة العالمية تعريفا لمفهوم السياحة المستدامة على النحو التالي "أن التنمية المستدامة للسياحة تقتضي من جهة أولى تلبية الاحتياجات الحالية للسياح وللمناطق المضيفة، وتستوجب من جهة ثانية وقاية وتحسين فرص المستقبل. والتنمية تستدعي إدارة شؤون الموارد بطريقة تتيح تلبية الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية والجمالية مع الحفاظ على كل المميزات الثقافية وملامح البيئة الفطرية و أنظمة دعم الحياة"[3].

---

[1] – فؤاد بن غضبان، **السياحة البيئية المستدامة بين النظرية والتطبيق**، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2015، ص 98.

[2] - **نفس المرجع**، ص 98.

[3] - ثريا فرج الرميح، **السياحة المستدامة –المفهوم، الأهداف والأهمية**، على الموقع:

https://geopot. wordpress. com/2010/05/12/turismo-sostenibile-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%AD%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B3%D8%AA%D8%AF%D8%A7%D9%85%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%81%D9%87%D9%88%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%87%D8%AF/

**الفرع الثاني: أهمية السياحة المستدامة :**

يعتبر قطاع السياحة قطاعاً اقتصادياً رئيسياً لخدمة الاقتصاد والمجتمع، ويعد مطلب تنميته في غاية الأهمية لما تقدمه السياحة بشكل عام والسياحة المستدامة بشكل خاص للمجتمع وللاقتصاد، وفيما يلي نقدم بعض النواحي التي من خلالها تتجسد أهمية السياحة المستدامة.[1]

**1-الاهمية الاقتصادية:** يعد النشاط السياحي مساهمة فعالة في التنمية الاقتصادية لكونه قطاع خاص وتكمل خصوصيته بأنه نشاطاً اقتصادياً متجدداً، لا ينقرض ولا يختفي مادامت البيئة تقدم للسياحة ما يسمح بنموها وتطورها. وتتلخص الأهمية الاقتصادية للسياحة المستدامة فيما يلي :

- توفير فرص عمل جديدة؛
- توفير العملة الصعبة؛
- مساهمة السياحة في إيرادات الدولة.

2- **الأهمية الاجتماعية:** وتتمثل في الأوجه التالية:

- المساهمة في امتصاص نسبة من البطالة؛
- تحسين مستوى المعيشة؛
- خلق حركة اجتماعية.

**3- الأهمية البيئية:** تتجلى أهمية السياحة البيئية في كون أن إقامة تنمية سياحية مستدامة من شأنها الحفاظ على تنوع الأنظمة البيئية الموجودة، كما وأن عملية التغيير التي تعمل على إحداثها تهدف أساساً إلى استغلال الموارد واتجاه الاستثمارات، ووجهة التطور التكنولوجي... الخ. بالإضافة الى تعزيز إمكانية ربط الحاضر والمستقبل لتلبية الحاجات الأساسية للسياح. وهو ما يؤثر على البيئة فالبيئة السليمة تعد من أهم عوامل تنمية وتطور السياحة.

[1] فؤاد بن غضبان، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 102-108.

**الفرع الثالث : مبادئ السياحة المستدامة:**

يمكننا أن نوضح أهم مبادئ السياحة المستدامة فيما يلي[1]:

- يجب أن التخطيط للسياحة وتنميتها وإدارتها جزء من إستراتيجيات الحماية أو التنمية المستدامة للإقليم أو الدولة، كما يجب أن يتم تخطيط وإدارة السياحة بشكل متداخل وموحد يتضمن إشراك وكالات حكومية مختلفة، ومؤسسات خاصة، ومواطنين سواء كانوا مجموعات أم أفراد لتوفير أكبر قدر من المنافع، ويجب أن تتبع هذه الوكالات، والمؤسسات، والجماعات، والأفراد المبادئ الأخلاقية والمبادئ الأخرى التي تحترم ثقافة وبيئة واقتصاد المنطقة المضيفة.
- يجب أن تهتم السياحة بعدالة توزيع المكاسب بين مروجي السياحة وأفراد المجتمع المضيف والمنطقة.
- يجب أن تتوفر الدراسات والمعلومات عن طبيعة السياحة وتأثيراتها على السكان والبيئة الثقافية قبل وأثناء التنمية، خاصة للمجتمع المحلي، حتى يمكنهم المشاركة والتأثير على اتجاهات التنمية الشاملة، ويجب أن يتم عمل تحليل متداخل للتخطيط البيئي والاجتماعي والاقتصادي قبل المباشرة بأي تنمية سياحية أو أي مشاريع أخرى بحيث يتم الأخذ بمتطلبات البيئة والمجتمع.
- يجب أن يتم تشجيع الأشخاص المحليين على القيام بأدوار قيادية في التخطيط والتنمية بمساعدة الحكومة، وقطاع الأعمال، والقطاع المالي، وغيرها من المصالح.
- يجب أن يتم تنفيذ برنامج للرقابة والتدقيق والتصحيح أثناء جميع مراحل تنمية وإدارة السياحة، بما يسمح للسكان المحليين وغيرهم من الإنتفاع من الفرص المتوفرة والتكيف مع التغييرات التي ستطرأ على حياتهم .

**الفرع الرابع :خصائص السياحة المستدامة :**

يمكننا أن نشير الى أهم السمات التي تميز هذا النوع من السياحة والتي جعلت منها مطمح الكثير من الدول وهذا كالآتي[2] :

---

[1]- محمد محمود عبد الله يوسف، **آليات تحقيق السياحة المستدامة مع التطبيق على الواحات الداخلة و الخارجة** بمصدر: .scholar. cu. edu// eg/mmyoussif/files/presentation1. pp]

[2]- مصطفى يوسف كافي، **السياحة البيئية المستدامة –تحدياتها وآفاقها المستقبلية**، دار مؤسسة رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، سورية، 2014،ص ص 93-94.

- أنها تقدم المعلومة للسياح والمسافرين للسياح والمسافرين ليتعلموا ليس فقط عن المواقع السياحية مقصدهم بل لمساعدتهم في المحافظة على المعطيات البيئية لها.
- أنها تحافظ على الميزات المحلية للمواقع السياحية من حيث المعمار والتراث والبيئة.
- تكون السياحة المستدامة موجهة بشكل أساسي لمنفعة السكان المحليين، بحيث يتم إعطاء الأولوية في الوظائف والتدريب للسكان المحليين.
- تحافظ السياحة المستدامة على الموارد الطبيعية وخاصة غير المتجدد منها وتعمل على التقليل من سلبيات التلوث والنفايات، كما تسعى الى الحد من استخدام الموارد بشكل غير مدروس.
- تحقق السياحة المستدامة أعلى درجات الرضا بين الزوار للمواقع السياحية، بحيث يشجع هؤلاء غيرهم من الأصدقاء على زيارة تلك المواقع وهو ما يعمل على ادامة النشاط السياحي فيها.
- تعمل جاهدة للمحافظة على الجودة، حيث أن نجاح السياحة يترجم بعدد الأيام التي يقضيها السياخ في المواقع أو المناطق السياحية وحجم الأموال التي ينفقونها.

**الشكل رقم (01-04): السياحة المستدامة**

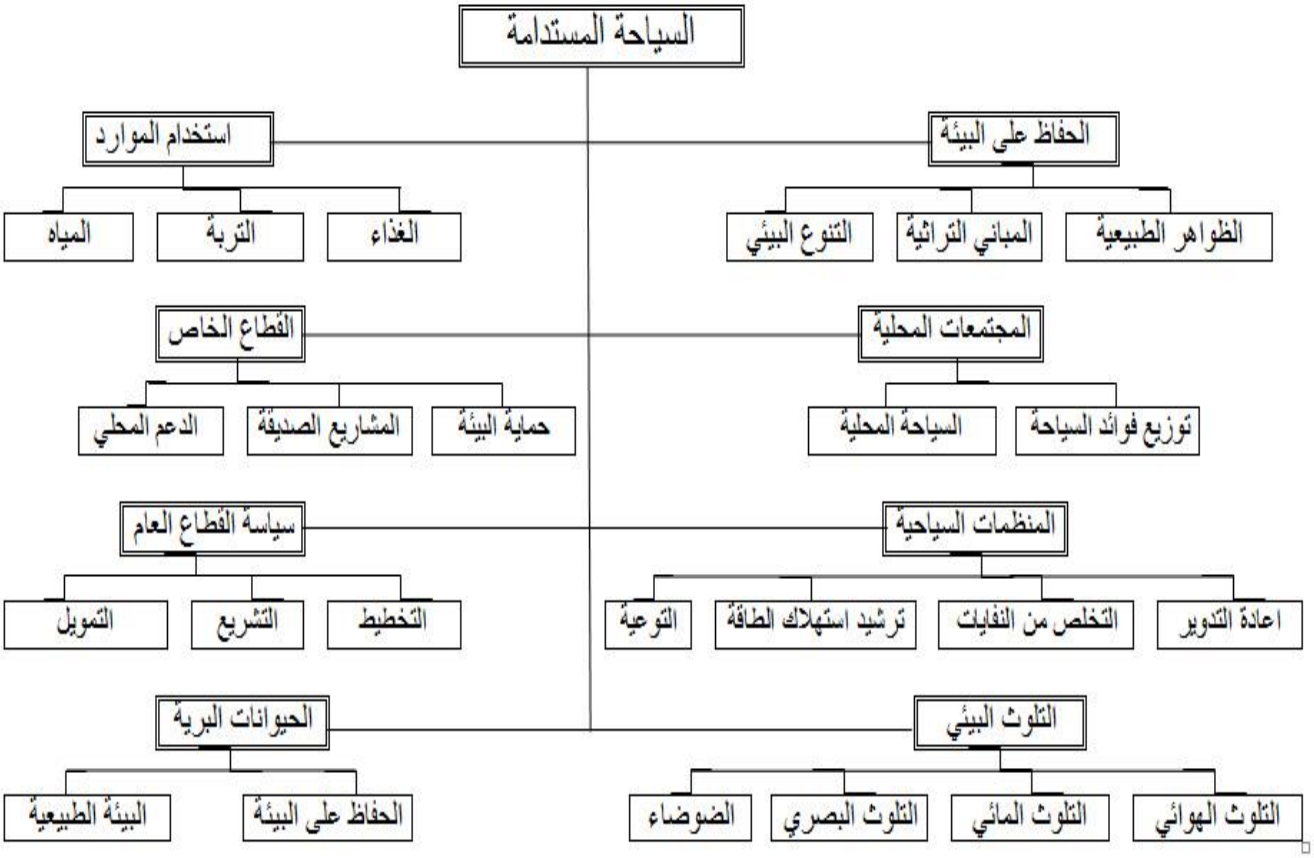


المصدر: إبراهيم بظاظو، **السياحة البيئية وأسس استدامتها**، الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، ط01، 2010، ص 195.

من خلال الشكل الموضح أعلاه يتضح لنا أن السياحة المستدامة مختلفة كليا عن السياحة التقليدية، كونها تركز على ركيزتين هامتين هما: الحفاظ على البيئة وحسن استخدام الموارد، وبناء على ذلك فإن سياساتها أو برامجها تهتم بالقضاء قدر الإمكان على جميع ملوثات البيئة سواء هوائي، أو مائي أو بصري أو حتى سمعي وذلك من خلال إشراك المنظمات السياحية ومؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص والأمر ينطبق على المؤسسات الخاصة التي تخطط وتمول وتطور المشاريع السياحية بشكل مستدام .

**الفرع الخامس: آليات تحقيق السياحة المستدامة**

إن تطبيق مفهوم الاستدامة السياحية يعتمد على ثلاثة جوانب مهمة[1] :

- أولاً : العائد المادي لأصحاب المشاريع السياحية
- ثانياً: البعد الاجتماعي، على اعتبار أن هذه المؤسسات هي جزء من المجتمع المحلي وعليها الاستفادة من الخبرات والكفاءات المحلية ما أمكن، بالإضافة إلى إشراك المجتمع المحلي والأخذ برأيه.
- أما البعد الثالث فهو البيئة، حيث تعامل هذه المؤسسات على أنها جزء من البيئة، وبالتالي يجب عليها المحافظة على الموارد الطبيعية من ماء وطاقة ونباتات وأحياء طبيعية لدرء أي خطر من مشاكل التلوث والتدهور.

وتعتمد السياحة المستدامة على القوة الجاذبة للموارد الأساسية للمقصد السياحي مثل:

- الموارد الطبيعية (المناخ والمناظر الطبيعية والنظم البيئية).
- الموارد الثقافية (التراث الحضري والفنون والآثار القيمة والعادات والتقاليد والفنون والحرف الفلكلورية والتكوينات الثقافية الفرعية).
- الموارد الاجتماعية (المهتمين بالتنمية السياحية المستقبلية ( الكوادر البشرية)، وما يحملونه من سمات اجتماعية سكانية ويمتلكونه من قدرات ورأس مال ومعارف، مع توافر بيئة جيدة ونظام أمني لحماية الممتلكات والاهتمام من جانب السكان المحليين بالسياحة الخ...).

**الفرع السادس: التنمية السياحية المستدامة**

لقد حظيت التنمية بأنواعها الاجتماعية، الاقتصادية، الثقافية باهتمام الكثير من مسؤولين وأصحاب القرار على مستوى حكومات الدول النامية منها والمتقدمة خصوصا بعد فشل الكثير من البرامج والسياسات التنموية التي كان ينتظر منها حل مشاكل المجتمع والاقتصاد والسياسة في نهاية الأمر، وفي المقام نفسه نجد أن مفهوم التنمية السياحية المستدامة أسالت حبر الكثير من الباحثين كونها تحقق العديد من المزايا التي يمكن بها الخروج من مشاكل التنمية السياحية التقليدية وفيما يلي نتعرف على معناها وأوجه اختلافها عن هذه الأخيرة .

فقد عرف الإتحاد الأوروبي للبيئة والمتنزهات القومية سنة 1993 التنمية السياحية المستدامة على أنها" نشاط يحافظ على البيئة ويحقق التكامل الاقتصادي والاجتماعي ويرتقي بالبيئة المعمارية، كما تعرف على أنها التنمية التي

[1]– محمد محمود عبد الله يوسف، **مرجع سبق ذكره** .

تقابل وتشبع إحتياجات السياح والمجتمعات الضيفة الحالية وضمان إستفادة الأجيال المستقبلية، كما أنها التنمية التي تدير الموارد بأسلوب يحقق الفوائد الإقتصادية والإجتماعية والجمالية مع الإبقاء على الوحدة الثقافية وإستمرارية العمليات الإيكولوجية والتنوع البيولوجي ومقومات الحياة الأساسية" [1]

ومن خلال هذا التعريف يتضح لنا أن هناك اختلافاً جذرياً بين مفهوم كل من التنمية السياحية المستدامة والتنمية السياحية التقليدية في مقدمتها أن الأولى تسعى إلى بناء إطار إستراتيجي لسلوك السائحين تجاه البلدان المستضيفة انطلاقا من الحفاظ على الموارد والارث الطبيعي للاجيال اللاحقة .

**جدول رقم(01-04): مقارنة بين التنمية السياحية التقليدية والتنمية السياحية المستدامة**

| أوجه الإختلاف | التنمية السياحة التقليدية | التنمية السياحية المستدامة |
|---|---|---|
| **من حيث الخصائص** | تنمية سريعة | تنمية تتم على مراحل |
| | قصيرة الأجل | طويلة الأجل |
| | ليس لها حدود | لها حدود وطاقة إستيعالية معينة |
| | سياحة الكم | سياحة الكيف |
| | إدارة عمليات التنمية من الخارج | إدارة عمليات التنمية من الداخل عن طريق السكان المحليين |
| **من حيث الإستراتيجيات** | تخطيط جزئي لقطاعات منفصلة | تخطيط شامل ومتكامل |
| | التركيز على إنشاء البناءات | مراعاة الشروط البيئية في البناء وتخطيط الأرض |
| | برامج خطط لمشروعات | برامج خطط لمشروعات مبنية على مفهوم الإستدامة. |

**المصدر**: محمد إبراهيم عراقي، فاروق عبد النبي عطا الله: **التنمية السياحية المستدامة في جمهورية مصر العربية** " دراسة تقويمية بالتطبيق على محافظة الإسكندرية" المعهد العالي للسياحة والفنادق والحاسب الآلي – السيوف الإسكندرية، ص.5.

**ركائز التنمية السياحية المستدامة :**

تعتمد التنمية السياحية المستدامة على مجموعة من الأسس والركائز التي تسمح بتحقيق أهدافها ونوجزها كالآتي[2]:

[1] عميش سميرة ،**مرجع سبق ذكره** .

[2] بن فرحات فتيحة، زبوج سامية، **النشاط السياحي بين رهانات التخطيط والتنمية المستدامة**، مداخلة في المؤتمر الدولي العالمي حول العمل السياحي وتنمية الموارد البشرية، مرجع سبق ذكره.

السياحة الخضراء: هي التي تتعلق بمختلف المقومات الطبيعية والقطرية التي يمتلكها البلد السياحي، بهدف حماية البيئة وأمنها واستدامتها من المشاكل المهددة للسياحة الطبيعية.

السياحة العادلة أو المنصفة: تضم مجموع أنشطة الخدمات السياحية التي يقدمها الفاعلون السياحيين لمسافرين مسؤولين، ويتم إعدادها من قبل السكان المحليين، و يجب أن تكون الفوائد الاجتماعية والثقافية والمالية لهذه الأنشطة ملموسة محليا و موزعة بشكل متساو بين السكان المحليين .

السياحة التضامنية: تعطي هذه السياحة الأولوية للعلاقات بين الناس وتخدم الحوار والتعايش السلمي بين الشعوب والدول ومن أسسها إشراك السكان المحليين في مختلف مراحل المشروع السياحي واحترام الأفراد والثقافات والطبيعة، والتوزيع العادل للثروات المحصلة .

السياحة الاجتماعية: تتضمن جعل السياحة للجميع بحيث يستفيد ذوي الدخل المحدود وذوي الاحتياجات الخاصة.

السياحة المسؤولة: تتضمن كل شكل من أشكال التنمية والتهيئة والأنشطة السياحية التي تحترم وتحافظ على الأمد الطويل على الموارد الطبيعية والثقافية والاجتماعية، التي تساهم بدورها بشكل إيجابي وعادل في تنمية و إزدهار ورفاه الأفراد الذين يعيشون ويقيمون بهذه الفضاءات وخلق التفاهم والاحترام المتبادل بين الناس .

## المبحث الرابع: مدخل للتنمية المستدامة

تم عقد الثمانينات بزيادة الاهتمام بقضايا حماية البيئة من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة واستمراريتها فالفقر والأوبئة والأمراض والضغط السكاني والتدهور البيئي كلها عناصر تؤدي إلى إبطاء عملية التنمية في البلدان النامية وتنعكس هذه المشاكل في صورة تكاليف ناجمة عن النشاطات الاقتصادية المختلفة وهي التكاليف البيئية التي لا يجب أن تستثنى أو تستبعد من حسابات الناتج الوطني لذلك أصبح الاهتمام بالتنمية التي تحاول تحقيق التوازن بين حاجات الجيل الحالي بدون تضحية بحاجات الأجيال القادمة حيث ان نوعية الحياة بالنسبة للأجيال القادمة مستندة إلى حد كبير على طبيعة البيئة ومدى توفر الموارد الاقتصادية (الأراضي المعادن المواد الخام الغابات نوعية المياه) وأطلق على هذا النوع من التنمية مفهوم التنمية المستدامة وفي هذا المبحث سنحاول التعرف أكثر على أهم ما يمكن قوله عنها وذلك من خلال المطالب الآتية .

### المطلب الأول: تعريف التنمية المستدامة و مبادؤها

لقد لقي مفهوم التنمية جدلاً واسعاً وحيزاً كبيراً من النقاش في الدراسات الاقتصادية باعتباره يمثل محصلة الجهود المبذولة لتحقيق رفاهية الإنسان. لا يوجد تعريف واحد للتنمية المستدامة، إذ أن علماء الفيزياء يركزون على مظاهر تختلف عن تلك التي يهتم بها البيئيون غير أن مختلف الاتجاهات تناولت جزء أو كل العناصر[1].

#### الفرع الأول: تعريف التنمية المستدامة

لقد كان ينظر للتنمية في الماضي بصيغة التغيير المخطط لهيكل الإنتاج والاستخدام على خلاف ما اتسمت به خلال عقد السبعينيات من القرن العشرين الماضي، إذ ارتبطت بصيغ تقليص أو القضاء على الفقر والتخلص من عدم عدالة توزيع الدخل ومعالجة البطالة.

**أولاً: تعريف التنمية:**وبناءا على اختلاف السند الذي اعتمد عليه المفكرون في تفسير مفهوم التنمية وجد رأيان وهما:

أ- **الرأي التقليدي للتنمية:** ويعتمد هذا التوجه على تفسير المصطلح اقتصادياً إذ تشير التنمية إلى " قدرة الاقتصاد الوطني الذي تكون حالته الاقتصادية الأولية ساكنة قليلا أو كثيراً لمدة زمنية طويلة لتوليد واستدامة زيادة دورية أو سنوية في الدخل القومي الإجمالي بمعدلات 5بالمئة إلى 7بالمئة أو أكثر"[2].

---

[1]- بربرة انجهام، **الاقتصاد والتنمية**، تر: حاتم حميد محسن، دار كيوان للطباعة والنشر والتوزيع، سوريا، ط1، 2010، ص44.

[2]- محمد صالح تركي القريشي، **علم اقتصاد التنمية**، ب د، ب ب، ط1، 2010، ص 33.

ونلاحظ أن هذا التعريف يعتمد أيضا على مستويات ومعدلات نمو الدخل القومي الإجمالي الفردي الحقيقي لقياس الرفاهية الاقتصادية لكل السكان.

ووفق هذا التوجه فإن استراتيجيات التنمية كانت قد ركزت على التصنيع غالبا على حساب الزراعة والتنمية الريفية وهو ما أدى تناقص حصة الزراعة في الإنتاج والاستخدام وتزايد حصة الصناعة التحويلية والخدمات.

ب- **الرأي الجديد للتنمية:** ينادي هذا التوجه إلى الاهتمام أكثر بالمواطنين ومستوى معيشتهم والتوزيع العادل للمداخيل بينهم. ولهذا اعتبرت التنمية العملية الكفيلة بتخفيض معدلات الفقر والقضاء عليه كما تهدف إلى التخلص من عدم عدالة توزيع الدخل ومعالجة البطالة ضمن اقتصاد نامي واتخذت من العبارة الآتية –إعادة التوزيع مع النمو–شعاراً لها وبهذا أصبحت التنمية هدفا للسياسة الاقتصادية بها يمكن من ضمان تنمية اقتصادية واجتماعية للمجتمعات.

**ثانياً: تعريف التنمية المستدامة:**

لقد حظي مفهوم التنمية المستدامة باهتمام دولي خلال عقد السبعينيات في مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية البشرية عام 1972م[1]، الذي ركز أساساً على قضايا البيئة التي كانت واضحة بصورة كبيرة في الشمال إلا أن هذا الاهتمام اقترن بجدل كبير، دار حول التعريف الدقيق لمعنى التنمية المستدامة، وهذا بالنظر لاختلاف وجهات الدارسين وأصحاب الاختصاص.

في عام 1980 سجل فيه أول محاولة حقيقية للتعريف بالتنمية المستدامة في الاستراتيجية العالمية للحفاظ على البيئة، أوضحت ضرورة التكامل بين قيم المحافظة على البيئة وعملية التنمية وقد أشارت إلى أنه "حتى تصبح التنمية مستدامة لابد وإن تأخذ في اعتبارها العوامل البيئية والاجتماعية والاقتصادية كذلك وقاعدة الموارد الناضبة والمتجددة"[2]

وقد عرفت اللجنة العالمية البيئية للتنمية برند وتلاند Brundthland عام 1987م أن التنمية المستدامة هي" تلك التنمية التي تلبي حاجات الحاضر دون تعرض الخطر لقدرة الأجيال في المستقبل على تلبية الحاجات الخاصة بها"[3]

---

[1] -Jean Marie DEBLONDE, **Ledeveloppement durable, une reponse une crisr globale**, éditions Ellipses, Paris, 2011, P28.

[2] الموسوعة العربية للمعرفة، **من أجل التنمية المستدامة**، الدار العربية للعلوم، المجلد الأول، ب ب، ط1، 2006، ص414.

[3]- Karin Boras, **Le développement durable, l'avenir des PME ,pour une économie partenariale** ,afnor éditions 2011,

أما مفهوم التنمية المستدامة في التشريع الجزائري فقد جاء في القانون رقم 10/3 المؤرخ في 19جمادى الأولى 1424هـ الموافق ل 19 جويلية 2003 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة :تعني التوفيق بين تنمية اجتماعية واقتصادية قابلة للاستمرار وحماية البيئة، أي ادراج البعد البيئي في إطار تنمية تتضمن تلبية حاجات الأجيال الحاضرة والأجيال المستقبلية "[1].

وقد أعطى الإسلام للبيئة و لمواردها ولاستعمالها واستغلالها و كذا التوازنات البيئية والتنوع البيولوجي ...الخ[2] أهمية كبرى وأكد على ذلك في العديد من الآيات القرآنية والأحاديث النبوية. نذكر منها :

كقوله تعالى: ﴿ظَهَرَ الْفَسَادُ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِي النَّاسِ لِيُذِيقَهُمْ بَعْضَ الَّذِي عَمِلُوا لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ﴾ [الروم: 41].

وقوله تعالى: ﴿وَلَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَاحِهَا وَادْعُوهُ خَوْفًا وَطَمَعًا إِنَّ رَحْمَتَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ الْمُحْسِنِينَ﴾ [الأعراف: 56].

وقوله تعالى: ﴿كُلُوا وَاشْرَبُوا مِنْ رِزْقِ اللَّهِ وَلا تَعْثَوْا فِي الأَرْضِ مُفْسِدِينَ﴾ [البقرة:60]

وانطلاقاً مما أخذ به المنظرون نجد أن مفهوم التنمية المستدامة مبني أو يدور على العدالة في الفرص بين الأجيال الحالية والأجيال المستقبلية، بحيث أن استغلال الموارد المتاحة بالشكل العقلاني الذي يحقق احتياجات المجتمعات الحالية وهو هدف التنمية يتيح إمكانية تلبية حاجات الأجيال اللاحقة التي تعتبر جوهر الاستدامة.

**1- نبذة تاريخية عن التنمية المستدامة:** لقد عرف تاريخ التنمية المستدامة محطات كثيرة[3] تبلورت من خلالها سمات وركائز هذه الأخيرة ففي قمة الأرض التي عقدت ريو جانيرو بالبرازيل عام 1992 أنه ينبغي على الحكومات بالتعاون مع المنظمات الدولية حسب الاقتضاء أن تعتمد إستراتيجية وطنية للتنمية المستدامة وينبغي لهذه الاستراتيجية أن تعزز مختلف السياسات والخطط القطاعية والاقتصاديةوالاجتماعية والبيئية المنفذة في البلد المعني وان توفق بينها.

- تم التأكيد في الدورة الاستثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة التي عقدت في عام 1997لإستعراض جدول أعمال القرن الواحد والعشرين على أن الإستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة هي آليات مهمة لتعزيز أولويات

[1]-عبد القادر رزيق المخادمي، **التلوث البيئي**، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، ب س، ص 117.

[2] صالح خليل أبو أصبع، **الاتصال والتنمية المستدامة في الوطن العربي**، جامعة فيلاديلفيا، الأردن، ط1، 2009 .ص 271

[3]- الموسوعة العربية للمعرفة، **مرجع سبق ذكره** ، ص 414.

السياسات الاجتماعية و الاقتصادية والبيئية والربط بينها و... بجميع البلدان أن تكمل بحلول عام 2002صياغة ووضع استراتيجيات وطنية للتنمية المستدامة تعكس إسهامات ومسؤوليات جميع الأطراف المعنية .

- قام رؤساء دول وحكومات 147دولة وحكومة في سبتمبر 2000م بالتوقيع على إعلان الألفية .وأكدوا مجددا دعمهم لمبادئ التنمية المستدامة بما في ذلك المبادئ المنصوص عليها في جدول أعمال القرن 21 والمتفق عليها في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية (قمة الأرض) ويشمل الأهداف الإنمائية للألفية المرتبطة بهذه المسألة هدفا يتعلق بالاستدامة البيئية ينص على" دمج مبادئ التنمية المستدامة في السياسات والبرامج القطرية وتلاقي الخسارة في الموارد البيئية".
- عقدت غانا خلال الفترة من 7-9نوفمبر 2001 المحفل الدولي المعني بالإستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة وبعد استعراض الخبرات المكتسبة في هذا المجال ثم الخروج بدليل يتضمن إرشادات لإعداد إستراتيجية وطنية للتنمية المستدامة .
- إدارة التنمية المستدامة في الألفية الجديدة بهدف تعزيز الحوار بشأن إستراتيجياتها وتحديد الالتزام بصياغتها وتنفيذها، وتم التأكيد في القمة العالمية للتنمية المستدامة التي عقدت في جوهانسبرج سبتمبر 2002 على ضرورة استكمال كافة الدول وضع إستراتيجية للتنمية المستدامة بحلول عام 2005م، وقد أكدت مقررات جوهانسبرغ على أن أولويات التنمية المستدامة تتركز في المسائل الأساسية الآتية: المياه، الطاقة، الصحة، الزراعة التنوع البيولوجي، بالإضافة إلى الفقر والتجارة ونقل التكنولوجيا والغدارة الرشيدة والتعليم والبحوث والمعلومات[1].

**1- الاتفاقيات الدولية لحماية البيئة:**أبرمت مجموعة من الإتفاقيات بشأن حماية البيئة سواء على المستوى العالمي أو الإقليمي أو الثنائي وفيما يلي نستعرض أهمها[2]:

**2- على المستوى العالمي:** من أهم الاتفاقيات والمعاهدات التي تم إبرامها عالميا ما يلي:

- إتفاقية لندن 1954والخاصة بمنع التجارب الذرية؛
- إتفاقية باريس 1960بشأن التجارب الذرية؛
- إتفاقية 1969 بشأن التدخل في أعالي البحار في حالات الكوارث الناجمة عن التلوث، وقد أهتمت بقواعد حماية الشواطئ في حالات وقوع أضرار ناشئة عن كوارث نفطية في أعالي البحار؛

[1]- خبابة عبد الله، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الية لتحقيق التنمية المستدامة**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2013،ص 140.

[2]- عامر طراف، **المسؤولية الدولية و المدنية في قضايا البيئة و التنمية المستدامة**، لبنان،2013 ،ص 168.

- إتفاقية بروكسل 1970بشأن صيد وحماية الطيور؛
- إتفاقية باريس عام 1972بشأن منع التلوث البحري من خلال إلقاء النفايات من الطائرات والسفن؛
- مجموعة المبادئ الصادرة عن منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية عام 1972؛
- الإعلان العالمي للبيئة في ستوكهولم سنة 1972 ويعتبر بمثابة اللبنة الأولى في صرح القانون الدولي للبيئة؛
- إتفاقية واشنطن 1977 في إطار منظمة العمل الدولية بشان حماية العمال من الأخطار المهنية الناجمة عن بيئة العمل عن تلوث الهواء وعن الضوضاء؛
- الميثاق العالمي للطبيعة سنة 1980؛
- إتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار عام 1980؛
- إتفاقية فيينا 1982بشأن حماية طبقة الأوزون وقد قررت إلزام الأطراف للتعاون في مجال ترقية التنمية ونقل التكنولوجيا والمعرفة مع مراعات حاجات الدول النامية (في حدود ما أقره قانون اللوائح)؛
- الإتفاقية الدولية المبرمة سنة 1986 بشأن المساعدة المتبادلة في حالة وقوع حادث نووي.

وتجدر الإشارة إلى بعض الإعلانات والمواثيق الدولية التي خصت المجال نفسه حماية البيئة ونذكر منها ما يلي:

- إعلان قمة الأرض بريو دي جانيرو 1992م؛
- إعلان قمة كيوتو 16مارس 1998 الذي الزم الدول المتقدمة بالحد من الأنشطة الاقتصادية.

3- **على المستوى الإقليمي**: نذكر على سبيل المثال:

- الإتفاقية الإفريقية لحفظ الموارد الطبيعية 1968م؛
- إتفاقية هلسنكي 1974م بشأن حماية البيئة لبحر البلطيق؛
- مبادئ هلسنكي 1975م الصادرة عن مؤتمر الأمن والتعاون الأوربي:
- إتفاقية برشلونة بشأن حماية البحر الأبيض المتوسط من التلوث 1976م.

**الجدول رقم(01-05):تطور مفهوم التنمية ومحتواها منذ نهاية ح ع2**

| المرحلة | مفهوم التنمية | الفترة الزمنية | محتوى التنمية ودرجة التركيز | أسلوب المعالجة | المبدأ لعام للتنمية بالنسبة للإنسان |
|---|---|---|---|---|---|
| 1 | التنمية هي النمو الاقتصادي | نهاية ح ع2منتصف ستينات القرن20 | اهتمام كبير ورئيسي بالجوانب الاقتصادية<br>-اهتمام ضعيف بالجوانب الاجتماعية<br>-إهمال الجوانب البيئية | معالجة كل جانب من الجوانب معالجة مستقلة علن الجوانب الأخرى(افتراض عدم وجود تأثيرات متبادلة بين الجوانب مجتمعة | الإنسان هدف التنمية(تنمية من اجل الإنسان |
| 2 | التنمية هي النمو الاقتصادي زائد التوزيع العادي | منتصف الستينات سبعينيات القرن20م | اهتمام كبير بالجوانب الاقتصادية<br>-اهتمام متوسط بالجوانب الاجتماعية<br>-اهتمام ضعيف بالجوانب البيئية | معالجة كل جانب من الجوانب معالجة مستقلة علن الجوانب الأخرى(افتراض عدم وجود تأثيرات متبادلة بين الجوانب مجتمعة | الإنسان هدف التنمية(تنمية من اجل الإنسان<br>-الإنسان وسيلة التنمية<br>تنمية الإنسان |
| 3 | التنمية الشاملة الاهتمام بجميع الجوانب الاقتصادية والاجتماعية بالمستوى نفسه | منتصف السبعينيات<br>-منتصف ثمانينات القرن العشرين | اهتمام كبير بالجوانب الاقتصادية والجوانب الاجتماعية و<br>اهتمام متوسط بالبيئة | معالجة كل جانب من الجوانب معالجة مستقلة علن الجوانب الأخرى(افتراض عدم وجود تأثيرات متبادلة بين الجوانب مجتمعة | الإنسان هدف التنمية(تنمية من اجل الإنسان<br>-الانسان وسيلة التنمية<br>تنمية الإنسان<br>الإنسان صانع التنمية تنمية بوساطة الإنسان |
| 4 | التنمية المستديمة الاهتمام بجميع جوانب الحياة منها الاقتصادي والاجتماعية والبيئية بنفس المستوى | النصف الثاني من ثمانينات ق20م وحتى وقتنا الحاضر | اهتمام كبير بالجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والروحية والثقافية | معالجة كل الجوانب معالجة تكاملية مع الجوانب الاخرى(افتراض وجود تأثيرات متبادلة بين الجوانب مجتمعة) | الإنسان هدف التنمية(تنمية من اجل الإنسان<br>-الإنسان وسيلة التنمية<br>تنمية الإنسان<br>الإنسان صانع التنمية تنمية بوساطة الإنسان |

**المصدر**: عثمان محمد غنيم، ماجدة أبو زنظ، **مرجع سبق ذكره** ، ص 34.

ويمكننا أن نجسد أهم المحطات التي تبلور فيها مفهوم التنمية المستدامة في الشكل التالي .

**الشكل رقم (01-05): المحطات الأساسية لتطور مفهوم التنمية المستدامة**

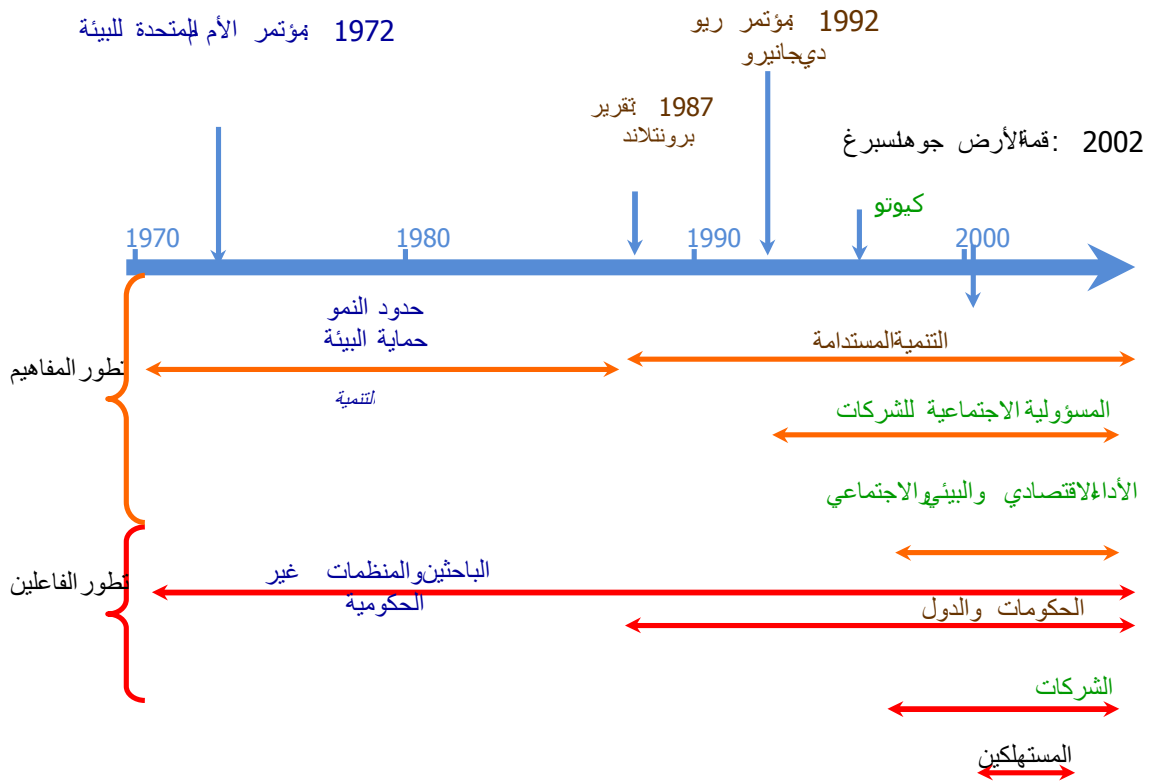


Source : Karen DELCHET, Qu'est ce que le développement durable, Edition AFNOR, Paris, France, 2003, p. 60.

**الفرع الثاني: مبادئ التنمية المستدامة**

إن تحقيق الدول لأهداف التنمية المستدامة يحتاج إلى نظام منسق، يضم السياسات التكنولوجية والاقتصادية والاجتماعية في خطة شاملة، وفي ما يلي أهم المبادئ الإرشادية التي يمكن للوزارات والهيئات الاستفادة منها في تطوير سياسات فعالة تساعد في تحقيق أهداف التنمية[1]:

1- مبدأ التخطيط الإستراتيجي: ويتضمن هذا المبدأ إيجاد تغييرات سياسية ومؤسسية تتم بعناية لتلبي الاحتياجات التي تم تحديدها وفق نظم التقسيم البيئي الإستراتيجي ثم التقسيم البيئي التراكمي وكذا تقسيم الأثر البيئي لكل مشروع يقرر

[1]- وزارة الدولة لشؤون البيئة جهاز شؤون البيئة على الموقع www.eeaa.gov.eg/arabic/main /substain_der_def.qsp. تاريخ التصفح: ماي 2013.

2- مبدأ بناء عملية إعداد الاستراتيجية على التحليل الفني الجيد: ويتضمن ذلك العمل على مراعات كل العوامل المؤثرة على إستراتيجية التنمية المستدامة سواء ما تعلق بالضرورة البيئية والاجتماعية والاقتصادية والضغوط المفروضة على الدولة...إلخ.

3- مبدأ وضع أهداف واقعية ومرنة للسياسة: إذ لابد من أن تكون الأهداف مساعدة في تحديد كمية وجودة المخرجات المتوقعة أو الاوضاع المرغوب بها.

4- مبدا الترابط بين الميزانية وأولويات الإستراتيجية: إذ لابد من إدراج الإستراتيجية في عملية التخطيط لضمان توفير الموارد المالية من أجل تحقيق أهداف الإستراتيجية.

5- مبدأ السياسة المتكاملة بين القطاعات المختلفة: ويتضمن هذا المبدأ ضمان الإنسجام والتنسيق بين الإستراتيجيات والخطط والبرامج القطاعية مع مراعاة البيئة والتأثيرات الاجتماعية أثناء إعداد إستراتيجيات التنمية.

6- مبدأ الحكم الرشيد ويخص هذا المبدأ ضمان التنافسية في صنع القرارات ومشاركة المواطنين والمجتمع المدني وكذا العمل على احترام أسس ومعايير واضحة لتخصيص الموارد المالية واستخدامها دون إهمال القضايا الاجتماعية.

7- مبدأ لا مركزية السلطة والتفويض: وهذا من خلال نقل الإختصاص والمسؤوليات من المستوى المركزي إلى المستويات الأخرى الأقل.

8- مبدأ رفع الوعي: ويتضمن هذا المبدأ العمل على رفع مستوى التعليم وبناء القدرات واستيعاب كل فئات المجتمع لقضايا التنمية المستدامة.

9- مبدأ العدالة بين الأجيال: ويتعلق بضمان حق الأجيال في الموارد.

## المطلب الثاني: مؤشرات قياس التنمية المستدامة وأهدافها

تحتاج الدول إلى قياس مدى إحرازها لخطوات أو مستويات متقدمة نحو تحقيق التنمية المستدامة وهذا من أجل الوقوف على مواطن ضعفها أو قوتها في المجالات الاقتصادية والبيئية وكذا الاجتماعية، وفيما يلي سنتعرف على أهم مؤشرات التنمية المستدامة، وأهم الأهداف التي تسعى إلى الوصول اليها .

**الفرع الأول: مؤشرات قياس التنمية المستدامة**

تعتبر عملية قياس التنمية المستدامة في غاية الأهمية كونها تعتمد على مقاييس ومعاملات أو أدلة تقيس مدى التقدم والإنجاز الذي تحقق في مجال التنمية وعادة ما تقوم عملية القياس لتحقيق عدة أهداف منها ما يلي[1]:

- تحديد المعوقات التي تحول دون الوصول إلى الأهداف المنشودة وما يترتب على ذلك من تعديل للمسار أو الاستمرار في نفس الاتجاه؛
- تقييم الجهد المبذول لتحقيق الأهداف المنشودة؛
- تحديد مدى الإلتزام بالزمن المخصص لتحقيق الأهداف ومعرفة حجم الانحراف (مقبول بسيط سريع)؛
- مقارنة الأوضاع التنموية بين المناطق المختلفة سواء أكانت دولة أم أقاليم بشكل يساعد على تحديد مقدار طموح الأهداف او تواضعها.

وقبل الحديث عن مؤشرات التنمية المستدامة لابد من الإشارة إلى شروط المؤشر الذي ينبغي توافرها فيه كي يعتمد عليه في القياس وعليه نذكر ما يلي[2]:

- الدقة أي يقيس ما يراد منه قياسه؛
- الاعتماد على المؤشر في كل زمان ومكان(الثبات)؛
- إمكانية التنبؤ به أو توقعه؛
- الحساسية بمعنى استجابة للتغيرات في الحالة المعنية بالقياس؛
- السهولة النسبية لجمع البيانات واستخدامها وكذا تطبيقه.

وتجدر الإشارة إلى أن منظمات الأمم المتحدة اكتفت بعدد من الأبعاد المختلفة نجملها فيما يلي[3]:

**أولاً: البعد الاجتماعي:** ويتجسد من خلال مايلي:

- أوضاع الفقر وحدوثه (السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي)؛

[1]- بربرة انجهام، **مرجع سبق ذكره**، ص47.

[2]- الموسوعة العربية للمعرفة، **مرجع سبق ذكره**، ص 454.

[3]- إبراهيم بظاظو، **السياحة البيئية وأسس استدامتها**، الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2010، ص 118.

- الصحة (حالة التغذية معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة والوفيات النفاسية نسبة السكان الذين لا يحصلون على مياه عذبة عدد الأطباء والممرضين للمواطنين الأطفال البالغون من العمر سنة واحدة ومحصنون تحصينا كاملا)؛
- التعليم (معدل معرفة القراءة والكتابة بين البالغين الإنفاق على مراحل التعليم المختلفة كنسبة مئوية من الإنفاق أو الناتج القومي الإجمالي)؛
- الأوضاع الديموغرافية؛
- أنماط الاستهلاك.

**ثانياً: البعد الاقتصادي**: ويتجسد من خلال ما يلي:

- معدل النمو في الإنتاج والناتج؛
- الفائض العجز في الميزانية العامة؛
- المعدل السنوي للتضخم؛
- وضع قطاع الصناعة وتطوره وتحديثه بالتقدم التقني؛
- استخدامات الطاقة والمياه والموارد الأخرى؛
- أوضاع شبكات الطرق ووسائل النقل؛
- أوضاع الدين الخارجي وأعباء خدمة الديون.

**ثالثاً: البعد البيئي**: ويتجسد من خلال ما يلي:

- الموارد المائية المتجددة؛
- السحب من المياه الداخلية المتجددة؛
- السحب من المياه العذبة؛
- معدل إزالة الغابات؛
- تلوث المياه (السطحية الجوفية والبحيرات والبحار والشواطئ)؛

- إدارة البيئة (النفايات النووية الخطيرة عدد السكان المستفيدين من خدمات الصرف الصحي إعادة تدوير النفايات)؛
- تغيرات المناخ؛
- أوضاع الثروة السمكية (تلوث المياه الصيد الجائز الإنتاجية والإنتاج).

ويمكننا من خلال الشكل التالي إيجاز أهم ما تعرضنا له إنطلاقاً من إيضاح التكامل بين الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة دون أن نهمل دور المشاركة الشعبية والحراك الاجتماعي في تحقيقها بما ينعكس إيجابا على المؤسسات والمجتمعات في النهاية .

**شكل رقم (01-06): أبعاد التنمية المستدامة**

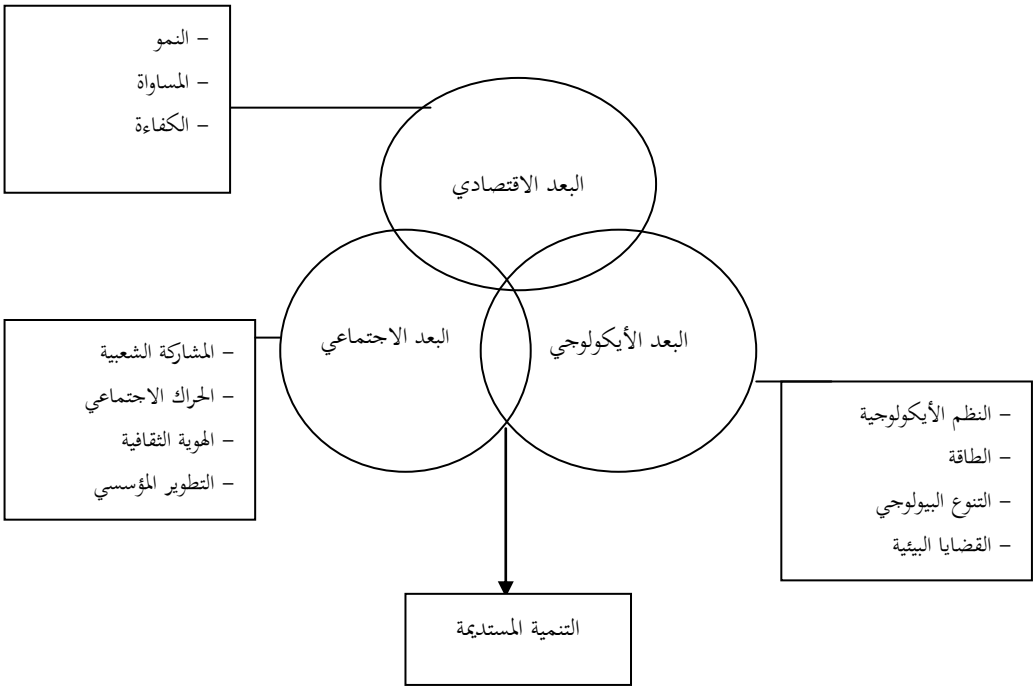


**المصدر**: عثمان محمد غنيم وماجدة أحمد أبو زنط، **التنمية المستديمة**، دراسة نظرية في المفهوم والمحتوى، مجلة المنارة، المجلد 12 ، العدد 1 ، 2006.

**الفرع الثاني: أهداف التنمية المستدامة**

تسعى التنمية المستدامة من خلال آلياتها ومحتواها إلى تحقيق مجموعة من الأهداف السامية والتي يمكن أن نوجزها في الآتي[1]:

1- **إحترام البيئة الطبيعية:** إذ تركز على العلاقة بين نشاطات السكان والبيئة وتتعامل مع النظم الطبيعية ومحتواها على أنها أساس حياة الإنسان ولهذا تعمل على تطوير تلك العلاقة لتصبح علاقة تكامل وانسجام.

2- **تحقيق نوعية حياة أفضل للسكان:** إذ تسعى التنمية المستدامة إلى تحسين نوعية الحياة الساكنين في المجتمع اقتصادياً واجتماعياً ونفسياً وروحياً من خلال عمليات التخطيط وتنفيذ السياسات التنموية مع التركيز على الجوانب النوعية للنمو وليس الكمية وبشكل عادل ومقبول وديمقراطي.

3- **تعزيز وعي السكان بالمشكلات البيئية القائمة:** وهذا قصد تنمية إحساسهم بالمسؤولية تجاهها وحثهم على المشاركة الفاعلة في إيجاد حلول مناسبة لها من خلال مشاركتهم في إعداد وتنفيذ ومتابعة وتقييم برامج ومشاريع التنمية المستدامة.

4- **تحقيق استغلال واستخدام عقلاني للموارد:** وهذا مبني على فرضية أن الموارد الطبيعية موارد محدودة ولذلك تسعى الدول والهيئات للحفاظ عليها من التدمير والحلول دون استنزافها وتعمل على استخدامها وتوظيفها بشكل عقلاني.

5- **ربط التكنولوجيا الحديثة بأهداف المجتمع:** إذ تسعى التنمية المستديمة إلى توظيف التكنولوجيا المدنية من أجل خدمة أغراض المجتمعات وهذا من خلال توعية السكان بأهمية التقنيات المختلفة في مجال التنمية وكيفية استخدامها المتاح والجديد منها في تحسين نوعية حياة المجتمع وتحقيق اهدافه المنشودة وهذا دون إهمال جانب عدم الأضرار البيئية.

6- **إحداث تغيير مستمر ومناسب في حاجات وأولويات المجتمع:** وبطريقة تلائم إمكانيته وتسمح بتحقيق التوازن الذي بواسطته يمكن تفعيل التنمية الاقتصادية والسيطرة على جميع المشاكل البيئية ووضع الحلول المناسبة لها.

[1]- عثمان محمد غنيم، ماجدة أبو زنط، **التنمية المستدامة فلسفتها وأساليب تخطيطها**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ط01، 2010،ص 31.

## المطلب الثالث: مشاكل التنمية المستدامة و تحدياتها

تعاني معظم بلدان والدول النامية من العديد من الشاكل الناجمة عن الفقر والتي أخذت تشكل تحدي كبيراً في وجه التنمية وأهم هذه المشاكل مشكل التدهور البيئي الذي يزداد حدة مع الزيادة السكانية الكبيرة التي تعرفها هذه البلدان والتي بدورها تدفع إلى مزيد من الضغوط والصعوبات التي تحول وتعرقل من تحقيق تنمية مستدامة في الدول النامية

**الفرع الأول :مشاكل التنمية المستدامة :**

وفيما يلي نوجز أهم تلك المشاكل[1]:

- تدهور حالة موارد الأراضي والمياه في العالم لأغراض الغذاء والزراعة فحسب تقرير منظمة الزراعة والأغذية فإن 28 بالمئة من أراضي العالم تعاني من تدهور شديد بينما تعاني 8بالمئة منها تدهورا معتدلا و36بالمئة يواجه تدهوراً طفيفاً و10بالمئة يوصف بأنه في حالة تحسن والباقي تعتبر مناطق مكشوفة أو تغطيها أجسام مائية؛
- الديون التي تعد أهم المعوقات التي تحول دون نجاح خطط التنمية المستدامة حيث تتأثر المجتمعات المدنية سلبا وتجعلها غير قادرة على تحقيق الرفاهية والعدالة؛
- الحروب والمنازعات المسلحة والاحتلال الأجنبي التي تؤثر بشكل مضر على البيئة وسلامتها وضرورة تنفيذ قرارات الأمم المتحدة الداعية إلى إنهاء الاحتلال الأجنبي ووضع تشريعات والتزامات تجرم تلويث البيئة وسوء استخدام الموارد؛
- التضخم السكاني غير الرشيد وتدهور الوضعية المعيشية في المناطق العشوائية وتزايد الطلب على الموارد؛
- عدم توافر التقنيات الحديثة والخبرات الفنية الازمة لتنفيذ برامج التنمية المستدامة وخططها.

[1]- عبد اللطيف مصيطفى، بن سانية عبد الرحمن، **دراسات في التنمية الاقتصادية**، بيروت، ط01.، 2014.

**الشكل رقم (01-07): الواقع الحالي للاستدامة في العالم**

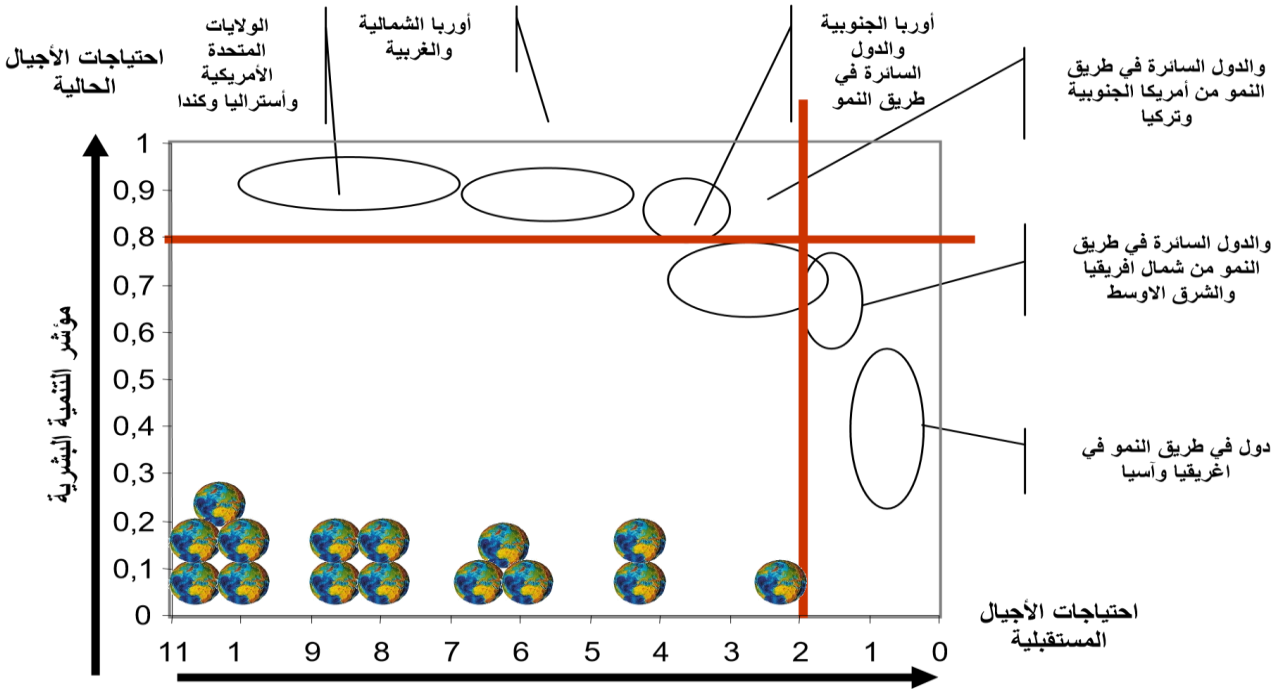


**المصدر** : Christian BRODHAG, Le développement durable du concept à l'action : le SD 21000, Ecole Supérieure de Commerce Clermont Ferrand, Jeudi 11 mars 2004, p. 8.

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن دول العالم تختلف في مستويات تحقيقها للتنمية المستدامة فبالاعتماد على مؤشر التنمية البشرية وبالنظر إلى احتياجات الأجيال المستقبلية نجد أن الولايات المتحدة الأمريكية وأستراليا وكندا مثلا متقدمة في مراتبها إذا ما قورنت بالدول السائرة في طريق النمو كبعض دول إفريقيا وأسيا وحتى أمريكا الجنوبية .ويجعلنا هذا الترتيب إلى محاكاة تجارب الدول المتقدمة في تحقيقها لمعدلات تنمية بشرية مستدامة عالية تؤدي إلى مساعدة الدول على تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية وبيئية مستدامة تضمن تفوقها في الوصول إلى رفاهية المجتمعات دون المساس بحقوق الأجيال المستقبلية .

**الفرع الثاني: تحديات التنمية المستدامة:**

تعتبر التحديات التي تواجه التنمية المستدامة العوامل والظروف الواجب التعامل معها لإيجاد الحلول المستدامة التي تحذب إتفاق وتعبئة جهود المجتمع الدولي لتنفيذها وفيما يلي سنستعرض اهم التحديات[1]:

[1] -www.hrdscusion.com/hr10618.html..2014/12/5 بتاريخ

- تحقيق التكامل وتشجيع الاستثمار الداخلي والأجنبي من خلال إيجاد شراكة حقيقية بين الدول الصناعية والدول النامية وتحقيق فرص أفضل لمنتجاتها للمنافسة في الاسواق المحلية والعالمية من خلال منظمة التجارة العالمية؛
- نقل وتطوير التقنيات الملائمة للبيئة وتشجيع الباحثين وتوفير إمكانيات العمل العلمي لهم باعتباره من أسباب تطوير العمل التنموي واستمراره مع ربطه بتنمية الوعي والتفكير في مجالات التنمية المستدامة؛
- إيجاد مصادر التمويل الازم لتحقيق التنمية المستدامة في الدول النامية والتزام الدول الصناعية بزيادة الدعم المقدم منها للدول النامية ليصبح1.5بالمئة من الناتج الوطني؛
- إعداد البرامج التنموية والصحية والتعليمية للشعوب الأقل نمواً والمجتمعات المحلية والإقليمية والوطنية والمنظمات ذات الاختصاص تشترك في المسؤولية في تمويل الخطط والبرامج وتطبيق السياسات الفاعلة في هذا المجال وعلى جميع المستويات الحكومي أو الشعبي؛
- حماية التراث الحضاري كونه يهم في التأكيد الذاتية الثقافية ويحافظ على خصوصياتها ويحمي هويتها كما يساعد على بناء الشخصية المستقلة للأفراد والجماعات ويدفع بعجلة العمل التنموي مع الحفاظ على الشخصية الوطنية والدينية والمستقبل المشترك؛
- التضرر من الإجراءات التي يتخذها المجتمع الدولي لمواجهة قضايا البيئة العالمية ومسؤولية المجتمع الدولي في مساعدة الدول الإسلامية المتضررة؛
- تأمين مشاركة كاملة وفعالة للدول النامية داخل مراكز اتخاذ القرار والمؤسسات الاقتصادية الدولية وتعزيز الجهود التي تهدف إلى جعل اقتصاديات الدول أكثر شفافية وإنصافا واحتراما للقوانين المعمول بها على نحو يمكن الدول النامية من رفع التحديات التي تواجهها بسبب العولمة؛
- إيجاد مصادر ووسائل تمويل جديدة لدعم التنمية للدول النامية.

## المطلب الرابع: جهود الجزائر نحو تحقيق التنمية المستدامة

إن الجزائر في ظل التغيرات العالمية الجديدة وغيرها من الدول حاولت وسعت جاهدة اللحاق بالركب والتكيف مع تلك المستجدات التي باتت تفرض نفسها على الجميع من الدول النامية أو المتقدمة ولعل تجربتها في القيام بالكثير من الإصلاحات الاقتصادية الهيكلية منذ الثمانينات أو بالتحديد بعد الاستقلال في 1962 لخير مثال عن ذلك وفي هذا السياق جائت مبادرات الحكومة الجزائرية نحو تحقيق التنمية المستدامة لتحقق لاقتصاد الجزائر نمواً وإزدهاراً مستديما يضمن للمجتمع حياة راقية وكريمة .

### الفرع الأول:مشاكل التنمية المستدامة في الجزائر

تعاني الجزائر كغيرها من الدول الكثير من المشاكل البيئية التي تعترض مخططات ومشاريع التنمية عموماً والمستدامة على وجه الخصوص وكون أن تشخيص وضعية البلاد أمراً ضرورياً لبناء إستراتيجيات ناجعة وفعالة فإنه يجدر بنا أن نسلط الضوء على أهم تلك المشاكل للوقوف على تجاوزها وتخفيفها ما أمكن وفيما يلي تبيان لذلك:[1]

1- **مشكل التصحر**: يعد التصحر مشكلة رئيسية تؤثر في مستقبل الزراعة في الجزائر، فهناك الكثير من مساحات الأرضي المعرضة إلى هذا الخطر.

2 - **مشكلة التوسع العمراني على حساب الأرضي الزراعية**: هناك مساحات هائلة يتم تحويلها إلى مباني، مع فقدان كميات كبيرة من الغابات بفعل الحرائق والطفيليات ولقد انخفض نصيب الفرد من الأراضي الزراعية، من 1.1 هكتار في عام 1962 م إلى 0.35 هكتار في عام 1980 م، و يتوقع أن تقل عن 0.15مع منتصف القرن الحالي.

**3- تلوث البيئة**: تفاقم مشكل التلوث في الجزائر بشكل مقلق، ونظراً للنمو السكاني المتزايد، إذ ينمو السكان بشكل لا يمكن للموارد البيئية المتوفرة أن تتحملها، فضلا عما تولده من ضغوط في مجالات السكن، والعناية الصحية، الطاقة والمياه، والخدمات وغيرها من المتطلبات الأساسية.

فلقد تضاعف عدد السكان في الجزائر أكثر من 5 مرات ما بين عامي 1962 م – 2002 م من 6 مليون إلى أكثر من 30.6 مليون نسمة بمعدل زيادة يفوق 0.3 % سنويا، حيث يتوقع أن يصل حوالي 42 مليون نسمة مع حلول عام 2020 م.

[1] معلومات حول التنمية المستدامة في الجزائر على الموقع http://islamfin.go-forum.net/t611-topic

3-1 **تلوث الهواء:** تشكل السيارات خاصة القديمة منها أهم ملوث للبيئة في المدن الكبرى، ففي الجزائر هناك نسبة عالية من السيارات المفترض إبعادها هن الاستعمال، إضافة إلى الحجم الهائل للنفايات الطبية التي يتم حرقها بطريقة غير سليمة وغير صحية لتقليل التكلفة والتهرب من دفع الضرائب ويقدر حجمها بحوالي 124 ألف طن سنويا، منها 220 ألف طن فضلات متعفنة شديدة الخطورة على الصحة، و 29 ألف طن فضلات سامة.

3-2 **تلوث المياه:** يجمع علماء البيئة على المستوى العالمي أن الألفية الثالثة هي ألفية الذهب الأبيض (الماء الصالح للشرب (هذا نظرا لتوقع نقص في عرض هذا الأخير مقابل الزيادة في الطلب العالمي عليه، ومن أهم عوامل تلوث المياه:

- قصور خدمات الصرف الصحي والتخلص من مخلفاته؛
- التخلص من مخلفات الصناعة بدون معالجتها، وإن عولجت فيتم ذلك بشكل جزئي؛
- تسرب المواد الكيميائية والمبيدات الحشرية في الأرض وتلويث المياه الجوفية.

يخلف تلوث المياه آثاراً صحية مميتة، نتيجة الإصابة بأمراض معوية منها الكوليرا، الدفتيريا، الإلتهاب الكبدي الوبائي، الملاريا، البلهارسيا وأمراض جلدية إضافة إلى آثاره على الحياة البيولوجية للكائنات الحية الأخرى.

وتبين دراسة حديثة قامت بها الوكالة الوطنية للموارد المائية، عن نوعية المياه المستهلكة أن 40 % منها ذات نوعية جيدة، و 45 % ذات نوعية مرضية بينما 15 % ذات نوعية رديئة.

وفيما يخص الحد من مشكل نقص المياه على مستوى الجزائر العاصمة وبعض المدن الساحلية الكبرى، لجأت الحكومة إلى إنشاء محطات تحلية مياه البحر و التي كلفت حوالي 25 مليون دولار أمريكي، تصل قدرتها إلى 200 ألف متر مكعب يوميا حيث تم تدشينها في مارس 2004 م

**الفرع الثاني :تحديات تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر**

تواجه الجزائر عند تجسيدها لبرامج للتنمية المستدامة عدة تحديات يمكن توضيحها من خلال مجموعة من المؤشرات هي: معدل النمو الاقتصادي، معدل البطالة، مؤشر الفقر، التلوث البيئي، معدل التضخم[1].

**1- معدل النمو الاقتصادي:** يعتبر النمو الاقتصادي من أهم المؤشرات في التحليل الاقتصادي والذي يتعلق بارتفاع مستمر للإنتاج والمداخيل، ويعتمد الناتج الداخلي الخام كأداة لقياس النمو.

[1] - الجودي صاطوري، **التنمية المستدامة في الجزائر**، الواقع و التحديات، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، العدد16، 2016.

ورغم تحسن مستوى النمو الاقتصادي في الجزائر إلا أن ارتباطها بأسعار المحروقات والظروف المناخية بالنسبة للقطاع الفلاحي، جعله متذبذبا وغير كاف لمواجهة مختلف التحديات التي يواجهها الاقتصاد الجزائري.

وبفضل الإصلاحات المتخذة في إطار برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي تمكنت الجزائر من تحسين المؤشرات الكلية وتحسين معدلات النمو غير أن هذه المعدلات ترجع أساساً إلى مداخيل قطاع المحروقات.

**الجدول رقم (01-06): تطور معدل النمو في الجزائر خلال الفترة من 2005 إلى2014**

| السنوات | 2005 | 2007 | 2009 | 2010 | 2012 | 2013 | 2014 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| معدل النمو الاقتصادي % | 5.1 | 4.3 | 4.2 | 4.6 | 3.9 | 3.8 | 4.1 |

**Source:** Banque d'Algérie, **Les évolutions économiques et monétaires en Algérie**, Novembre 2014 , www.ons.dz, تاريخ التصفح: مارس 2015

**2-معدل البطالة:** لقد اتخذت الجزائر العديد من الإجراءات والصيغ للحد من تفشي البطالة لاسيما في أوساط الشباب، وبالرغم من تسجيل انخفاض محسوس في معدلاتها إلا أنها تبقى مرتفعة وما يلاحظ على طبيعة مناصب الشغل التي تم إنشاؤها معظمها مؤقتة، بالإضافة إلى ضعف التاهيل وتمركز اليد العاملة في الإدارات على حساب قطاع الصناعة والفلاحة التي ينتظر منها جذب الكثير من العمال خصوصاً غير المحترفين الذين يشكون من عدم كفاءتهم لتقلدهم مناصب جيدة في المؤسسات، وما يلفت الانتباه أن الصناعات الحرفية أو التقليدية استطاعت في الآونة الأخيرة ان تمتص جزء لاباس به من البطالة من خلال توفيرها لمناصب شغل وهو ما تجسد بالفعل في انخفاض نسبة البطالة في الفترة الممتدة من 2014 الى 2016 حيث تراجعت الى 10.5 %بعدما كان 11.2 % سنة 2015. كما وأن أجهزة التشغيل التي استحدثها الحكومة مثل الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب والوكالة الوطنية لتسيير القروض وغيرها ساهم إلى حد كبير في توفير مناصب شغل للمواطنين في الجزائر بمختلف مستوياتهم التعليمية وخبراتهم العملية .

**الجدول رقم (01-07): تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة من 2005 إلى 2014.**

| السنوات | 2005 | 2007 | 2009 | 2010 | 2012 | 2013 | 2014 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| معدل البطالة في الجزائر % | 15.3 | 13.8 | 12.4 | 11.3 | 11.1 | 9.8 | 11.2 |

**المصدر**: معلومات من الديوان الوطني للإحصائيات، الشغل والبطالة ،2011.

- بنك الجزائر، التطورات الاقتصادية والنقدية بالجزائر، التقرير السنوي للسنوات 2005، 2010، 2014.

**3-مؤشر الفقر**: لقد أدت سياسات التعديل الهيكلي والسياسات الانكماشية المفروضة من قبل صندوق النقد الدولي على الجزائر إلى ظهور فئات واسعة فقيرة، حيث يمكن تقديم بعض الإحصائيات الخاصة بالوضع الاجتماعي كما يلي:

- إنخفاض نسبة الأمية بين الكبار (أكبر من 15 سنة) من 32 % سنة 2001 إلى 23 % سنة 2005 لتصل إلى أقل من 15 % سنة 2014 نتيجة الدعم المدرسي للأطفال وتنفيذ برامج محو الأمية؛
- نصيب الفرد من الإنتاج الداخلي الخام إنتقل من 1500 دولار سنة 2001 إلى 3000 دولار سنة 2005 ليستقر؛ في حدود 3500 دولار سنة 2014.
- إنتقال الحد الأدنى للأجر الوطني المضمون من 9000 دج سنة 2001 إلى 1500 دج سنة 2005 ليصل إلى؛ 18000 دج بداية من سنة 2012.
- تحسن الوضع في مجال الأمراض المعدية بين الأوساط الشعبية بفضل البرامج الوقائية وتحسن المياه الصالحة للشرب.

وبالرغم من التحسن الملحوظ في مجال مكافحة الفقر في الجزائر إلا أنه ينبغي على الحكومة مضاعفة الجهود لا سيما في مجال دعم السلع الغذائية الضرورية وتبني إستراتيجية واضحة في مكافحة الفقر وإسناد مهمة مكافحة الفقر لوزارة التضامن الوطني.

**الجدول رقم (01-08): تطور معدلات الفقر في الجزائر خلال الفترة من 2005 إلى 2014.**

| السنوات | 2005 | 2007 | 2009 | 2010 | 2012 | 2013 | 2014 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| معدل الفقر في الجزائر % | 16 | 15 | 13 | 12 | 11.5 | 11.4 | 11.1 |

**المصدر**: الديوان الوطني للإحصائيات، الشغل والبطالة، للسنوات 2010 و2014

**4- التلوث البيئي:**

رغم إدراك الحكومة بأهمية المحافظة على البيئة إلا أن تفاقم حدة التلوث البيئي هو الغالب نتيجة إهمال الاعتبارات البيئية في المخططات التنموية السابقة، ويرجع سبب التدهور البيئي في الجزائر إلى الأسباب السابقة الذكر.

و لمواجهة كل ما سبق أصدرت الحكومة الجزائرية العديد من التشريعات المتعلقة بحماية البيئة في إطار التنمية 10 الصادر سنة 2003 ، بالإضافة إلى اتخاذ التدابير الجبائية في قوانين المالية المتعاقبة المستدامة بدءا من القانون 03 والتي تهدف إلى إرساء ثقافة بيئية والاهتمام بنشر الوعي البيئي لدى فئات المجتمع وكذا تكثيف الرقابة على الأنشطة الملوثة قصد حماية البيئة وفق مقتضيات التنمية المستدامة.

**5-معدل التضخم**: ما يسجل على معدلات التضخم عبر مختلف برامج التنمية وخلال السنوات من 2005 إلى 2014 أنها متذبذبة، حيث عرف نوعا ما إرتفاعا خلال السنوات 2009 و 2016.

والسبب في ذلك الزيادات المعتبرة في الأجور ومراجعة القوانين الأساسية لمختلف القطاعات الاقتصادية والعمومية.

وللتقليل من معدلات التضخم والتحكم فيها ينبغي القيام بما يلي:

-التحكم في الأسعار المسببة للتضخم لاسيما أسعار مواد البناء والصناعة الغذائية وقطاع الصناعات المعدنية والإلكترونية؛

-ترشيد النفقات واعتماد المعيار الاقتصادي في قبول أو رفض المشاريع؛

-الاهتمام بالإنتاج المحلي وتشجيعه بما يسمح بتنمية الناتج المحلي الاجمالي وتحريك وتيرة الاقتصاد؛

-التقليل من فاتورة الاستيراد، الشيء الذي يساعد على التقليل من التضخم المستورد.

**الجدول رقم (01–09): تطور معدلات التضخم في الجزائر للفترة 2005 إلى 2016**

| السنوات | 2005 | 2007 | 2009 | 2010 | 2012 | 2013 | 2014 | 2016 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| معدل التضخم % | 3.6 | 3.5 | 6.1 | 3.9 | 4.5 | 6.8 | 5.7 | **%5.8** |

**Source:** www.mf.gov.dz/article/48/zoom-sur-les chifres-/154/taux d'inflation.html-date de consultation 20/05/2014.

وباعتبار الجزائر دولة من الدول العربية فإن الدارسون وجدوا أنه لابد من توافر مجموعة من الشروط العامة لتحقيق التنمية المستدامة في الدول العربية نوجز أهمها فيما يلي[1] :

- إعداد البرامج التنموية الصحية والتعليمية للشعوب الأقل نموا في الدول والمجتمعات المحلية والإقليمية والوطنية والمنظمات ذات الاختصاص تشترك في المسؤولية على تفاوت بينها وهي مطالبة بالمساهمة في رعاية الطفولة والأمومة وتأسيس البنى التحتية والمرافق وذلك بتمويل برامج التنمية المستدامة ووضع الخطط والسياسات الفاعلة في هذا المجال؛
- القيام بإصلاح سياسي، أو على الأقل توازن بين الإصلاح السياسي والتنمية، حيث أن هناك إجماع على أنه لا تنمية مستدامة في ظل نظام ديكتاتوري واستفراد بالقرار السياسي وغياب المشاركة الشعبية الحقيقية، إذ أن ضمانة استدامة الموارد هي مسؤولية مشتركة بين الحكومات والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني (علاقة التنمية بالديمقراطية )؛
- الاستقرار السياسي: تغيير الأنظمة في بعض الدول والانقلابات فيها يؤدي إلى اضطراب برامج التنمية، بل وتوقفها غالبا، كما ان تغير الحكومات في الدول الديموقراطية لا يؤثر على ثبات التنمية المستدامة، حيث ان النظام الديمقراطي أثبت أنه الوحيد القادر على التنمية المستدامة؛

[1]– بوزيد السايح، **دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة بالدول العربية**، أطروحة دكتوراة، غير منشورة، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2013.

- اعتماد برامج بناء القدرات الوطنية ونشر الوعي والمعرفة في كافة مجالات التنمية المستدامة (الاقتصادية والاجتماعية والبيئية) من خلال تضمين البرامج التدريسية والتعليمية قرارات خاصة بها بالإضافة لإشراك الكوادر في البرامج وورش العمل الخاصة لبناء القدرات في كافة مجالات البيئة؛
- تطوير وتنمية التعاون وتبادل الخبرات بين الدول العربية في كافة مجالات التكنولوجيا النظيفة والطاقة المتجددة في الإدارة البيئية وتحقيق التكامل وتشجيع الاستثمار الداخلي والأجنبي من خلال إيجاد شراكة حقيقية بين الدول الصناعية والدول العربية وتحقيق فرص أفضل لمنتجاتها للمنافسة في الأسواق المحلية والعالمية من خلال منظمة التجارة العالمية؛
- المشاركة في المؤتمرات العالمية والإقليمية في كافة مجالات التنمية المستدامة؛
- دعوة المنظمات الدولية والإقليمية لمساعدة الدول العربية في بناء قدراتها الوطنية في مجالات تقنيات التنمية مستدامة من خلال دورات التدريبية والمساعدة في وضع البرامج التعليمية وبرامج التوعية الإعلامية والتنسيق مع الدول الممولة لدعم هذه البرامج؛
- تأمين مشاركة كاملة وفعالة للدول العربية داخل مراكز اتخاذ القرار والمؤسسات الاقتصادية الدولية وتعزيز الجهود التي تهدف إلى جعل دواليب الاقتصاد العالمي أكثر شفافية وانصافاً واحتراماً للقوانين المعمول بها على النحو يمكنها من رفع التحديات التي تواجهها بسبب العولمة.

## المبحث الخامس: الدراسات السابقة

لقد حازت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على حصة لابأس بها ضمن دراسات الباحثين والدارسين في مجال الإدارة والتسويق والاقتصاد، وقد سال حبر الكثير من المهتمين بالتنمية المستدامة التي ارتبط ظهورها بمؤتمر البيئة والتنمية المنعقد سنة 1992 بالبرازيل أين اعتبرها المجتمع الدولي الحل الوحيد الذي يخرج الدول من الأوضاع المزرية التي عاشتها مجتمعات الدول الكبرى من استنزاف للموارد وارتفاع درجات التلوث وغيرها.

كما وأن موضوع السياحة باعتبارها احد القطاعات الاقتصادية الهامة التي لها دور كبير في النهوض باقتصاديات الكثير من الدول النامية منها والمتقدمة احتلت مكانة هامة ضمن الدراسات العلمية التي لفتت انتباه أصحاب القرار ورجال الأعمال للاهتمام أكثر بهذا القطاع والتعويل عليه لترقية وتطوير اقتصاديات البلدان التي تتمتع بإمكانات سياحية تنافسية.

مما سبق سنحاول من خلال هذا المبحث أن نستعرض بعضا من الدراسات السابقة التي تناولت متغيرات دراستنا الحالية، وسنعرج على أهم التوصيات التي جاءت بها تلك الدراسات .

وسنبين أهم الاختلافات التي تميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة العربية منها والأجنبية.

### المطلب الأول: الدراسات العربية

لقد تناول بعض الباحثين دراسة موضوع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باعتبارها محوراً هاماً ضمن إستراتيجيات وآليات الحكومات الرامية للنهوض باقتصاداتها.

كما تناولوا موضوع التنمية المستدامة كونه من المواضيع الحديثة التي أثارت فضول الكثير من أصحاب القرار والمنظرون قصد بلورة مفهومها وتجسيد رؤية جديدة لتنمية المجتمعات ورقيها دون المساس بمصير الأجيال القادمة. وقد حازت السياحة هي الأخرى مكانة هامة لدى المستثمرين من رجال الأعمال، وكذا حكومات الدول التي وجدت قطاع السياحة قطاعا حيويا يمكنها من تجاوز التحديات التي تواجهها ويسمح لها بتنمية ناتجها القومي الإجمالي ويساهم في زيادة مداخيلها وتحسين مستوى معيشة سكانها.

سنحاول التعرض لبعض الدراسات التي تناولت بعض من زوايا الموضوع من مقالات ورسائل جامعية وأوراق عمل باللغة العربية .

**1- دراسة بيان حرب حول: دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية "التجربة السورية ،مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية ،المجلد 22 ،العدد 2 ،2006.**

من الملاحظ في الوقت الراهن أن هناك تركيزاً واضحاً من قبل المعنيين بشؤون الاقتصاد في مختلف الدول على الدور المهم الذي تؤديه المشروعات المتوسطة والصغيرة في إنشاء اقتصاد وطني متين خاصة وأن هذه المشروعات تقدم الكثير من المساهمات في تشغيل اليد العاملة من جهة ودعم المشاريع الكبيرة ودعمها بالكثير من الخدمات والسلع المهمة من جهة أخرى. وعليه فإن هذا البحث يتضمن مفهوم هذه المشروعات فضلاً عن مجموعة من التجارب لبعض الدول في رعاية هذه المشروعات وخاصة إدارة هذه المشروعات في الاقتصاد السوري. لذلك تم عرض هذا البحث من خلال معالجة النقاط الآتية:

- مفهوم المشروع الصغير والمتوسط بشكل عام؛
- أهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني بشكل عام ودورها في التنمية. فضلاً عن كون هذه المشروعات ترسم بشكل أو بآخر الإطار الذي يبلور الشخصية الثقافية للأمم والشعوب؛

- إن الأهمية البارزة لهذه المشروعات كونها تنشط في مختلف القطاعات الاقتصادية الزراعية منها والصناعية والتجارية والخدمية. . الخ.

كما أنها تعمل على تلبية حاجات اجتماعية واقتصادية في الأماكن التي لا يمكن للمشروعات الكبيرة أن تؤدي الدور الاقتصادي المطلوب وبذلك تسهم في حل مشاكل متعددة كالبطالة والفقر وغير ذلك من الظواهر السلبية في التجمعات البشرية.

**نتائج الدراسة:**

ومن أهم نتائج هذا البحث وضع اقتراحات حلول في كل من الجانب التالية:

الجانب التنظيمي والإداري؛

الجانب القانوني؛

الجانب المالي؛

الجانب التسويقي؛

التدريب والرعاية.

من خلال المقارنة بين دراستنا الحالية والدراسة هاته نجد ان هاته الأخيرة حاولت تسليط الضوء على المشاريع الصغيرة والمتوسطة وأهميتها في تحقيق التنمية الاقتصادية الاجتماعية على مستوى مؤسسات سورية وهذا يعني أن هذه الدراسة مشابهة لدراستنا في جانب من الجوانب المتمثل في دراستها للدور أو الأثر الذي تؤديه تلك المشاريع أو المؤسسات في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتختلف الدراسة هاته عن دراستنا الحالية أولا من حيث عينة الدراسة المبحوثة، حيث أن مجتمعها غير مجتمعنا، أي أننا نحاول دراسة دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، خصوصاً قطاع السياحة للفترة 2005-2015.

**2-دراسة مراد ناصر: حول التنمية المستدامة وتحدياتها في الجز**ائر – جامعة البليدة، مجلة التواصل، جامعة البليدة، العدد 26 ، جوان 2010 .

**نتائج وتوصيات الدراسة:** توصلت الدراسة هاته الى مجموعة من الاستنتاجات والتوصيات نذكر منها ما يلي:

- إدخال البعد البيئي في الخطط والسياسات وكذلك في ثقافة الإدارية للمؤسسات الاقتصادية؛
- الاعتماد على أدوات الاقتصاد البيئي في إدارة الاقتصاد الوطني كبديل عن أدوات الاقتصاد الرأسمالي الذي يعتمد على مؤشرات النمو ويتجاهل الأضرار البيئية والاجتماعية؛
- القضاء على الفقر وتحسين فرص كسب الرزق في الأرياف عن طريق برامج التنمية الريفية، وفي المناطق الحضرية عن طريق الفرص الاقتصادية والبرامج الاجتماعية؛
- مواجهة التحديات البيئية الحضرية مثل نوعية الهواء في المناطق الحضرية وإدارة النفايات المنزلية والصناعية؛
- التقليل من أنماط الاستهلاك المفرط، وتطوير أساليب إنتاج نظيفة ورفيقة بالبيئة بحيث تقلص من النفايات؛
- تحديث طرق إدارة الموارد الطبيعية، بحيث تركز على حقوق المجتمعات وقطاعاته المختلفة في الوصول العادل إلى الموارد الطبيعة؛
- التأكيد على أهمية الديمقراطية والمشاركة العامة في اتخاذ القرار في جميع المؤسسات؛
- تعديل مسار العولمة لتصبح أكثر ملائمة للبيئة والعدالة الاجتماعية مع ضرورة ربط حرية التجارة بالتنمية المستدامة وجعل العولمة عنصرا إيجابيا للتنمية الاجتماعية والاقتصادية؛
- ضرورة المصادقة على الإتفاقيات البيئية التي تم اعتمادها خاصة بروتوكول كيوتو للتغير المناخي وبروتوكول كارتاخينا للسلامة البيولوجية.

نلاحظ بعد مقارنتنا بين الدراسة الحالية والدراسة السابقة هاته أن هناك تشابهاً من حيث تعرضها للتنمية المستدامة في الجزائر من حيث الواقع والتحديات التي تواجهها وهذا بشكل عام الأمر الذي تختلف فيه هذه الدراسة مع

دراستنا الحالية كونها تعالج من منظور جزئي مدى تطبيق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العاملة في قطاع السياحة لمبادئ التنمية المستدامة وأهدافها في الجزائر، كما أنها تختلف في دراستها للقطاع السياحي تناقش مسالة أمكانية اعتماد الجزائر على قطاعها للمؤسسات الصغيرة المتوسطة لتحقيق تنمية مستدامة في مجال السياحة بالذات كنها تسعى إلى جعلها بديلا عن قطاع المحروقات .

**3-دراسة الباحث زرمان كريم حول التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001 – 2009، أبحاث اقتصادية وإدارية العدد السابع ،جوان 2010.**

لقد توصل الباحث من خلال هذه الدراسة إلى ما يلي:

-اعتبار البرنامج الذي التزمت به الجزائر كبرنامج الإنعاش الاقتصادي 2001/ 2009 أداة مرافقة للإصلاحات الهيكلية التي التزمت بها بلادنا قصد إنشاء محيط ملائم لاندماجه في اقتصاد عالمي.

- تميز هذا البرنامج بإنعاش مكثف للتنمية في شتى المجالات وتجسد ذلك في انجازات عديدة نذكر منها:

- دعم النشاطات الإنتاجية (الفلاحية، الصيد والموارد المائية...)؛

- إنجاز البنى التحتية من أجل الاستقرار ورجوع السكان إلى المناطق الريفية؛

- المشاريع المرتبطة بالطرق السريعة والولائية والبلدية، تطهير المياه والمحيط، السكن، الاتصالات، تنمية الموارد البشرية وتحسين العلاج الاستشفائي وفي الأخير، يمكن أن نقول أن هذا البرنامج قد استجاب لحاجات ملموسة معبر عنها بمشاريع رامية إلى تنمية مستدامة في كامل التراب الوطني؛

- في إطار مواصلة وتكثيف هذا المسار، قد تم وضع ومباشرة برنامج خماسي تكميلي لدعم النمو للفترة 2010-2014.

**توصيات واقتراحات:**

من خلال هذه الدراسة توصل الباحث إلى أن هذا البرنامج ان لم يحل جميع المشاكل فإنه حتماً سيساعد على تقليص التأخر الاقتصادي والاجتماعي المتراكم طوال الأزمة التي استغرقت أبحاث اقتصادية وإدارية عقداً من الزمن، ويخلق الظروف الملائمة لإستراتيجية حقيقية للتنمية المستدامة وهذا يستلزم الاخذ ببعض التوصيات الآتية:

- استكمال الإطار التحفيزي للاستثمار عن طريق إصدار نصوص تنظيمية من شأنها أن تتمم قانون الاستثمار وتطوير التدابير الكفيلة بتسهيل الاستثمار الخاص الوطني أو الأجنبي؛

– مواصلة تكييف الأداة الاقتصادية والمالية الوطنية مع الانفتاح العالمي سواء تعلق الأمر بتأهيل أداة الإنتاج أو وبالإصلاح المالي والمصرفي؛

– انتهاج سياسة ترقية الشراكة والخوصصة، ومع الحرص الشديد على تعزيز القدرات الوطنية في مجال خلق الثروات ومناصب الشغل وترقية التنافسية؛

– تعزيز مهمة ضبط ومراقبة الدولة قصد محاربة الغش والمضاربة والمنافسة غير المشروعة التي تخل بقواعد المنافسة والسوق على حساب المؤسسات الوطنية المنتجة.

يمكننا بعد مقارنة الدراسة الحالية مع هاته الدراسة أن نلحظ بأن هناك تشابها بينهما أولا من حيث تناولهما موضوع التنمية المستدامة في الجزائر وقوفا عند أهميتها بالنسبة للاقتصاد الجزائري كما نجد أنهما يختلفان من حيث زاوية البحث، إذ أن الدراسة الحالية تتكلم عن دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة واخترنا قطاع السياحة نموذجاً لذلك ، أما الدراسة السابقة فقد ركزت على برنامج الانتعاش الاقتصادي لإظهار مزايا العمل به تجاه تحقيق أهداف الدولة المتمثلة أساساً في الوصول الى تنمية مستدامة تحقق بها رقياً لمجتمعها وإزدهارا لاقتصادها.

كما أن فترة الدراسة الحالية تختلف عن السابقة، إذ تحاول قياس مدى قدرة قطاع المؤسسات ص م على تحقيقها لتنمية مستدامة خلال الفترة الممتدة من 2005 إلى غاية 2015.

**4–دراسة غدير أحمد خليل** حول **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية المحلية المستدامة، مقال،** مجلة الدراسات المالية والمصرفية ،العدد4. 2014.

حاولت هذه الدراسة معالجة الإشكالية البحثية التالية:

ما هو الدور الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة، وما هو دورها على المستوى الاقتصادي أو الاجتماعي أو البيئي في الأردن؟.

وقد هدفت هذه الدراسة إلى توضيح بعض المفاهيم المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والتنمية المحلية المستدامة. كما هدفت إلى تبيان الدور التنموي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التتنمية المحلية المستدامة بالأردن .

**نتائج الدراسة و توصياتها:**

توصلت الباحثة إلى بعض النتائج نذكرها كالآتي :

- تساهم المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة في الأردن في التنمية الاقتصادية المستدامة، من خلال مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي وفي زيادة الصادرات وتخفيض نسبة البطالة وغيرها؛
- تساهم المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة في الأردن في التنمية الاجتماعية المستدامة، من خلال مساهمتها في التوزيع العادل للثروة، وتخفيف حدة الفقر، وزيادة مستوى الخدمات الصحية والتعليمية، وغيرها؛
- تساهم المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة في الأردن في التنمية البيئية المستدامة، من خلال مساهمتها في استغلال الموارد الطبيعية واستغلال الأراضي، والخامات النظيفة، وغيرها .

ومن خلال دراستها للمؤسسات الاردنية توصلت إلى تقديم جملة من التوصيات كالآتي :

- توصي الباحثة بضرورة الاهتمام والدعم المتواصل للمؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة؛
- توصي الباحثة بضرورة استحداث أساليب جديدة لتمويل المشاريع المصغرة والصغيرة والمتوسطة، سواء التمويل الحكومي أو الخاص.

بعد مقارنة ما تناولته الدراسة هاته مع دراستنا الحالية نجد أنهما متشابهان من حيث طرح الموضوع فقد ركزتا على دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حتى المصغرة في تحقيق االوصول إلى تنمية مستدامة، إلا أننا نجد بينهما اختلاف يتمثل في معالجة الدراسة الحالية للموضوع من جانب قطاع مهم وهو قطاع السياحة بمعنى أننا نسعى لبيان الدور الذي يمكن أن تؤديه المؤسسات السياحية لتحقيق تنمية مستدامة في الجزائر والاختلاف الثاني يتمثل في مجتمع الدراسة فالبلدين مختلفين الدراسة السابقة ركزت على مؤسسات الأردن، أما الدراسة الحالية ركزت على مؤسسات الجزائر بالإضافة إلى فترة الدراسة التي اختلفتا فيها حيث تناولنا الفترة الزمنية الممتدة من 2005 إلى 2015.

**5-دراسة أحمد محمد محمود ربابعة، حول تطوير مؤشرات السياحة المستدامة تطبيقات على مواقع السياحة البيئية في الأردن** أطروحة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الدكتوراه في الجغرافيا الجامعة الأردنية 2012

**أهداف الدراسة :**

هدفت الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية :

- تطوير قائمة تتضمن المؤشرات اللازمة لقياس للسياحة المستدامة بأبعادها كافة في المناطق السياحية البيئية والمحميات الطبيعية في الأردن؛
- قياس درجة رضاء الزوار عن المحميات الطبيعية التحليل اتجاهاتهم نحو السياحة المستدامة فيها؛
- قياس درجة رضا المجتمعات المحلية للتنمية السياحية في المحميات الطبيعية وتحديد اتجاهات يمنح والسياحة المستدامة فيها؛
- تزويد صانعي القرار بالمعلومات اللازمة لتحقيق التنمية السياحية المستدامة في المستقبل؛
- رفع مستوى الوعي والإدراك لدى المسؤولين والمجتمعات المحلية والسياح بأهمية التنمية المستدامة؛
- تحليل نقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات التي تعترض التنمية السياحية المستدامة في المحميات الطبيعية في الأردن.

**النتائج المتوصل اليها :**

توصلت الدراسة إلى الاستنتاجات الرئيسية الآتية:

- يمكن بلوغ السياحة المستدامة وتحقيق أهدافها في مواقع الدراسة محمية طبيعية خلال سبل المؤشرات التي توصلت إليها الدراسة؛
- احتل البعد الاجتماعي والثقافي المرتبة الأخيرة في دراجات رضاء والاتجاهات زوار مواقع الدراسة الثلاث مما يؤكد بأن القصور في الجانب الاجتماعي والثقافي لا يقتصر على محمية واحدة فقط بل يشمل المواقع الثلاث والذي يعزى ضعف تفاعل المجتمع المحلي المحيط بالمحمية مع الزوار عدم تفعيل المحمية للنشاطات والفعاليات الثقافية والاجتماعية الهادفة لتعريف الزوار بالثقافة المحلية والمجتمع المحلي المحيط بها؛
- هناك تأثيرات ذات دلالة إحصائية لمتغيرات الجنسية والفئة العمرية والمستوى التعليمي والوظيفي ومكان الإقامة مدة الإقامة في المحمية على درجة رضا الزوار واتجاهاتهم نحو السياحة المستدامة في بعض المواقع

بالمقابل لا يوجد تأثير دال إحصائياً لمتغير الجنس على درجة رضا الزوار واتجاهاتهم نحو السياحة المستدامة في المواقع الثلاث؛

- تعكس نظرة المجتمعات المحلية للمشاركة في التخطيط والاستثمار في مواقع الدراسة الثلاث درجة عالية من التفاؤل والقدرة على المشاركة في التخطيط السياحي والتنموي كون هذه المجتمعات ترى بأن السياحة جيدة لها وأن هناك العديد من الفرص للاستثمار مستقبلا في هذا القطاع وأن المجتمعات المحلية سوف تستفيد بطريقة أو بأخرى من السياحة؛
- تتميز المجتمعات المحلية المحيطة بمواقع الدراسة ثلاث بدرجة عالية ومتميزة من الوعي والإدراك بقضايا السياحة المستدامة ومبادئها وبقدرتها على المساهمة في حماية البيئة الطبيعية والتنوع الحيوي من جهة و بإدراكهم لحقوق الأجيال القادمة في التمتع ببيئة نظيفة خالية من التلوث من جهة أخرى؛
- ترى المجتمعات المحلية بمواقع دراسة ثلاثة أن الآثار السلبية الناجمة عن السياحة محدودة و يمكن تلافيها وبأنها غير مدمرة؛
- ترى المجتمعات المحلية المحيطة بمواقع الدراسة الثلاث أن السياحة في مناطقهم مستدام على نحو جيد؛
- يمكن لمديري المحميات الطبيعية وجميع المعنيين بالنشاطات والأعمال سياحية فيها الإفادة من نتائج هذه الدراسة ومن توصياتها وخاصة فيما يتعلق بتطبيق مؤشرات السياحة المستدامة وتحسين درجة رضا الزوار وبلوغ أهداف التنمية السياحية المستدامة.

## المطلب الثاني: الدراسات الأجنبية

لقد تناولت مجموعة من الدراسات الأجنبية موضوع التنمية المستدامة وإمكانية او متطلبات تبنيها على مستوى المؤسسات الاقتصادية بشكل عام وحاولت أن تبحث أيضا عن مدى احترامها لمبادئ المسؤولية الاجتماعية في مختلف مجالات النشاط الاقتصادي، وسنحاول من خلال هذا المبحث أن نتعرف على بعضها لنستخلص التوصيات والنتائج التي توصلت إليها سابقاً لننطلق منها في بناء خطة عملنا في الدراسة الحالية .

1) **دراسة Karen DELCHET (2006) : كان عنوان الدراسة هو"تطبيق توصيات المعيار الفرنسي SD 21000 على عينة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الفرنسية** " La prise en compte du développement durable par les entreprises entre stratégies et normalisation – étude de la mise en œuvre des recommandations du guide AFNOR SD21000 au sein d'un SD échantillon de PME françaises .

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على قابلية تطبيق المعيار الفرنسي SD 21000 من طرف المؤسسات الصغيرة المتوسطة الفرنسية وقد شملت هذه الدراسة عينة مكونة من 78 مؤسسة صغيرة ومتوسطة من كامل قطاعات النشاط وموزعة عبر كامل التراب الفرنسي. ومن خلالها حاولت الباحثة دراسة الإشكالية التالية: هل تبني المؤسسات لأبعاد التنمية المستدامة هو خيار استراتيجي أو ضرورة تفرضها تطبيق معايير التقييس ؟

من خلال تحليل البيانات التي تم جمعها باستعانة باستمارة استبيان توصلت الدراسة إلى ما يلي:

- صحة الفرضيتين المطروحتين للدراسة؛
- إن مراعاة متطلبات أصحاب المصالح هو شرط ضروري ولكن غير كافي لإدماج أبعاد التنمية المستدامة؛
- إن الاعتماد على المبادرات الطوعية يساعد في مراعاة تلك الأبعاد ومع ذلك تبقى المؤسسات غير قادرة على مجابهة المشاكل المتعلقة بالبعد البيئي؛

إن تطبيق المعيار الفرنسي SD 21000 ما هو إلا خطوة نحو تبني المعيار العالمي ISO 26000 الخاص بالمسؤولية الاجتماعية للشركات.

من خلال تعرفنا على هذه الدراسة نجد أنها تتشابه مع دراستنا الحالية في كونها تدرس العلاقة أو الدور الذي تؤديه الشركات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة من خلال تبنيها لمبادئ المسؤولية الاجتماعية وفق معيار

21000SD. حيث ان الدراسة الحالية هي الأخرى تبحث عن مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة غير أن هناك اختلافات في كثيرة من بينها:

- أنها تركز على معيار 21000SD الخاص بالمسؤولية الاجتماعية أي تركز على البعد البيئي أكثر من تركيزها على الابعاد الثلاثة للتنمية المستدامة؛
- اختارت الدراسة الشركات الصغيرة والمتوسطة الفرنسية كعينة للدراسة؛
- اختارت فترة الدراسة الميدانية سنة 2006 على خلاف دراستنا الحالية التي تتناول الفترة من 2005 الى 2015؛
- الدراسة الحالية اخذت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والناشطة في السياحة محلا للدراسة.

**2-دراسة HADELIN de Beer بعنوان: المؤسسة والتنمية المستدامة**

**L'entreprise et le developpement durable ;centre d'animation et recherche en ecologie politique ,etopia,octobre 2010.**

تكلمت هذه الدراسة عن إشكالية تبني المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للتنمية المستدامة وقد سعت الى تحقيق جملة من الأهداف نذكرها كالاتي :

- إبراز إمكانية تحقيق المصالح وفق مفهوم المسؤولية الاجتماعية؛
- اظهار النهج العام لتحقيق التنمية المستدامة في المؤسسة بمختلف أبعادها؛
- تبيان أهمية العمل ببطاقة الأداء المتوازن البيئي؛

وقد توصلت الدراسة الى عدة نتائج أهمها ما يلي:

- يتم استثمار رأس المال الاقتصادي، الاجتماعي والبيئي من خلال العمليات الداخلية حتى يتم ضمان القيمة للمساهمين؛
- ضمان البحث والتطوير والاهتمام بصحة العمال وتحقيق مستوى عال من المعرفة من خلال التدريب، بالإضافة الى خفض ضغط الأجور يساهم الوصول إلى المسؤولية الاجتماعية؛

- ادماج العناصر البيئية والاجتماعية وأيضا الاقتصادية كنظام يعتمد على التحسين المستمر يساهم في تحسين الأداء الشامل للتنمية المستدامة؛
- يتكون رأسمال الاقتصادي من وسائل الإنتاج (المصانع والطرق والتمويل...) والاهتمام به يندرج ضمن البعد الاقتصادي؛
- يتكون رأسمال الاجتماعي من المعرفة التي يتمتع بها الموظفون والعمال و الشبكات الفكرية والصحة البشرية؛
- يتكون رأسمال البيئي من الموارد الطبيعية و التنوع البيولوجي.

وبالمقارنة بين هذه الدراسة وبين دراستنا الحالية نجد أنهما متشابهتان إلى حد كبير في معالجتهما لإمكانية تحقيق التنمية المستدامة إنطلاقا من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلا أنها تختلف معها من حيث أنها تركز على قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل كلي في تحقيق معدلات متفاوتة من مؤشرات التنمية المستدامة وخصوصا العاملة في المجال السياحي، بحيث أننا نحال معرفة مدى إمكانية هذا القطاع في الوصول إلى تنمية حقيقية بعيدة كل البعد عن قطاع المحروقات الذي يشكل هاجساً أمام النمو المنتظر للاقتصاد الجزائري.

كما وأنها تختلف عن دراستنا الحالية في كون هذه الأخيرة تأخذ القطاع السياحي لفترة من الزمن تقدر بـ 10 سنوات الأخيرة.

## المطلب الثالث: محل الدراسة الحالية من الدراسات السابقة

بعد استعراضنا لأهم الدراسات السابقة المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأيضا السياحة والتنمية المستدامة نخلص إلى أن الكثير من الباحثين والمنظرين أكدو على أهمية الاهتمام بقطاع السياحة وكذا قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نظرا لقدرتها على اخراج اقتصاديات الدول من دائرة التخلف، من خلال جعلها في مصاف الدول المتقدمة وهذا نظراً لخصوصية تلك المؤسسات وحتى قطاع السياحة تبين أن له دور بارز في تطوير المجتمعات ورقيها، كما أنه يسمح بتوفير مناصب الشغل ويجلب العملة الصعبة، الأمر الذي يمكن من تطوير القطاعات المكملة للسياحة في البلد بما ينعكس إيجابا على مجتمعاتها من جهة وعلى اقتصادياتها من جهة ثانية.

وانطلاقاً من الظروف التي يعيشها العالم اليوم من تطورات عالمية مست العديد من المجالات وما أفرزته تلك المعطيات التي في مقدمتها تنامي معدلات التطور التقني والتكنولوجي الذي خلف كوارث طبيعية، بشرية وازمات مالية التي لن تتخطاها دول العالم ما لم تفكر مليا في حلول جذرية لتخفيف حدة المشاكل البيئية والاجتماعية والاقتصادية

وهو ما تجسد في تحقيق مبادئ التنمية المستدامة التي أسالت حبر الكثير من الباحثين و أصحاب القرار حين بحثوا عن أساليب الوصول إليها و المزايا التي تحققها الدول والمؤسسات الساعية إليها، وهو موضوع الدراسة الحالية التي تشير إلى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومنها السياحية في تحقيق التنمية المستدامة بالجزائر، وهذا خلال الفترة الممتدة من 2005-2015.

## خلاصة الفصل :

لقد حاولنا من خلال هذا الفصل أن نتعرف على متغيرات هامة في دراساتنا هاته بدأ من التعرف على قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكانت السياحة كأداتين هامتين لتحقيق التنمية المستدامة، وقد خلصنا إلى أن لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا محوريا وكبيراً في اقتصاديات أغلب دول العالم نظرا لما تتمتع به هذه المؤسسات من خصائص تؤهلها إلى موازاة دور المؤسسات الكبرى في التشغيل والاستثمار وتنمية الصادرات وتدفق العملة الصعبة

وبالنظر أيضا إلى أهمية السياحة كقطاع اقتصادي نجد أنها هي الأخرى أصبحت من أكثر الصناعات نمواً في العالم كونها قطاع إنتاجي يلعب دوراً هاماً في زيادة الدخل الوطني ويساهم في تحسين ميزان المدفوعات ويعمل على ضخ العملة الصعبة ويوفر فرص تشغيل هائلة كما يساعد على تحقيق برامج التنمية .

وفي الأخير توصلنا إلى أن التنمية المستدامة كمطلب أساسي تطمح له جميع الدول وتعد من أهم الأولويات التي لقيت اهتماماً من قبل أصحاب القرار وترجم ذلك في مؤتمر ريو دي جانيرو عام 1992 الذي تمخظت عنه مبادئها وأسسها، وقد تزايد الاهتمام أيضا بقضايا التنمية المستدامة نظراً لما توفره من مزايا للمجتمع والاقتصاد والبيئة الأمر الذي دفع المسؤولين وأصحاب القرار على مستوى الحكومات والمؤسسات إلى تجسيد روسيا المبنية على تحقيق التوازن بين الأبعاد الثلاثة، مع مراعاة حقوق الأجيال القادمة من ذلك، وهذا ما أسال حبر كثير من الباحثين للبحث أكثر عن سبل الوصول إليها، وهذا ما أسال حبر كثير من الباحثين للبحث أكثر عن سبل الوصول إليها.

وفي الفصل الموالي سنحاول تسليط الضوء على التجربة الجزائرية في مجال الوصول إلى التنمية المستدامة بالاعتماد على قطاعين محوريين هما قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وقطاع السياحة .

# الفصل الثاني

# الدراسة الميدانية لواقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة السياحية في التنمية المستدامة

**تمهيد:**

لقد أدركت حكومات الكثير من الدول الرائدة والتي قطعت شوطا كبيرا في مجال تنمية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذا السياحة أن اقتصاديات الوقت الراهن تطورها أصبح مرهونا بمدى قدرتها على استيعاب احتياجات مواطنيها وتلبية رغباتهم في العيش بما يضمن التوازن بين أهداف الدولة من جهة وأهداف المجتمع من جهة أخرى.

وقد أثبتت الدراسات الحديثة إن السياحة وكذا المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حظيت باهتمام كبير من قبل العديد من الدول النامية والمتقدمة، إذ اعتبرتها قاطرة هامة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة والمتتبع للإحصائيات المتعلقة بدور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وما حققته من نتائج إيجابية نجد أنها كانت سبباً مباشراً في إزدهار اقتصاديات الدول على خلاف المؤسسات الكبرى، حيث أنها ساهمت في تقليص معدلات البطالة وزيادة الصادرات وكذا الناتج المحلي الإجمالي والقيمة المضافة، أما السياحة فإنها أصبحت واحدة من أكبر الصناعات في العالم، إن لم نقل أنها أكبرها على الإطلاق.

الجزائر كغيرها من الدول النامية أدركت أهمية تحقيق تنمية مستدامة وحاولت تسخير كافة الجهود خدمة لذلك بدء من الإصلاحات التشريعية لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من جهة، وقطاع السياحة من جهة أخرى، ومن خلال دراستنا الميدانية سنحاول معرفة مدى مساهمة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق تنمية مستدامة ومعرفة أي نوع من المؤسسات التي ينبغي أن تولي لها الحكومة إهتماماً أكبر، إنطلاقاً من التعرف على أنواع الأنشطة التي تنشط فيها، ومدى مساهمتها في تشغيل اليد العاملة، وفي تحقيق زيادة في الناتج المحلي الإجمالي، بالإضافة الى معرفة العراقيل والتحديات التي تواجهها تلك المؤسسات، خصوصاً العاملة في القطاع السياحي.

كما سنحاول كذلك القيام بتحليل أرقام الإحصائيات التي تشير إلى حجم المساهمة التي تقدمها تلك المؤسسات ونقارنها بمثيلاتها في القطاعات الاقتصادية الأخرى غير السياحة لنتعرف على أهم الآليات والحلول الكفيلة بدعم مساهمتها لجعلها ركيزة هامة تعول عليها الجزائر للنهوض باقتصادها، وأخيرا نسلط الضوء على تقييم النتائج المحققة ببدء تنفيذ المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية لنقدم اقتراحات وتوصيات بشأن تصحيح الانحرافات في الأهداف المرحلية في المخطط.

## المبحث الأول: تشخيص واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري

بعد استعراضنا لأهم المفاهيم المرتبطة بالتنمية المستدامة، وآليات تحقيقها، ومؤشرات قياسها، وبالوقوف على أهم آليات تحقيقها، وبالتعرض إلى السياحة باعتبارها قطاعاً هاماً وأساسياً، تعتمد عليه الكثير من الدول النامية والمتقدمة على حد السواء للوصول إلى تنمية اقتصادية حقيقية، تضمن تحسين ظروف معيشة أفضل لمجتمعاتهم سنقوم من خلال هذا المبحث إلى تشخيص واقع قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مستعرضة أهم الآليات التي اتخذتها الحكومة الجزائرية للنهوض بهذا القطاع وجعله قاطرة هامة تضمن من خلاله تحقيق تنمية مستدامة خصوصاً وأن نسيجها الاقتصادي يتكون من حوالي 98 بالمئة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وسنحاول أيضاً أن نسلط الضوء على أرقام هامة تتعلق بمساهمة هذه الأخيرة في توفير مناصب الشغل وفي زيادة القيمة المضافة، وغيرها من المؤشرات التي تقيس لنا الدور الذي تؤديه في التنمية عموماً والمستدامة بشكل خاص .

وفي الأخير سنحاول معرفة أي أنواع النشاطات الأكثر مساهمة وقدرة على تحقيق التنمية الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية بالنظر إلى ما تقدمه المؤسسات السياحية الصغيرة والمتوسطة .

### المطلب الأول :تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للفترة 2015/2005

تعتبر التجربة الجزائرية في مجال تنمية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فتية إلى حد ما، إذا ماقورنت بغيرها من الدول النامية والمجاورة، ولهذا فإن المتتبع لصيرورة إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتعداد هذه الأخيرة سيجد أن هناك تطوراً لا باس به، سواء من حيث العدد، أي التأسيس أومن حيث تنوع النشاط الذي تتبناه وهذا راجع أساساً للعراقيل التي يتخبط فيها أصحاب المشاريع خصوصاً مشكل التمويل .

#### الفرع الأول: تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة 2015/2005

نلاحظ من خلال البيانات المسجلة على مستوى وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية أن هناك تطوراً وتزايداً مستمراً لعدد المؤسسات المنشاة وهذا مؤشر جيد، حيث نجد أنها تشكل ما يعادل 98 من النسيج الاقتصادي في الجزائر، وهذا راجع لسمات وخصائص هذا النوع من المؤسسات، حيث نجد أنها سهلة الإنشاء ولا تحتاج إلى مهارات وإمكانيات كبيرة مثل المؤسسات الكبيرة الحجم.

**الجدول رقم(02-01): تطور عدد المؤسسات المتوسطة والصغيرة في الجزائر للفترة2005 -2015**

| | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 | 2009 | 2010 | 2011 | 2012 | 2013* | 2014 | 2015 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| المؤسسات الخاصة | 245842 | 269806 | 293946 | 392013 | 455398 | 618515 | 658737 | 711275 | 747387 | 851511 | 934037 |
| المؤسسات العامة | 874 | 793 | 666 | 626 | 591 | 557 | 572 | 557 | 547 | 542 | 532 |
| قطاع الصناعات التقليدية | 96072 | 106222 | 116347 | 126887 | 169080 | 135623 | 14681 | 160764 | 168801 | 104119 | 217142 |
| المجموع | 342788 | 376767 | 410959 | 519526 | 625069 | 619072 | 659309 | 71132 | 747934 | 747934 | 934569 |

**المصدر: معلومات من نشرات وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية ،عدد 28.22،2013.**

وبعد الاطلاع على الإحصائيات المتعلقة بتطور تكاثر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بين الفترة الممتدة من سنة 2005 إلى نهاية 2015، نلحظ أن هناك تطوراً إيجابياً مستمراً، إذ تعدت 934569 مؤسسة في سنة 2015 بعدما كانت لا تتجاوز الـ 342788 مؤسسة سنة 2005، وهذا إن دل على شيئ إنما يدل على نجاعة البرامج والسياسات التي اتخذتها الحكومة لدعم وتطوير هذا النوع من المؤسسات التي تعد ركيزة هامة في اقتصاديات الدول المتقدمة منها والنامية بما فيها الاقتصاد الجزائري.

وسنستعرض ما سبق في الشكل التالي :

**الشكل رقم(02-01): تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للفترة 2015/2005**

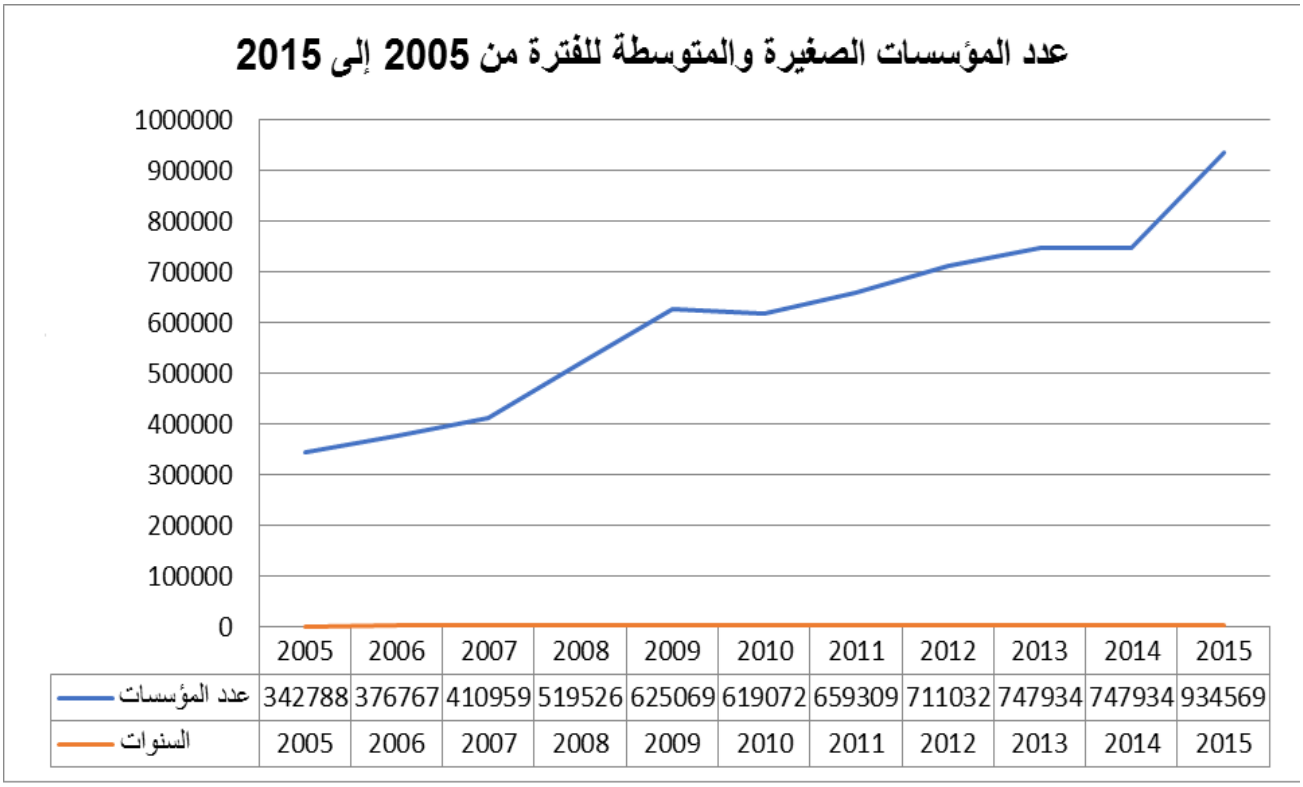


| | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 | 2009 | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| عدد المؤسسات | 342788 | 376767 | 410959 | 519526 | 625069 | 619072 | 659309 | 711032 | 747934 | 747934 | 934569 |
| السنوات | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 | 2009 | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 |

**المصدر** :من إعداد الباحثة بناء على بيانات الجدول أعلاه .

### أولاً: معدل نمو عدد المؤسسات المتوسطة والصغيرة في الجزائر للفترة 2005-2015

يتضح لنا بعد إطلاعنا على نسب تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة النشطة أن هناك تطوراً ملحوظاً متزايداً خلال الفترة الممتدة من 2005 الى 2015، وبالأخص بين الفترة الممتدة من 2001 إلى 2007، حيث وصلت نسبة الزيادة إلى أكثر من النصفأ، وهذا بسبب القانون التوجيهي الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الذي ساعد بسنه لإجراءات تشجيعية ومحفزة على إنشاء الكثير من المؤسسات الخاصة، وإنتشار ثقافة المقاولاتية لدى خريجي الجامعات والشباب من جهة، كما ساعدت الهيئات الداعمة مثل صندوق ضمان القروض FGAR، وصندوق ضمان الاستثمارPME CGCD ...إلى غيره من الهيئات من جهة أخرى .

**الجدول رقم (02-02): تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالنسب** للفترة 2015/2005

| السنة | مجموع المؤسسات ص و م | معدل النمو |
|---|---|---|
| 2005 | 342788 | - |
| 2006 | 376767 | 9.913 |
| 2007 | 410959 | 9.075 |
| 2008 | 519526 | 26.42 |
| 2009 | 625069 | 20.32 |
| 2010 | 619072 | 0.96- |
| 2011 | 659309 | 6.5 |
| 2012 | 711032 | 7.845 |
| 2013 | 747934 | 5.19 |
| 2014 | 747934 | 0 |
| 2015 | 934569 | 24.95 |

**المصدر**: من إعداد الباحثة بناء على نشريه المعلومات الإحصائية للفترة 2015/2005، رقم 28.

ولتبيان حجم التطور الذي شهدته المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الآونة الأخيرة التي شملت 10 سنوات الأخيرة، اخترنا المنحنى التالي الذي يظهر من خلاله أن هناك زيادة مطردة لعدد المؤسسات المنشاة المصغرة منها والصغيرة والمتوسطة الحجم، إذ شهدت زيادة كبيرة وصلت إلى أقصاها سنة 2008، أين بلغت نسبة الارتفاع 26.42%، أما في سنة 2010 حيث وصل الانخفاض إلى -9.08، وهذا التراجع يرجع حسب أصحاب المؤسسات إلى صعوبات التمويل والحصول على عقار صناعي يسمح لهم بممارسة نشاطاتهم الاقتصادية المختلفة إضافة الى بعض المشاكل التي يتخبط فيها أصحاب هذه المؤسسات إداريا وتسويقيا .

**الشكل رقم(02-02): تمثيل بياني لتطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة 2015/2005**

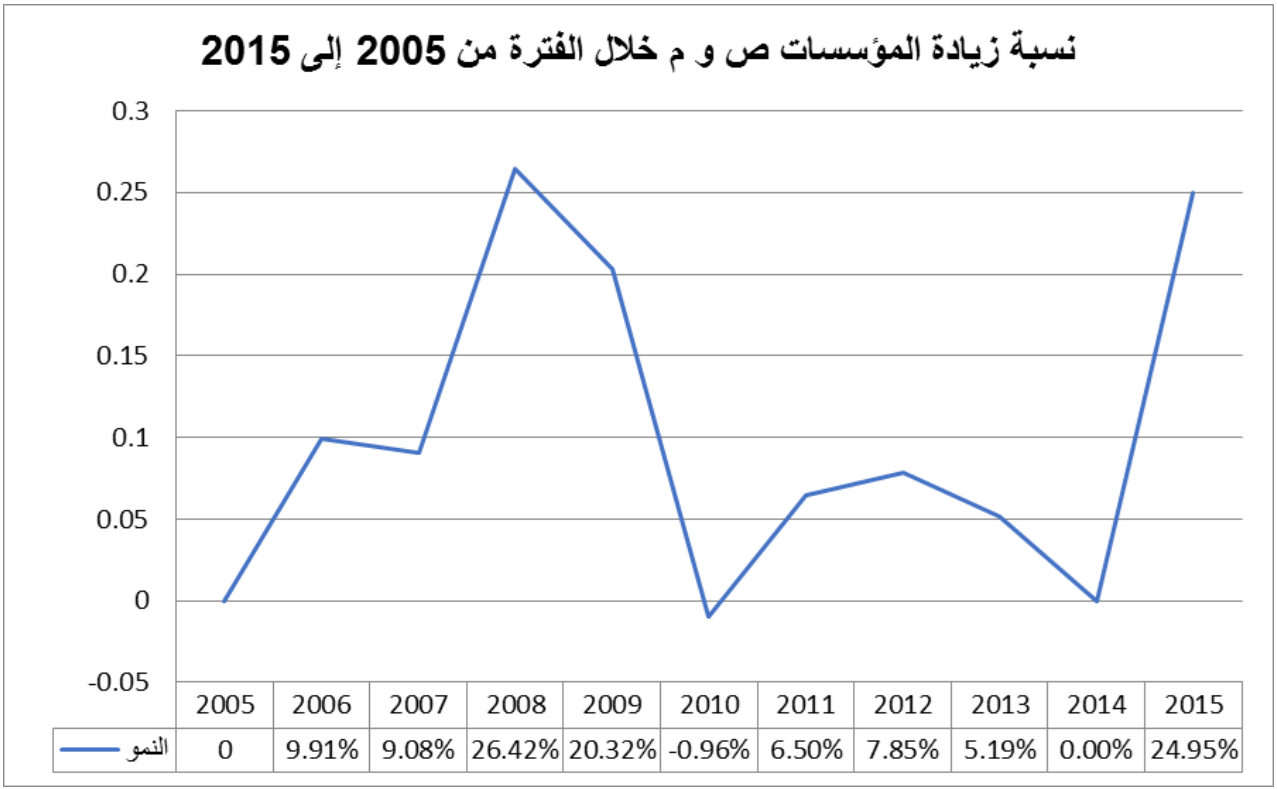


| | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 | 2009 | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| النمو | 0 | 9.91% | 9.08% | 26.42% | 20.32% | -0.96% | 6.50% | 7.85% | 5.19% | 0.00% | 24.95% |

**المصدر :من إعداد الباحثة بناءا على بيانات الجدول أعلاه**

### ثانياً: تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في نهاية 2015

لقد تنوعت نشاطات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة واتجهت إلى القطاعات الاقتصادية التي رأى أصحابها فرصاً تسويقية للنجاح فيها، وبالنظر إلى عدد المؤسسات الخاصة نجد إن ما نسبته 99.94% من إجمالي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة اقتحمت القطاع الخاص في شكل مؤسسات معنوية، أعمالاً حرة وصناعات أو نشاطات حرفية ومن الجدير بالذكر أن هذه الأخيرة تمثل ما نسبته 23.23% وهي نسبة معتبرة نسبياً إذا ما قورنت مع نسبة الأشخاص المعنوية أو الطبيعية التي تقارب 57.56 %و 42.39 %، وحسب تصريحات مسؤول في وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية، فإن قطاع الحرف أصبح محل اهتمام الكثير من حاملي المشاريع نظراً لرواجه وتنافسيته في السوق الجزائرية وحتى الدولية، ولعل الامتيازات الجبائية والدعم الكبير الذي تقدمه الحكومة للنهوض بقطاع السياحة، خصوصاً والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة عموماً كان له دور كبير في ذلك، حيث أن لقطاع الصناعات التقليدية والحرف أهمية بالغة ودور كبير في دعم السياحة وتطويرها والعكس، إذ أن تنامي وإزدهار السياحة في أي بلد كان يساعد على تنشيط الحرف وتسويق المنتوجات التقليدية وهو الأمر الذي تبحث عنه أي حكومة مثل ما قامت به وزارة السياحة والصناعات التقليدية ضمن برامج التنمية التي تشرف عليها .

**الجدول رقم (02-03): تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في نهاية 2015**

| | نوع ال م ص م | عدد م ص م | النسبة % |
|---|---|---|---|
| 1 | **المؤسسات الخاصة** | | |
| | الأشخاص المعنوية * | 537901 | 57.56 |
| | الأشخاص الطبيعية** | 396136 | 42.39 |
| | الأعمال الحرة | 178994 | 19.15 |
| | النشاطات الحرفية | 217142 | 23.23 |
| | **المجموع 1** | 934037 | 99.94 |
| 2 | **المؤسسات العامة** ** | | |
| | الأشخاص المعنوية | 532 | 0.06 |
| | **المجموع الجزئي 2** | 532 | 0.06 |
| | **الإجمالي** | 934569 | 100 |

**المصدر: معطيات من * cnas و** معطيات من casnos**

من الملاحظ والجدير بالذكر أيضا أن هناك تفاوت كبير بين عدد المؤسسات الخاصة، بما فيها المؤسسات الحرفية وعدد المؤسسات العامة، حيث بلغت نسبتهما على التوالي 99.94 % و0.06%، وهذا يرجع لعمليات الخوصصة للمؤسسات العمومية التي شهدت تعثراً وتاخراً في نشاطها بالنسبة للمؤسسات الخاصة ومؤسسات الصناعات التقليدية –الحرفية– فقد شهدت زيادة لا نظير لها مقارنة بالسنوات الماضية وبالضبط قبل صدور القانون التوجيهي للمؤسسات ص و م والأسباب كثيرة كما أشرنا سابقاً.

**الفرع الثاني : توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لعام 2015 حسب نوعها**

نلاحظ من خلال بيانات الجدول أدناه أن هناك اختلاف في أحجام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث أننا نجد منها ما يشغل أقل من 9 عمال، وهي مؤسسات مصغرة بلغت نسبتها في القطاع الاقتصادي 97.12 % وبذلك فهي تمثل حصة الأسد مقارنة بالمؤسسات الصغيرة التي تشغل ما بين 10 إلى 49 عامل التي تمثل ما نسبته 2.57 % وهي نسبة ضئيلة جداً، والأمر ينطبق على المؤسسات المتوسطة التي تمثل نسبتها 0.31 % التي تشغل مابين 50 إلى 249 عامل.

وإذا ما تمعنا في هذه الإحصائيات نجد أنها غير متناسبة أو غير تفاؤلية، حيث أنه من المفروض أن يكون هناك تقارباً بين الأنواع الثلاثة، خصوصاً أن طبيعة هاته المؤسسات تجعلها أكثر عرضة لمخاطر التغيرات البيئية المحيطة التي على رأسها منافسة الشركات أو المؤسسات الكبرى الأمر الذي يحتم عليها أن تواجه تلك المنافسة وتتكيف معها بالشكل الذي يحميها من الزوال أو الإفلاس، لهذا فنمو المؤسسات المصغرة إلى صغيرة ثم إلى متوسطة أمر حتمي لا مفر منه وهو دليل على نجاح المؤسسة.

من هذا المنطلق فإن مجموع المؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة الذي بلغ 934569 مؤسسة رقم جيد ومقبول إلى حد كبير خصوصاً بعد الإجراءات التحفيزية التي اتخذتها الجزائر من أجل النهوض بهذا القطاع، إلا أن التوزيع يحتاج إلى إعادة نظر من الهيئات المسؤولة عن تذليل العراقيل التي من شأنها الوقوف أمام توسيع وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

**الجدول رقم(02-04): تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب عدد عمالها عام 2015.**

| نوع المؤسسة ص و م | عدد المؤسسات ص و م | النسبة |
|---|---|---|
| مؤسسة مصغرة تشغل اقل من 10عمال | 907659 | 97.12 |
| مؤسسة صغيرة تشغل ما بين 10 الى 49 عامل | 24054 | 2.57 |
| مؤسسة متوسطة تشغل مابين 50 الى 249 عامل | 2855 | 0.31 |
| المجموع | 934569 | 100 |

**المصدر** : من إعداد الباحثة بناء على نشرية المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة،وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار، الجزائر، رقم 22 و 23، طبعة 2013.

**الفرع الثالث: توزيع المؤسسات الصغيرة المتوسطة حسب نوع النشاط**

من البيانات الموضحة في الجدول ادناه نلاحظ أن القطاع الاقتصادي الذي حاز على إهتمام من قبل مؤسسي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هو قطاع خدمات متعلقة بالأعمال الحرة، وذلك بنسبة تقدر ب48.86%، يليها في المرتبة الثانية قطاع الصناعات التقليدية، بنسبة 23.25 %، أما المرتبة الثالثة فقد كانت لقطاع الأشغال العمومية والبناء، إذ بلغت نسبته 18.05%، أما القطاعات الأخرى فقد كانت نسبها ضعيفة جداً تراوحت ما بين 0.28 % و8.96 % مثل قطاع الزراعة والمحروقات وغيرها من المجالات التي لا تستهوي المستثمرين من أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

وتشير هذه المعطيات إلى أن مناخ الاستثمار أكثر تشجيعاً واستقطاباً لأصحاب الأموال مالكي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كخدمات قطاع الأعمال الحرة وقطاع الصناعات التقليدية وهذا ما يتطلب من الحكومة دعم القطاعات الأكثر مردودية والأكثر ملائمة لنمو وإزدهار، تلك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خصوصاً وأن مواردها المالية محدودة وتواجه صعوبات كبيرة أثناء الإنشاء والتوسع، كما وأنها تفتقد أحياناً للتكنولوجيا المتطورة التي تسمح باختراق مجالات اقتصادية أخرى كالزراعة والمحروقات والصناعات الثقيلة، وهذا ما تجلى في قطاع الصناعات التقليدية التي يحتل المرتبة ضمن النشاطات التي تقوم بها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بحوالي 217142 مؤسسة من أصل 934569 مؤسسة .

**الجدول رقم(02-05): توزيع وحركة المؤسسات الخاصة حسب النشاطات الاقتصادية لعام** 2015

| | نوع النشاط | العدد | التطور |
|---|---|---|---|
| **1** | زراعة | 5625 | 0.60 |
| **2** | محروقات ،طاقة ،مناجم وخدمات مرتبطة بها | 2639 | 0.28 |
| **3** | الأشغال العمومية والبناء | 168557 | 18.05 |
| **4** | صناعات مختلفة | 83701 | 8.96 |
| **5** | خدمات متعلقة بالأعمال الحرة | 456373 | 48.86 |
| **6** | الصناعات التقليدية | 217142 | 23.25 |
| | المجموع الكلي | 934037 | 100 |

**المصدر :معطيات من cnas لعام 2015**

من خلال الشكل التالي نستوضح توزيع أو مختلف المجالات الاقتصادية التي تنشط فيها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي نجد أنها تتفاوت من حيث جاذبيتها الاقتصادية .

**الشكل رقم(02-03): توزيع المؤسسات حسب نوع النشاط الاقتصادي لسنة 2015**

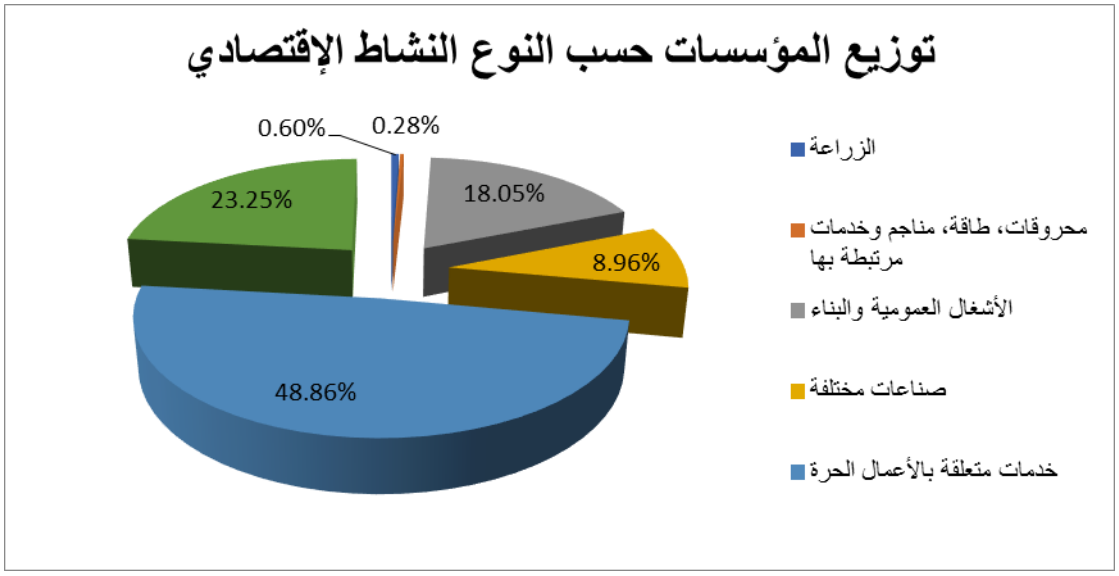


**المصدر :من إعداد الباحثة بناء على معطيات الجدول السابق**

قصد التعرف على مساهمة المؤسسات الحرفية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومن أجل الوقوف على آليات ترقيتها والنهوض بها كان لابد من معرفة عدد هذا النوع من المؤسسات ونسبة تطورها .

فالملاحظ من خلال نصيب المؤسسات الحرفية من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نجد أنها تمثل مانسبته 23.25%. وهي نسبة مقبولة نوعا ما، لكنها غير مرضية إذا ما قارناها بحجم التراث التاريخي الذي تتمتع به الجزائر الذي يتجسد من خلال المنتوجات التقليدية الرائعة والفريدة من نوعها، فمثلا تشتهر الجزائر بصناعة الزرابي والنقش على النحاس، دباغة الجلود، صناعة السلال، الخزف، الملابس التقليدية، الحلي والمجوهرات .

فمن خلال البيانات المتعلقة بعدد المؤسسات الحرفية، أو الصناعات التقليدية، نجد أنها تشهد زيادة مستمرة تقريبا، إلا في بعض السنوات أين انخفض عددها إلى مستويات تدعو إلى الإهتمام وإعادة النظر من قبل السلطات المسؤولة، فمثلا سنة 2005 بلغ عدد المؤسسات الحرفية 96072 مؤسسة بين مؤسسة صغيرة ومصغرة وأحياناً متوسطة قد وصل عددها بعد عشر سنوات الى 217142 مؤسسة بزيادة قدرها 108.55% وهذا أمر في غاية الأهمية، يشير إلى أن هذا القطاع عرف تحسناً ملحوظاً بسبب الإجراءات التحفيزية في مناخ الاستثمار التي قدمتها الجزائر من خلال الوزراة الوصية وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية، بالإضافة إلى القوانين التشريعية التي اعمدتها الحكومة من أجل ممارسة المهن الحرفية وتطويرها .

والجدير بالذكر هنا أن هذا النوع من المؤسسات له أهمية كبرى تتجسد من خلال قدرتها على امتصاص البطالة نظراً لكونها تتطلب موارد إنتاجية بسيطة أو قليلة، كما أنها ضعيفة المخاطرة كونها تستهدف أسواقاً محلية لا تتميز بالنمطية كما أنها تساهم في تطوير الصادرات إن كانت ذات تنافسية .

وما يلتفت الانتباه إلى هذا القطاع أنه يساهم في تطوير قطاع السياحة وهو ما تسعى الجزائر إليه من خلال برامجها وقوانينها فالسياح يبحثون عن المنتجات التقليدية في أي مكان إشباعاً لرغبات الفضول وحب التملك للاشياء الفريدة المميزة وبذلك فإن إزدهار قطاع السياحة ينشط قطاع الصناعات التقليدية والعكس صحيح، كما وأن هذه الأخيرة أداة هامة في تحقيق التنمية المستدامة كونها تخلق الملايين من فرص العمل وتدر مداخيل تفتح بيوت الملايين من الأُسر .

**الجدول رقم(02-06): تطور تعداد الصناعات التقليدية للفترة 2015/2005**

| السنوات | قطاع الصناعات التقليدية | نسبة التطور |
|---|---|---|
| 2005 | 96072 | - |
| 2006 | 106222 | **10.56%** |
| 2007 | 116347 | **9.53%** |
| 2008 | 126887 | **9.06%** |
| 2009 | 169080 | **33.25%** |
| 2010 | 135623 | **-19.79%** |
| 2011 | 14681 | **-89.18%** |
| 2012 | 160764 | **995.05%** |
| 2013 | 168801 | **5.00%** |
| 2014 | 104119 | **-38.32%** |
| 2015 | 217142 | **108.55%** |

**المصدر :معلومات من نشرية المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 28 ،2016.**

وفي الشكل التالي تمثيل بياني لتطور الصناعات التقليدية خلال السنوات العشر من 2005 إلى غاية 2015 يظهرمن خلاله التطور الكبير الذي عرفته مؤسسات الحرف، إذ بلغت نسبة زيادتها إلى 995.05 % وهي نسبة عالية جداً أرجعها أصحابها للدعم الكبير الذي حظيت به كما أشرنا إلى ذلك آنفاً بعد مصادقة الحكومة سنة 2003 على مخطط عمل للتنمية المستدامة لقطاع الصناعات التقليدية لآفاق 2010 الذي أعطى نتائج إيجابية بعد

مرور 4 سنوات من إنطلاقه، حيث تم تسجيل 162 ألف مؤسسة حرفية، ساهمت في إحداث ما يقارب 340الف منصب عمل، وحققت 117مليار دينار في الناتج الداخلي الخام .

**الشكل رقم (02-04): تمثيل بياني لتطور قطاع الصناعات التقليدية**

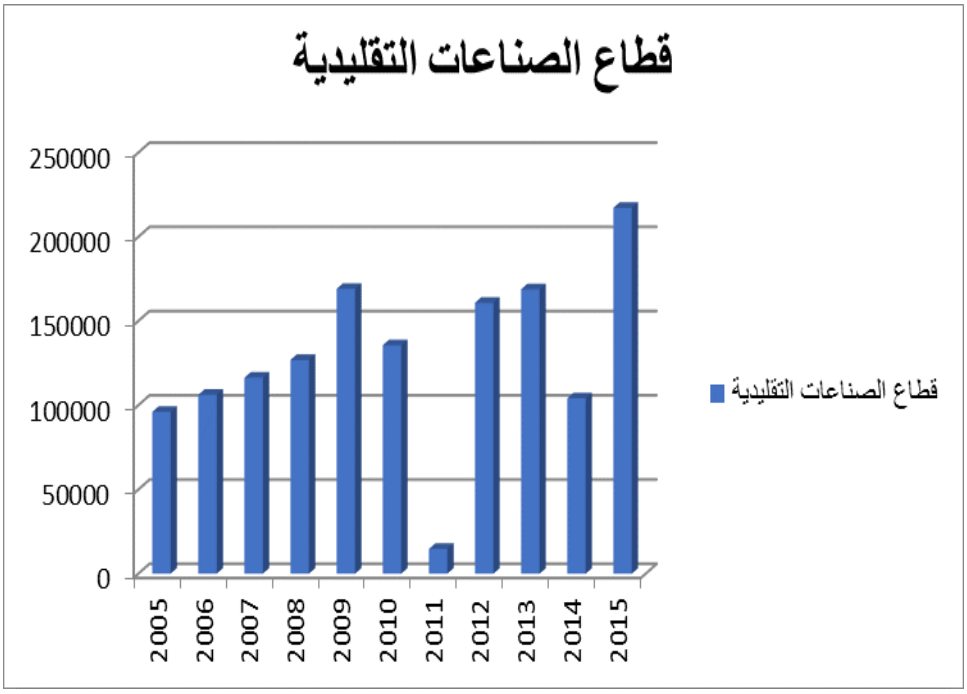


**المصدر :من إعداد الباحثة بناء على بيانات الجدول اعلاه**

**الفرع الرابع : توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب المناطق الجغرافية**

عند محاولة دعم بعض المناطق النائية التي تحتاج إلى مرافق وبنى تحتية ومشاريع استثمارية تقوم الحكومة بهيئاتها ومصالحها بتجسيد ذلك عن طريق منح امتيازات تشجيعية لأولئك المستثمرين ومنهم أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والعكس صحيح فأينما وجدت المرافق والبنى التحتية والمناخ الاستثماري الجيد تجد تمركز كبير وقوي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهذا ما يتجلى من خلال معطيات الجدول أدناه، إذ نلاحظ أن منطقة الشمال يتركز فيها حوالي 69 % وهي نسبة هامة ترجع إلى ما ذكرناه سابقاً، أما في منطقة الهضاب العليا فيتركز فيها حوالي 22 % بمجموع 11039 مؤسسة والنسبة الضعيفة لتمركز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بلغت 9% في منطقة الجنوب .

**الجدول رقم(02-07): توزيع المؤسسات ص و م الخاصة حسب المناطق الجغرافية لعام 2015**

| المنطقة | عدد المؤسسات ص و م | نسبة التركيز |
|---|---|---|
| شمال | 373337 | 69 |
| هضاب عليا | 11039 | 22 |
| جنوب | 46525 | 9 |
| المجموع الكلي | 537901 | 100 |

**المصدر :معطيات من cnas**

## المطلب الثاني: تقييم مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة

مما لا شك فيه أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باتت ولا تزال قطاع هام عرف بمساهمته الفعالة في النهوض باقتصاديات الدول النامية والمتقدمة على السواء فقد حققت نتائج هامة على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي إذ أصبح ينظر اليها اليوم وخاصة المولدة لقيم قيم مضافة وذات نشاطات تكنولوجية على أنها العناصر الرئيسية في توليد فرص العمل والازدهار أكثر من المؤسسات الكبيرة، فالجزائر وغيرها من الدول العربية أدركت هي الأخرى أن لهذا القطاع أهمية كبرى في النهوض بالاقتصاد والرقي بالمجتمع ولهذا سعت إلى إيجاد سبل لترقيته وتأهيله بما يسمح بتحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية ومستدامة . وفي هذا المطلب سنتعرف على مدى مساهمة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تقليص نسب البطالة وزيادة الناتج المحلي وكذا القيم المضافة والمبادلات التجارية من الاستيراد والتصدير.

### الفرع الأول: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الخام

لقد أدركت الكثير من الدول ومنها الجزائر أن دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كبير جداً وكفيل بتطوير اقتصاداتها وخير مثال على ذلك ما حققته الدول النمور الأسيوية من تقدم وإزهار لاقتصادياتها وكذا مجتمعاتها . وإنطلاقاً من ذلك كان لزاماً على الدول ومنها الجزائر اتخاذ كل التدابير اللازمة لتحسين مساهماتها في الناتج الإجمالي، ومن خلال هذا الفرع سنحاول معرفة ذلك محللين مستويات وحجم التطور الذي تحققه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري .

**الجدول رقم (02-08): تطورات الناتج الداخلي الخام حسب الطابع القانوني للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة للفترة 2011/2005**

**مليار دج**

| السنة | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 | 2009 | 2010 | 2011 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| القطـــــاع الخاص | 2364.5 | 2740.06 | 3153.77 | 3551.33 | 4162.02 | 4681.68 | 5137.46 |
| القطـــــاع العام | 651 | 704.05 | 749.86 | 686.59 | 816.80 | 816.80 | 923.34 |
| اجمـــــالي النـــــاتج BIP | 3015.5 | 344.11 | 3903.63 | 4237.92 | 4978.82 | 5509.21 | 6060.8 |

**المصدر** : من اعداد الباحثة بناء على معطيات النشرية الإحصائية رقم 28.2016.

يتضح من خلال معطيات الجدول أعلاه ان الناتج الإجمالي المحلي الذي حققته المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تزايد مستمر وهذا خلال الفترة الزمنية الممتدة من 2005الى غاية 2015 سواء الذي حققته المؤسسات الخاصة أو العامة، فقد ارتفع حجم الناتج الإجمالي BIP سنة 2005 من ماقيمته 2364.5 مليار دج إلى 5137.46 مليار سنة 2011 .

فوفق دراسة صادرة عن هيئة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في 2017/1/11 [1] أشارت إلى أن نسبة مساهمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الإجمالي تبلغ 21 في المائة، فيما المعدل في أكبر 15 اقتصاداً في العالم بحدود 46 في المائة، وبلغ في الولايات المتحدة 50في المائة، وفي اليابان 52 في المائة، وكذلك في ألمانيا نحو 54 في المائة، ويرتفع في الصين إلى 60 في المائة.

[1] مساهمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي وقدرتها على توليد الوظائف وكيف تتمكن من تحقيق رؤية 2030؟، الصحيفة الاقتصادية، تاريخ التصفح 2017/01/12. http://www.al-jazirah.com/2017/20170128/ec11.htm

**الشكل رقم (02-05): تطورات الناتج الداخلي الخام حسب الطابع القانوني للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة للفترة 2011/2005 مليار دج**

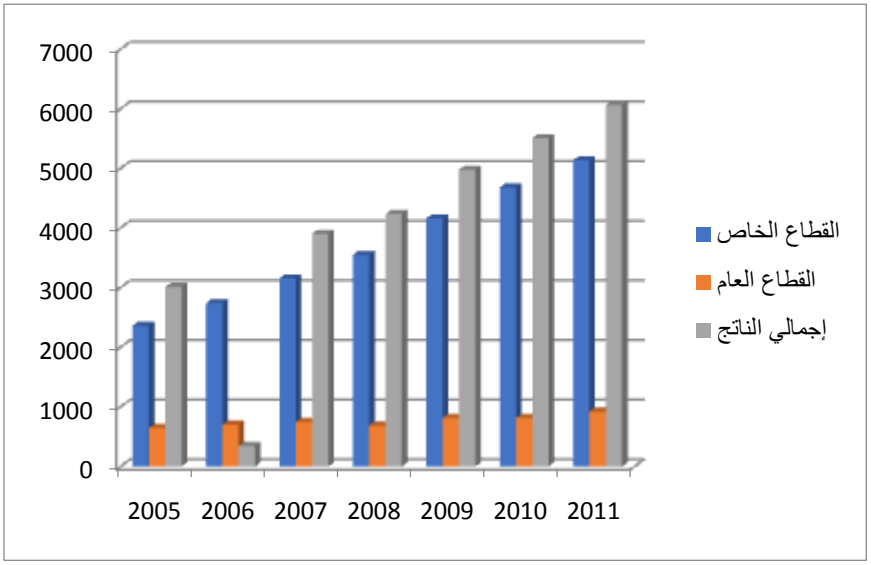


**المصدر : من اعداد الباحثة بناءا على معطيات الجدول السابق**

**الفرع الثاني: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في رفع القيمة المضافة**

تعتبر زيادة القيمة المضافة لقطاع اقتصادي هدفاً إستراتيجياً تطمح الحكومات إلى تحقيقه، وقد أوجدت الدول بمختلف أنواعها أساليب وسياسات تخدم ذلك الهدف، وباعتبار قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أو ما يسمى أيضا لدى البعض المشاريع الصغيرة والمتوسطة حقق مساهمة هامة في زيادة القيمة المضافة لاقتصاديات الكثير من الدول المتقدمة والنامية على حد السواء فانه من الضروري على الجزائر كحكومة مهتمة قياس مستويات القيمة المحققة والوقوف على عوامل ارتفاع أو تدنيها للوقوف على الحلول الكفيلة بتحسين مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خصوصا النشطة في السياحة .

**الجدول رقم(02-09): تطور القيمة المضافة خلال الفترة 2005-2015 ب مليار دج**

| البيان | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 | 2009 | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| القيمة | 1607.1 | 3115.9 | 3406.94 | 3781.94 | 1151.6 | 1279.47 | 1444.63 | 1651.55 | 1870.6 | 1870.6 | 2259.33 |
| النسب | / | / | / | / | 6.42 | 5.90 | 5.93 | 5.83 | 5.93 | 6.08 | 15.5 |

**المصدر**: من إعداد الباحثة بناء على معطيات نشرية المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، رقم 23. و30

نلاحظ من خلال الأرقام المتعلقة بالقيم المضافة التي تحققها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة 2005 إلى 2015 أن هناك زيادة مستمرة معتبرة إلى حد ما، إذ تراوحت ما بين 5.53 و15.5 بالمئة وإذا ما حسبنا نسبة الزيادة خلال10 سنوات الأخيرة نجد أنها بلغت 9.08 بالمئة وهي نسبة مقبولة نوعا ما مقارنة بالسنوات السابقة التي شهدت تدني في مساهمة هذا النوع من المؤسسات .

ونلاحظ أنه في سنة 2009 حققت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ما يعادل 1151.6 مليار دج بنسبة قدرت ب 6.42 % وارتفعت هذه القيمة لتبلغ اعلى قيمة لها سنة 2015 اين قدرت بنسبة 15.5 % وبقيمة 2259.33.دج .

و يمكننا أن نلمس الدور الكبير الذي تؤديه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال زيادتها للقيمة المضافة في مختلف المجالات الاقتصادية سواء قطاع الخدمات أو الزراعة أو الصناعة وغيرها من القطاعات التي تعمل على تحسين مستويات الطلب –الاستهلاك – وكذا الإنتاج فهي المؤشر الأساسي لخلق الثروة التي يحققها القطاع بشكل عام .

**الشكل رقم (02–06) :تطور القيمة المضافة المحققة من المؤسسات ص وم للفترة 2015/2005**

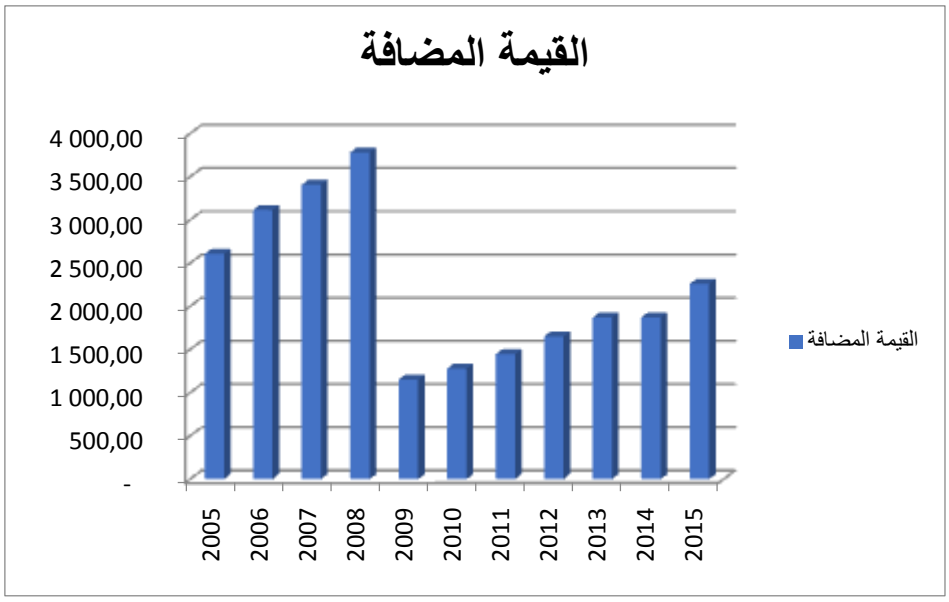


**المصدر :من إعداد الباحثة بناءا على بيانات الجدول أعلاه**

ويجدر بنا أن نحاول معرفة مدى مساهمة كل نشاط من النشاطات الاقتصادية في تحقيق القيمة المضافة التي تقوم بها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لنتعرف على القطاعات الأولى بالدعم و المساعدة من قبل المسؤولين في مختلف الميادين سواءاً الإداري أو المالي. وفيما يلي بيان لتطور القيمة المضافة حسب طبيعة نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

**الجدول رقم(02-10): تطور القيمة المضافة حسب طبيعة نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للفترة 2009-2015**

الوحدة :مليون دج

| نوع النشاط | 2009 | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الزراعة | 926.37 | 1015.19 | 1173.71 | 1421.69 | 1627.67 | 1771.49 | 1936.37 |
| البناء والأشغال العمومية | 1000.05 | 1071.75 | 1262.57 | 1411.15 | 1562.1 | 1562.1 | 1850.76 |
| النقل والتجارة | 914.36 | 988.03 | 1049.77 | 1095.27 | 1443.12 | 1443.12 | 1660.75 |
| خدمات المؤسسات | 98.58 | 122.37 | 137.59 | 154.37 | 172.47 | 172.47 | 214.52 |
| فندقة واطعام | 105.45 | 114.39 | 121.43 | 138.94 | 174.1 | 174.1 | 212.78 |
| صناعة غذائية | 187.55 | 197.53 | 231.85 | 266.13 | 285.48 | 330.69 | 353.71 |
| صناعة الجلد والاحذية | 2.55 | 2.59 | 2.60 | 2.66 | 2.65 | 2.65 | 2.78 |
| تجارة وتوزيع | 1151.6 | 1279.47 | 1444.63 | 1651.55 | 1870.6 | 1870.6 | 2259.33 |

**المصدر**: معطيات من ONS

من خلال هذه الأرقام يتضح لنا جليا أن هناك تحسناً ملحوظاً للقيمة المضافة المحققة من جميع القطاعات الاقتصادية سواء الزراعة، الصناعة، الخدمات وحتى التجارة في الفترة الممتدة من 2009 إلى 2015 وهذا أمر جد إيجابي ويدعو للتفاؤل غير أنه لابد من الإشارة إلى أن هناك تفاوتاً كبيراً في مقدار مساهمة كل قطاع في تحقيق القيمة المضافة، حيث نجد أن قطاع التجارة والزراعة وقطاع البناء والاشغال العمومية وحتى النقل تحتل المراتب الأولى ولها حصة الأسد من القيمة المضافة إذْ بلغت 1870.6 ،1771.49، 1562.1، 1443.12 مليون دينار جزائري على التوالي.

على خلاف قطاع الفندقة والإطعام والصناعات الغذائية وخدمات المؤسسات بالإضافة إلى صناعة الجلد والأحذية التي تعد مساهمتها جد ضئيلة لا تتجاوز 2.65 مليون دينار جزائري .

وباعتبار الجزائر تسعى للخروج من تبعيتها لقطاع المحروقات وتنويع صادراتها وتوجهها لتنمية السياحة كقطاع واعد لتحقيق تنمية اقتصادية حقيقية ومستدامة فإنها اليوم مطالبة بدعم النشاطات الاقتصادية المدعمة للسياحة مثل قطاع الصناعات التقليدية والفندقة والاطعام وأيضا صناعة الجلود التي تتمتع فيها الجزائر بميزة تنافسية عالية. فوجود امتيازات جبائيه وتسهيلات للحصول على تمويل بالإضافة الى تذليل عقبات الانشاء والتوسع للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي ترغب في اقتحام المجالات الأكثر دعماً وجذباً سيساعد لا محالة في تحسين مساهمة تلك القطاعات في

تحقيق قيم مضافة عالية كما سيساعد على زيادة امتصاص البطالة بخلق مناصب شغل كبيرة وأيضا زيادة المداخيل وصولا إلى تدفق العملة الصعبة إن وصلت للسياح الأجانب –الأسواق الدولية –.

**الفرع الثالث: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تشغيل اليد العاملة**

تعتبر عملية القضاء على البطالة وزيادة معدلات التشغيل هدفاً إستراتيجياً تطمح اليه جميع الدول دون استثناء لما له من اثر إيجابي وكبير على المجتمعات من جهة وعلى اقتصاديات تلك الدول كون أن ذلك يساعد على تحسين ظروف الحياة وتزيد من الناتج المحلي الإجمالي .

ولهذا سنتعرف في هذا المطلب على حجم العمالة التي تستقطبها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة الممتدة من 2005 الى 2015.

**الجدول رقم (02–11): تطور مناصب الشغل في المؤسسات ص وم خلال الفترة 2015/2005**

| السنوات | مناصب العمل المصرح بها في المؤسسات ص وم | التطور |
|---|---|---|
| 2005 | 719270 | – |
| 2006 | 735705 | 2,28% |
| 2007 | 1122129 | 52,52% |
| 2008 | 1285859 | 14,59% |
| 2009 | 1415079 | 10,05% |
| 2010 | 1625686 | 14,88% |
| 2011 | 1724197 | 6,06% |
| 2012 | 1848117 | 7,19% |
| *2013 | 1915495 | 3,65% |
| 2014 | 2157232 | 12,62% |
| 2015 | 2371020 | 9,91% |

**المصدر: نشرية المعطيات الإحصائية ،وزارة الصناعة والمناجم** ،العدد 28،طبعة ماي 2016.

*تشير إلى احصائيات السداسي الأول من 2013.

نلاحظ من خلال الأرقام المعبرة عن مناصب الشغل التي توفرها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أنها استطاعت أن تحرز تقدماً كبيراً في مجال الشغل، حيث وصل عدد مناصب الشغل التي استحدثتها إلى 2371020 منصب

عمل، في حين كان سنة 2005 يقدر ب 719270 منصب وهو ما يعني أن هناك تقليصا لحجم البطالة بلغ 11.61 % سنة 2005 .

الأمر الذي يعود إلى طبيعة وخصائص تلك المؤسسات، حيث أنها في الغالب لا تحتاج إلى موارد مالية كبيرة فهي سهلة الإنشاء أو التأسيس وقادرة على التكيف مع متغيرات البيئة الخارجية مقارنة مع المؤسسات الكبيرة الحجم، وهذا يجعل الحكومة أكثر أماناً على مجتمعها، فكلما استطاعت تلك المؤسسات سواء الصغيرة منها أو المتوسطة توفير وخلق مناصب شغل أكبر، كلما خطت خطوات جيدة لتحقيق التنمية وخصوصا التنمية المستدامة التي يعد معدل الشغل من أهم مؤشرات تبنيها، فسعي وإرادة الجزائر إلى الخروج من أزمة البطالة التي تؤرقها في السنوات الأخيرة جسدتها في تدابير وآليات أبرزها استحداث صناديق منح القروض للشباب المستثمر ضمن الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب والقرض المصغر ANGEM وكذا مؤسسات دعم الحرفيين ...الخ، وقد حققت بذلك الجزائر قدراً لابأس به من هذا الهدف إلا أنها مازالت بعيدة عن الأهداف المسطرة أو حتى المنتظرة من الأجهزة المستحدثة .

**الشكل رقم(02-07) :تمثيل بياني لتطور عدد المناصب المصرح بها في ال م ص وم**

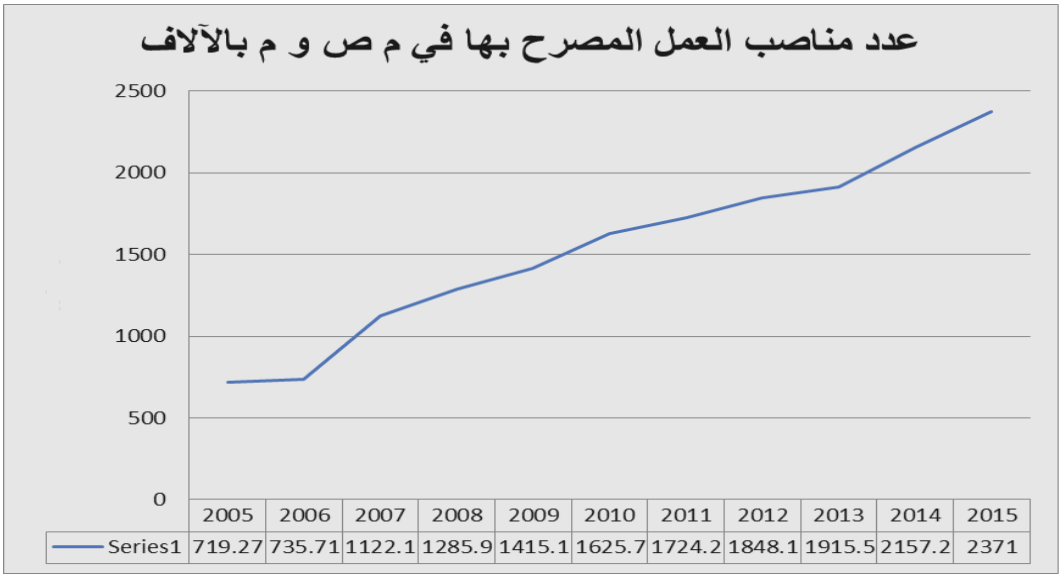


**المصدر :من إعداد الباحثة بناءا على معطيات الجدول أعلاه**

حسب الشكل نلاحظ أن عدد المناصب التي خلقتها أو استحدثتها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تزايد مستمر من سنة 2005 إلى غاية 2015 وبمعدلات متزايدة وصلت إلى 52.52 % وهذه الزيادة في تنامي فرص العمل تعد مؤشراً جيداً بل ممتازاً ومتفائلا يعكس الدور الفاعل للقطاع في تحقيق التنمية المستدامة التي ترجوها الجزائر منه.

**الفرع الرابع: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المبادلات الخارجية (الميزان التجاري )**

بجانب تحديد العدد الذي وصلت إليه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فانه من المهم أيضا معرفة حجم التعاملات التجارية التي تحققها تلك المؤسسات سنوياً، إذ نلاحظ من خلال الجدول أدناه أن هناك تطوراً متزايداً لصادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

**الجدول رقم(02-12): تطور حجم المبادلات الخارجية –التصدير والاستيراد للفترة 2005-2015**

مليون دولار أمريكي

| البيان | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 | 2009 | 2010 | 2011 | 2012 | 2013* | 2014 | 2015 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الاستيراد | 20357 | 21005 | 27439 | 39479 | 39103 | 40472 | 46453 | 46801 | 28350 | 58580 | 51501 |
| التصدير | 46001 | 52822 | 59518 | 79298 | 43689 | 57053 | 73390 | 73981 | 35907 | 62886 | 37787 |
| الميزان التجاري | 25644 | 31817 | 32079 | 39819 | 4586 | 16581 | 26937 | 27180 | 7557 | 4306 | 13714 |

**المصدر :بيانات من CNIS**

هذا ونلاحظ من خلال معطيات الجدول المتعلقة بصادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و وارداتها أن هناك زيادة مطردة ومتذبذبة بخصوص حجم الواردات خلال الفترة 2005 إلى 2015 حيث ارتفعت من 20357 مليون دولار أمريكي سنة 2005 ووصلت ألى 58580 مليون دولار أمريكي سنة 2014 وقد شهدت بعدها انخفاضا سنة 2015 حيث بلغ حجمها 2015 مايعادل 51501 مليون دولار أمريكي وهو مؤشر جيد إلا أن هذا الانخفاض لم يقابله زيادات في الصادرات .

حيث أن حجم صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عرف تذبذباً في الارتفاع فقد ارتفع بوتيرة حسنة من 46001 مليون دولار أمريكي سنة 2005 إلى 73981 مليون دولار أمريكي سنة 2012 وهذه الزيادة تمثل مؤشراً جيداً تطور مساهمة هذا القطاع الهام في تحسين التجارة الخارجية ودعم الصادرات التي تساهم في تدفق العملة الصعبة إلى البلد غير أن السنوات 2014 و2015 شهدت انخفاضاً ملحوظاً، إذ سجلت 62886 مليون دولار أمريكي و37787 مليون دولار أمريكي مما جعل الميزان التجاري يسجل عجزاً ب 13714 مليون دولار أمريكي.

الشكل رقم (02-08): تمثيل بياني لتطور المبادلات الخارجية للفترة 2015/2005

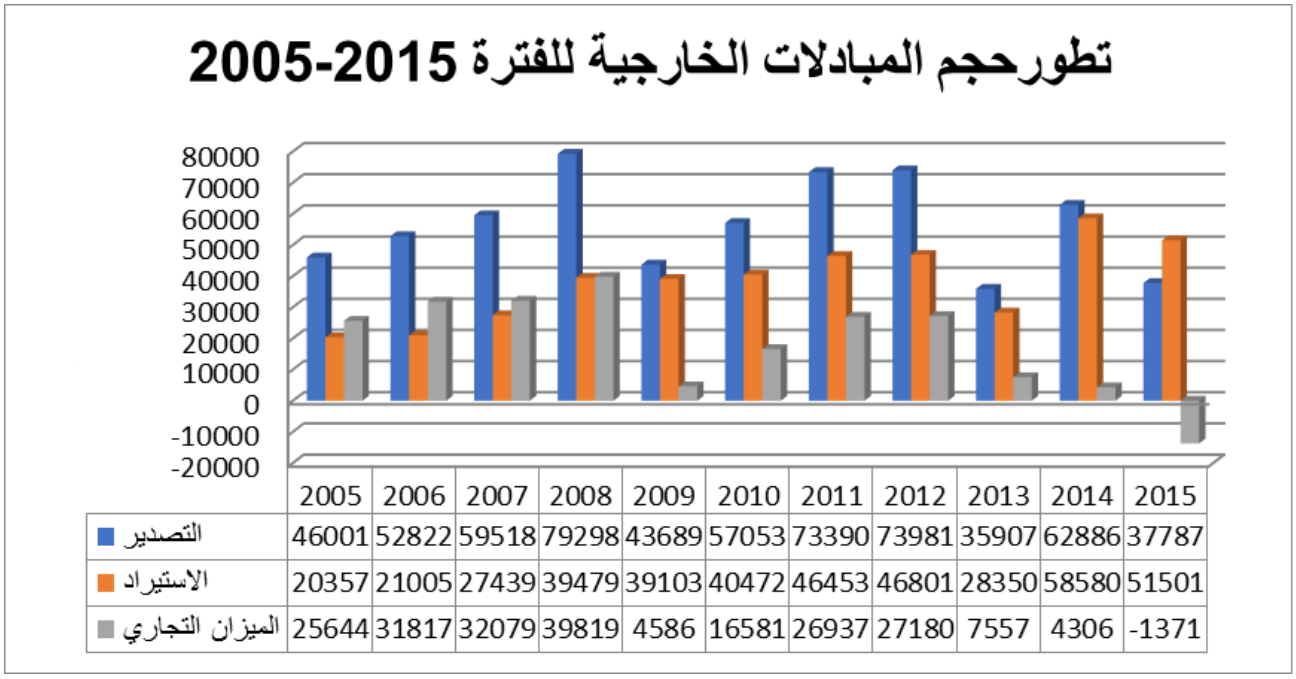


| | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 | 2009 | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| التصدير | 46001 | 52822 | 59518 | 79298 | 43689 | 57053 | 73390 | 73981 | 35907 | 62886 | 37787 |
| الاستيراد | 20357 | 21005 | 27439 | 39479 | 39103 | 40472 | 46453 | 46801 | 28350 | 58580 | 51501 |
| الميزان التجاري | 25644 | 31817 | 32079 | 39819 | 4586 | 16581 | 26937 | 27180 | 7557 | 4306 | -1371 |

المصدر : من إعداد الباحثة بناء على بيانات الجدول السابق

## المطلب الثالث: آليات وبرامج دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

لقد قامت وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية بوضع مجموعة من الآليات التنظيمية التي من شأنها دعم وترقية هذه المؤسسات بهدف تحسين محيط الاستثمار الداخلي والأجنبي المباشر من جهة ، ومن جهة أخرى محاولة جعل قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قطاعاً هاماً واعداً تعول عليه للنهوض باقتصادها خصوصاً بعد ما شهد العالم تجارب دول ناجحة متقدمة اقتصادياً بفضل القطاع مثل اليابان والنمور الأسيوية ماليزيا وتايلاندا وسنغافورة ...الخ .

### الفرع الأول: برامج التأهيل الوطنية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تمثل البرامج الحكومية التي اتخذتها الجزائر خطوة في غاية الاهمية لتطوير مؤسساتها الصغيرة والمتوسطة وفيما يلي نستعرض تلك البرامج .

**أولاً :تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:** إن عملية تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تقتضي تحسين القدرة التنافسية،حيث أن عالمية المبادلات والتغيرات العالمية الحاصلة في الميدان الاقتصادي في ظل هيمنة التكتلات

الاقتصادية الكبرى على الأسواق العالمية تفرض على الحكومة إيجاد الطرق الحديثة والناجعة في عملية التأهيل حيث لا تقتصر على حل مشاكل المؤسسات فحسب بل تتعدى ذلك إلى المحيط الاقتصادي.

ولتمكين المؤسسات الجزائرية من مسايرة التطورات الحاصلة في الميدان الاقتصادي، ولكي تصبح منافسة لنظيراتها في العالم، وبالنظر للتحديات المذكورة آنفا التي تنتظرها، اعدت وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية برنامجا وطنيا لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بغلاف مالي قدره 1 مليار دينار سنويا يمتد إلى غاية عام 2013.

وتتمثل **أهدافه الأساسية فيما يلي:** تحليل فروع النشاط وضبط إجراءات التأهيل للولايات بحسب الأولوية ، عن طريق إعداد دراسات عامة تكون كفيلة بالتعرف عن قرب على خصوصيات كل ولاية وكل فرع، وسبل دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بواسطة تثمين الإمكانيات المحلية المتوفرة وقدراتها حسب الفروع وبلوغ ترقية وتطور جهوي للقطاع .

– تأهيل المحيط المجاور للمؤسسة، وذلك بخلق تنسيق فعال بين المؤسسة الصغيرة والمتوسطة ومكونات محيطها القريب.

– المساهمة في تمويل مخطط تنفيذ عمليات التأهيل، والمتعلقة بترقية المؤهلات المهنية عن طريق التكوين وتحسين المستوى في الجوانب التنظيمية والحصول على قواعد الجودة العالمية (الايزو) ومخططات التسويق.

– تحسين القدرات التقنية ووسائل الإنتاج.

**ثانياً: ترقية المناولة والشراكة:** تعد المناولة الصناعية من أهم الوسائل التي يعتمد عليها لتنمية القطاع والأداة المفضلة لتكثيف نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وعليه قامت الوزارة بعمل تحسيسي اتجاه المتعاملين الاقتصاديين للاندماج في فضاءات ترقيتها كبورصات المناولة والشراكة الجهوية، وتدعيما للتنظيم الموجود لنشاط المناولة، تم تأسيس مجلس وطني لترقية المناولة يلتقي فيه المناولون والشركات الصناعية الكبرى لتنمية المناولة الصناعية وتعزيز عمليات الشراكة بين القطاع الوطني الخاص والعام وكذا مع الشركاء الأجانب، كما تم تنصيب مختلف الهياكل التنظيمية المكونة له.

**ثالثاً: تطوير المنظومة المعلوماتية الاقتصادية والإحصائية:** على الصعيد العملي قامت وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية خلال سنة 2003 بإنجاز دراسات وتحقيقات اقتصادية في ثلاثة صناعات[1]، وهي

[1] -Bulletin d'information économique N° 06 ,; ministère de PME et l'artisanat. 2004 , p :05.

الصناعة الغذائية، مواد البناء، الكيمياء والصيدلة، في حين تم تخصيص مبلغ مالي من ميزانية الوزارة مقداره 100 مليون دج لإنجاز مجموعة من الدراسات والتحقيقات الاقتصادية، من بينها 5 دراسات في طور الإعداد في فروع البناء والأشغال العمومية، التجارة والتوزيع، الخشب والفلين والورق، الصناعات النسيجية، الإلكترونيك والالكتروتقني والأعلام الآلي.

هدف هذه الدراسات تمكين الوزارة من أخذ صورة دقيقة عن وضعية مختلف قطاعات النشاط، وتتيح لها فرصة إعداد مخططات التأهيل وإنشاء بنوك المعلومات.

**الفرع الثاني: تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر في ظل التعاون الدولي**

سعيا من الحكومة الجزائرية محاكاة التجارب العالمية الناجحة والاستفادة من الخبرات الأجنبية قامت بمجموعة من الإتفاقيات مع بعض الدول التي نجحت في تنمية وتطوير مؤسساتها الاقتصادية ذات الحجم الصغير والمتوسط والتي تشكل غالبية نسيجها المؤسساتي ونذكر منها مايلي :

**أولاً: برنامج ميدا MEDA لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:** إن برنامج ميدا المندرج في إطار التعاون الأورو –متوسطي، وإنطلاقا من هدفه الأساسي المتمثل في تحسين القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، عن طريق تأهيلها وتأهيل محيطها، تم تحقيق إلى غاية 2004 حوالي 400 عملية تأهيل وتكوين في إطار الدعم المباشر.

وفي هذا الشأن تم تخصيص ما لا يقل عن 66445000 أورو كغلاف مالي لتطبيق برنامج دعم تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، منه 57 مليون أورو ممول من طرف الاتحاد الأوروبي لدعم هذا البرنامج، والمبلغ المتبقي على عاتق الجزائر الذي بدأ تطبيقه منذ أكتوبر 2000 ، ومدة صلاحية هذا البرنامج 5 سنوات[1].

**ثانياً: التعاون مع البنك العالمي:** يتم التعاون مع البنك العالمي وبالخصوص مع الشركة المالية الدولية (SFI) ، حيث تم إعداد برنامج تعاون تقني مع شمال إفريقيا لتنمية المؤسسات لوضع حيز التنفيذ " بارومتر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة " قصد متابعة التغيرات التي تطرأ على وضعيتها، وسيتدخل أيضا هذا البرنامج في إعداد دراسات اقتصادية لفروع النشاط.

[1]- المجلس الوطني الاجتماعي CNES مشروع تقرير – من أجل سياسة لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر،2002، ص.16.

**ثالثا :التعاون الثنائي:**في مجال التعاون الثنائي وخصوصا في مجال التكوين والاستشارة، باشر برنامج التعاون الجزائري الألماني (PME/CONFORM) تكوينه لمجموعة من الخبراء والجمعيات المهنية، ثم قام هذا البرنامج بتوسيع شبكته لمراكز الدعم المتواجدة في مختلف جهات الوطن.

إضافة إلى ذلك هناك العديد من برامج التعاون الثنائي، وخاصة مع البلدان التي تكتسب خبرة واسعة في ميدان تنمية وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كفرنسا وإيطاليا وإسبانيا وتركيا وكندا.

وتسعى الجزائر في هذا الميدان إلى اكتساب الخبرة الضرورية لتنمية وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

## المطلب الرابع: تقييم نتائج برامج دعم وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

رغبة من الجزائر وايمانا بأهمية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والدور الكبير لها في تنمية اقتصاديات البلدان على اختلاف مستويات تقدمها ، إضافة إلى تحسين مستوى معيشة المجتمع وصولا إلى احتلال المراتب المتقدمة عالمياً قامت الحكومة الجزائرية بالسهر على سن الكثير من القوانين والتشريعات واستحداث العديد من الهيئات والأجهزة لتحسين تنافسية مؤسساتها الصغيرة منها والمتوسطة وجعلها قادرة على الصمود في وجه مثيلاتها من المؤسسات الأجنبية في السوق الجزائرية أو الأجنبية .

### الفرع الأول: نتائج برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تمثل برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الوطنية والأجنبية مثالاً يجسد رغبة الجزئر في تطويرها، والجدير بالاهتمام تقييم مدى فعالية تلك البرامج، أو معرفة مدى قدرتها على تحقيق الأهداف المنشودة وهذا ما سنراه ضمن ثنايا هذا الفرع.

ما يمكن أن نسجله على برامج التاهيل الوطنية التي قدمتها الوزارة من أجل تحسين تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن هذه البرامج استطاعت أن تنقذ الكثير من المؤسسات بفضل عملياتها التي تهدف أساساً إلى القضاء على نقاط الضعف التي تعاني منها وتقف حائلا دون النمو والاستمرار خصوصاً ووقت افتتاح السوق الجزائرية أمام المنتجات الأوروبية، وانضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة بات قريباً جداً (2017) .

فحسب المعطيات المسجلة على مستوى الوكالة الوطنية ANDPME لسنة 2015 نجد أن أغلب المؤسسات التي استفادت من عمليات التاهيل الوطنية كانت المؤسسات المصغرة بقدر 1921 مؤسسة أي بنسبة 41.17% وتليها المؤسسات الصغيرة بنسبة 39.86%، وعددها 1860 مؤسسة، وهذا يعني أن رغبة تلك المؤسسات قوية

لتطوير نفسها وتعظيم حصتها السوقية وزيادة قدرتها التنافسية أمام مثيلاتها من المؤسسات المنافسة سواء على مستوى الأسواق المحلية أو الوطنية .

**الجدول رقم(02-13): توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المؤهلة ضمن البرنامج الوطني لفترة 2015**

| نوع المؤسسة | عدد الملفات |
|---|---|
| مؤسسة مصغرة | 1921 |
| مؤسسة صغيرة | 1860 |
| مؤسسة متوسطة | 628 |
| مجهولة النوع | 257 |
| الإجمالي | 4666 |

**المصدر: معلومات من الوكالة الوطنية لتطوير ANDPME**

ولو أردنا ان نتعرف على طبيعة نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي خضعت للتاهيل منضمن البرامج الوطنية التي تبنتها الوزارة نجد أن حصة الأسد كانت من نصيب مؤسسات البناء والاشغال العمومية وهذا بنسبة 62% بحوالي 2894 مؤسسة، تليها في المرتبة الثانية وبفارق كبير المؤسسات الصناعية بنسبة 16% وعددها 755 مؤسسة، أما المرتبة الثالثة من حيث استفادة أو انخراط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في برامج التأهيل فكانت لقطاع الخدمات بنسبة 10 % وهي نسبة ضعيفة نوعا ما، وبالنسبة للقطاعات الاقتصادية الأخرى فنسبة تاهيلها ضعيفة جداً جداً وتكاد تنعدم، وهذه المعطيات تنبهنا إلى أن فرصة التأهيل ضائعة وثانوية عند أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمختلف احجامها وبمختلف أنشطتها، حيث تناسوا أن عمليات التأهيل تسمح بتطوير مؤسساتهم بما يجعلها أطول عمراً وبقاء في الأسواق التي أصبحت تتسم بقوة المنافسة خصوصاً أمام المنتجات الصينية والأوروبية.

**الجدول رقم(02-14): توزيع الملفات المقبولة للتأهيل حسب طبيعة النشاط لعام 2015.**

| القطاع | عدد ملفات المؤسسات المستقبلة | النسبة |
|---|---|---|
| الصناعة الغذائية | 225 | 5 |
| البناء والأشغال العمومية | 2894 | 62 |
| الصناعة | 755 | 16 |
| الصيد | 75 | 2 |
| الخدمات | 460 | 10 |

| | | |
|---|---|---|
| السياحة والفندقة | 61 | 1 |
| النقل | 113 | 2 |
| خدمات الإعلام والاتصال | 9 | 0 |
| نشاط آخر | 74 | 2 |
| المجموع | 4666 | 100 |

**المصدر: معطيات من ANDME**

**الفرع الثاني: نتائج هياكل الأنشطة المحلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة**

بالإضافة إلى برامج التاهيل التي قدمتها الوزارة إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قامت أيضا بمرافقة هذه الأخيرة واحتضانها بالشكل الذي يحميها من المتغيرات الخارجية التي تهدد نموها واستمرايتها، وقد قامت بهذا الدور مشاتل المؤسسات وحاضنات الأعمال وفيما يلي نستعرض أهم نتائجها .

**أولاً: مشاتل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:** إن المعيار الأساسي لتقييم حصيلة نشاط مشاتل المؤسسات يرتكز على عدد المشاريع المحتضنة لدى المشاتل وخدمات المرافقة كما يتضح لنا من معطيات الجدول أدناه.

**الجدول رقم(02-15): عدد المشاريع المحتضنة على مستو ى مشاتل المؤسسات لعام 2013**

| مشاتل المؤسسات | السداسي الأول 2012 | السداسي الأول 2013 | النسبة | عدد مناصب الشغل المستحدثة |
|---|---|---|---|---|
| عنابة | 8 | 9 | 19.57 | 28 |
| وهران | 8 | 15 | 32.61 | 32 |
| غرداية | 4 | 12 | 26.09 | 11 |
| برج بوعريريج | 7 | 10 | 21.74 | 237 |
| المجموع | 27 | 46 | 100 | 308 |

**المصدر**: نشرية المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة للمؤسسات ص و م رقم 23.نوفمبر 2013.

**ثانياً: مراكز التسهيل للمؤسسات ص و م:** تبرز لنا حصيلة النشاط لاثني عشر مركز تسهيل أن هذه المراكز استطاعت وسعت إلى مرافقة أكبر قدر من المشروعات أو ما نسميها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنشاة، ما قدره

291 مؤسسة، أي ما يعادل 25.70 % من عدد المشاريع التي تم مرافقتها 153 مخططات الأعمال المنجزة من طرف الهياكل أي سجلت انخفاضا قدره 21.13 % مقارنة بسنة 2012.

1132 مشروع تمت مرافقته تم استقبالهم على مستوى هاته المراكز، حيث سجلت زيادة قدرها 15.98% مقارنة بعام 2012، إذ تم مرافقة 976 مشروع .

وعن عدد حاملي المشاريع الذين تم استقبالهم على مستوى هاته المراكز –مراكز التسهيل – فقد بلغ 2063 بزيادة قدرها 12.85 %مقارنة من سنة 2012.

وقد اختلفت وتنوعت مجالات نشاط المشاريع التي تمت مرافقتها من طرف تلك المراكز فمنها صناعة النسيج، الصناعة الغذائية، قطاع البناء والأشغال العمومية، الخدمات، الصيد، الصناعة التقليدية والحرف، والنجارة...الخ من النشاطات.

**الفرع الثالث: معلومات حول المشاريع الاستثمارية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة**

من الضروري والمهم جداً معرفة حجم الاستثمار أو عدد المشاريع الاستثمارية الصغيرة والمتوسطة لأنها تعكس لنا مدى تطور هذا القطاع، بالإضافة إلى مدى نجاعة وفعالية الإجراءات والتدابير التي اتخذتها الحكومة لدعمه والوصول به الى الأهداف المسطرة والتي في مقدمتها خلق مناصب شغل، تخفيف البطالة، زيادة القيمة المضافة إلى غير ذلك من الغايات.

**الجدول رقم (02–16): وضعية المشاريع الاستثمارية المصرح بها حسب قطاع النشاط لعام 2013**

| | قطاع النشاط | النقل | البناء والاشغال العمومية | الصناعة | الخدمات | السياحة | الصحة | الفلاحة | المجموع |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| **عدد المشاريع** | السداسي الأول 2013 | 2266 | 927 | 814 | 580 | 53 | 43 | 85 | 4768 |
| **المبالغ بمليون دج** | | 52709 | 88303 | 395528 | 118748 | 76098 | 8207 | 12577 | 752169 |
| **مناصب الشغل** | | 8884 | 20440 | 29604 | 9168 | 5346 | 875 | 1281 | 75598 |

**المصدر**: نشرية المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة للمؤسسات ص و م ، رقم23، 2013.

وبما أننا نتكلم عن مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق تنمية مستدامة بالجزائر بشكل عام والمؤسسات السياحية منها بشكل خاص فإن معرفة مدى إقبال أو حجم الاستثمار في مجال السياحة أمر في غاية الأهمية لأنه يدل على إدراك أصحاب المشاريع للدور الكبير للسياحة في تحقيق المداخيل العالية لأصحابها وكذا مساهمتها في تحقيق التنمية من جهة أخرى، غير أنه من الملاحظ أن قطاع النقل يأخذ حصة الأسد، أي بنسبة 47.53 % من إجمالي المشاريع المصرح بها من طرف الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، والجدير بالذكر أنه يوظف 8884 شخص أي يساهم في توظيف 11.75% من إجمالي مناصب الشغل في حين يمثل قطاع الصناعة 17.07 % من المشاريع ويشغل 39.16% من المناصب المصرح بها. أما قطاع السياحة فعدد مشاريعها 53 وهو عدد قليل جداً مقارنة بالأهداف المسطرة.

**الجدول رقم (02-17): توزيع المشاريع الاستثمارية المصرح بها المحلية والأجنبية لعام 2013**

| نوع المشاريع | عدد المشاريع | | المبلغ | | مناصب الشغل | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | العدد | % | القيمة بالمليون د ج | % | العدد | % |
| الاستثمارات المحلية | 4741 | 99.43 | 712277 | 94.70 | 71549 | 94.64 |
| مجموع الاستثمارات الأجنبية | 27 | 0.57 | 39892 | 5.30 | 4049 | 5.36 |
| الشراكة | 20 | 0.42 | 26691 | 3.55 | 2994 | 3.96 |
| استثمارات اجنبية مباشرة | 7 | 0.15 | 13201 | 1.76 | 1055 | 1.40 |
| **المجموع** | **2768** | **100** | **752169** | **100** | **75598** | **100** |

**المصدر: نشرية المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ،رقم 23.**

**الفرع الرابع: معطيات متعلقة بالضمانات الممنوحة من طرف صناديق الضمان**

الجدير بالذكر أن المؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة بمختلف نشاطاتها ومجالات عملها تواجه مشكل كبير وهاجس يؤرق أصحابها ويتمثل في الحصول على التمويل اللازم لإنشائها، أو توسعة نشاطها، ولمواجهة هذا التحدي والعائق الكبير قامت الحكومة الجزائرية بإنشاء الكثير من مؤسسات الدعم وضمان القروض، أو الائتمان وغيرها

وسنتعرض إلى حجم المساعدة التي قدمتها صناديق ضمان القروض لهذا النوع من المؤسسات ونقف على تقييمه وتقويمه ما أمكن.

**أولاً: نشاطات صندوق ضمان القروض للمؤسسات ص و م FGAR:**

لقد ساهم هذا الصندوق في تحريك دولاب الاستثمار ضمن قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي يشكل لها التمويل العائق الأكبر والمشكل الكبير أمام إنشائها وتوسعها وهذا نظراً لمحدودية مواردها المالية من جهة وعدم قدرتها على تلبية احتياجاتها ذاتياً في أغلب الأحيان الأمر الذي دفع بالحكومة الجزائرية إلى استحداث هذا الصندوق رغبة منها في تذليل الصعوبات أمام تطور قطاعها الذي تعول عليه في الخروج من تبعية قطاع المحروقات من جهة، وتحقيق تنمية مستدامة من خلاله كمثيلاتها من الدول النامية والمتقدمة، كما تمنح ضمان قرض للمؤسسات السياحية يصل إلى 50 مليون دج. وفيما يلي نستعرض بعض الأرقام التي تعكس لنا حجم الدعم المقدم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة منذ 2004 وإلى غاية نهاية جوان 2013.

**الجدول رقم(02-18): وضعية الملفات المعالجة من طرف FGAR من 2004 إلى غاية جوان 2013**

| البيان | عروض الضمان | شهادات الضمان |
|---|---|---|
| عدد الضمانات الممنوحة | 930 | 439 |
| الكلفة الإجمالية للمشاريع دج | 84183802862 | 38305084685 |
| مبلغ القروض المطلوبة دج | 51651047040 | 21790098929 |
| المعدل المتوسط للتمويل المطلوب | %61 | 57 |
| مبلغ الضمانات الممنوحة دج | 23637959461 | 10518397130 |
| المعدل المتوسط للضمان الممنوح | 46 | 48 |
| المبلغ المتوسط للضمان دج | 25417161 | 23959902 |
| عدد مناصب الشغل التي ستنشا | 40265 | 18963 |
| الأثر حسب الشغل المنشاء دج | | |
| الاستثمار حسب الشغل | 2090744 | 2019991 |
| القرض حسب الشغل | 1282778 | 1149085 |
| الضمان حسب الشغل | 587060 | 554680 |

**المصدر** : إحصائيات من نشرية المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 23

والجدول الآتي يبين لنا توزيع الملفات المعالجة من طرف الصندوق حسب قطاع النشاط منذ 2004 إلى غاية جوان 2013.

**الجدول رقم (02-19): الملفات المعالجة من طرف الصندوق حسب قطاع النشاط منذ 2004 الى غاية جوان 2013**

| قطاع النشاط | عدد المشاريع | النسبة | قيمة الضمان دج | النسبة | عدد مناصب الشغل | النسبة |
|---|---|---|---|---|---|---|
| **الصناعة** | 525 | 56 | 15191758409 | 64 | 26178 | 65 |
| **البنـــــاء والأشـــــغال العمومية** | 232 | 25 | 4801191625 | 20 | 9751 | 24 |
| **الفلاحة والصيد البحري** | 9 | 1 | 270660625 | 1 | 499 | 1 |
| **الخدمات** | 164 | 18 | 3374348802 | 14 | 3837 | 10 |
| ***السياحة** | 7 | 0.8 | 221713070 | 0.9 | 273 | 0.7 |
| **المجموع** | **930** | **100** | **23637959461** | **100** | **40265** | **100** |

**المصدر**: اعتماد على معلومات النشرية الإحصائية رقم 23، 2016.

*تشير إلى أن قطاع السياحة محسوب ضمن الخدمات لكن للتوضيح فصلناه.

**ثانياً: حصيلة نشاطات صندوق ضمان قروض الاستثمارات للمؤسسات ص وم CGCCI-PME:**

يقوم هذا الصندوق بضمان قروض المؤسسات المستثمرة لتامين حصولها على القروض البنكية وهو الأمر الذي حسن من وضعية المشاريع الاستثمارية بالقطاع خصوصا والجزائر بشكل عام، وفيما يلي نستعرض مساهمة الصندوق للسداسي الأول لعام 2013.

**الجدول رقم(02-20): الوضعية العامة حسب قطاع النشاط في جوان 30جوان 2013**

| قطاع النشاط | عدد الملفات | النسبة | قيمة الضمانات | النسبة | مناصب الشغل المنشاة | النسبة |
|---|---|---|---|---|---|---|
| البنـــــاء والأشـــــغال العمومية | 194 | 31 | 4877 | 25 | 3536 | 37 |
| النقل | 143 | 23 | 1633 | 8 | 1087 | 11 |
| الصناعة | 212 | 34 | 11421 | 58 | 4014 | 42 |
| الصحة | 31 | 5 | 1037 | 5 | 443 | 5 |
| الخدمات | 41 | 7 | 802 | 4 | 476 | 5 |
| **المجموع** | **621** | **100** | **19770** | **100** | **9556** | **100** |

**المصدر**: معطيات من نشرية المعلومات الإحصائية، رقم 23، 2016.

نلاحظ من خلال بيانات الجدول تمركز الملفات في ثلاث قطاعات مهمة وهي البناء والاشغال العمومية، النقل والصناعة بحيث يمثلون ما يقارب 88 % من المشاريع المضمونة ومن حيث المبالغ المالية يحتل قطاع الصناعة المركز الأول بنسبة تفوق النصف أي 58 %ويأتي بعده البناء والأشغال العمومية بنسبة 25%، وتجدر الإشارة إلى أن الحكومة سعت إلى دعم المشاريع السياحية في الآونة الأخيرة من خلال هذا الصندوق بجعله يغطي ضمان 50 مليون دينار جزائري من قيمة المشروع السياحي.

**الفرع الخامس: معطيات متعلقة بالهيئات الداعمة للمؤسسات ص و م لخلق مناصب الشغل**

تمثل الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، ووكالة تسيير القروض وغيرها أدوات داعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يستطيع من خلالها أصحابها تأمين الأموال اللازمة لمشاريعهم وهو الأمر الذي يسمح بخلق مناصب شغل تخفف من وطاة البطالة على المواطنين في الجزائر التي تعتبر مسالة تخفيف معدلات الفقر والبطالة من أولى أولوياتها وهو الأمر الذي تجسد من خلال مجموعة القوانين والتشريعات التي سنتها الحكومة الجزائرية ضمن إستراتيجيتها لآفاق 2025 للوصول إلى تنمية مستدامة في كل المجالات وعلى رأسها قطاع السياحة وقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

**أولا: إحصائيات حول المشاريع الممولة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب**

**الجدول رقم (02-21):معطيات الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ**

| قطاع النشاط | عدد المشاريع الممولة | عدد مناصب الشغل | قيمة الاستثمار دج |
|---|---|---|---|
| الخدمات | 80096 | 193601 | 238327109619 |
| نقل المسافرين | 17606 | 41214 | 42693705477 |
| الصناعة التقليدية | 33312 | 102884 | 81128526658 |
| نقل البضائع | 55156 | 94148 | 141724543531 |
| الزراعة | 28661 | 71309 | 85065052344 |
| الصناعة | 12541 | 40847 | 52654395493 |
| البناء والأشغال العمومية | 19469 | 63466 | 70650034465 |
| الأعمال الحرة | 5505 | 12922 | 9394488030 |
| الصيانة | 5232 | 13460 | 10544744125 |
| الري | 795 | 3966 | 4945704809 |
| نقل التبريد | 475 | 18888 | 2842119962 |
| | 11440 | 21230 | 27743947725 |
| المجموع | 270288 | 660935 | 767714372238 |

**المصدر** : معلومات من النشرية الإحصائية رقم 23،2016.

يتضح لنا من معطيات الجدول أن المشاريع التي مولتها الوكالة السابقة الذكر متنوعة، رغم أن هناك تفاوت واضح بين قطاعات النشاط ويرجع السبب في ذلك إلى نظرة الوكالة الاسشرافية من جهة وإلى رغبة أو إمكانية النجاح في النشاط الممارس من جهة أخرى، ويتضح لنا أن قطاع الخدمات يأخذ حصة الأسد من بين المشاريع الممولة من طرف الوكالة وتأتي مؤسسات نقل البضائع في الرتبة الثانية، أما المرتبة الثالثة فتحتلها مؤسسات الحرف والصناعات التقليدية وهذا الترتيب في الأولوية منطقي جداً، حيث أن قطاع الخدمات والنقل والصناعة التقليدية يحتاج إلى دعم وإهتمام خصوصاً وأن الجزائر تحتاج إلى تنمية البنى التحتية بما يساعدها على الخروج من تبعية قطاع المحروقات الزائل، كما أن رغبتها في النهوض بقطاع السياحة تجسده عمليات دعم قطاع الخدمات عموماً، وخير مثال على ذلك تخفيض معدلات الفائدة على قروض المشاريع السياحية إلى 1% بدل من 5.5%، وقطاع الصناعة التقليدية الذي يعد قطاعاً محورياً داعماً للسياحة الجزائرية التي تزخر بتنوع ثقافي وتاريخي عظيم سواءاً تعلق الأمر بصناعة الخزف أو النسيج أو الحرف اليدوية البسيطة.

**ثانياً: معلومات خاصة بالوكالة الوطنية لتسيير القروض ANGEM :**

تعتبر الوكالة الوطنية لتسيير القروض من الهيئات الهامة التي حاولت تصويب قرارات الاستثمار عن طريق الاقتراض الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مع العلم أن هذه الأخيرة تعاني من مشاكل لا حصر لها عند طلبها أموالاً لتسيير نشاطها .وفيما يلي نستعرض النتائج المحققة من قبل الوكالة.

**الجدول رقم(02-22): القروض الممنوحة حسب قطاعات النشاط الى غاية 30جوان 2013**

| قطاع النشاط | عدد القروض الممنوحة | النسبة | المبلغ المستاجر دج |
|---|---|---|---|
| **الزراعة** | 82917 | 16.42 | 3424866651.93 |
| **الصناعة المصغرة جدا** | 182010 | 36.04 | 7249044041.17 |
| **البناء والأشغال العمومية** | 42612 | 8.44 | 2156426372.08 |
| **الخدمات** | 106591 | 21.11 | 5791777256.28 |
| **الصناعة التقليدية** | 90615 | 17.94 | 3169688969.99 |
| **التجارة** | 217 | 0.04 | 44963242.85 |
| **المجموع** | **504962** | **100** | **21836766534.30** |

**المصدر**: معلومات من نشرية المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، 23 رقم ، 2016، ص46.

### ثالثا–معطيات متعلقة بالصندوق الوطني للتامين على الشغل CNAC

لقد ساهمت كل الصناديق المستحدثة من قبل الحكومة سواء صندوق ضمان القروض، وصندوق ضمان قروض الاستثمارات و كلا من الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب، والصندوق الوطني للتامين على الشغل في استحداث مؤسسات مصغرة، صغيرة ومتوسطة وبفضل أيضاً هذه الأجهزة الهيئات تمكننا من تقليص حجم البطالة التي باتت تأُرق الكثير من الدول والمجتمعات .

**الجدول رقم (02–23): إحصائيات حول تمويل الصندوق الوطني للتامين على الشغل CNAC**

| قطاع النشاط | عدد المشاريع الممولة | % | مناصب الشغل | % | قيمة التمويل | % |
|---|---|---|---|---|---|---|
| الزراعة | 4470 | 5.31 | 10497 | 6.44 | 14799024338.88 | 6.32 |
| الصناعة التقليدية | 3113 | 3.70 | 8289 | 5.08 | 7314259713.40 | 3.12 |
| البناء والأشغال العمومية | 4202 | 4.99 | 14230 | 8.73 | 13714502415.09 | 5.86 |
| الري | 169 | 0.20 | 598 | 0.37 | 1006581463.26 | 0.43 |
| الصناعة | 5136 | 6.10 | 14763 | 9.06 | 17858456394.23 | 7.63 |
| الصيانة | 466 | 0.55 | 1135 | 0.7 | 1087152968.77 | 0.46 |
| الصيد البحري | 122 | 0.14 | 299 | 0.18 | 607172455.47 | 0.26 |
| المهن الحرة | 275 | 0.33 | 592 | 0.36 | 727583302.25 | 0.31 |
| الخدمات | 16260 | 19.32 | 34947 | 21.44 | 55240464955.81 | 23.60 |
| نقل البضائع | 39283 | 46.67 | 61324 | 37.62 | 97908032816.19 | 41.83 |
| نقل المسافرين | 10668 | 12.68 | 16349 | 10.03 | 23807794395.90 | 10.17 |
| **المجموع** | **84164** | **100** | **163023** | **100** | **234071025219.25** | **100** |

**المصدر** : معلومات من النشرية الإحصائية رقم 23،2016.

يتضح من بيانات الصندوق الوطني للتامين على الشغل CNAC أن هناك قطاعات اقتصادية قليلة استفادت من التمويل، حيث حازت على حصة الأسد من المشاريع الممولة من طرف الصندوق وعلى رأسها قطاع النقل بنوعيه الخاص بالبضائع، وكذا المسافرين بنسبة 59.35% وتأتي في المرتبة الثانية قطاع الخدمات بنسبة 19.32%، وبغلاف مالي معتبر لكن الملاحظ أيضاً أن بقية القطاعات لم تحظى بتمويل كاف وهو هو ما يؤثر على

دعمها ونموها أيضاً التشجيع عليها فمثلا قطاع الصناعات التقليدية رغم أهميته وحاجته الماسة للتمويل، إلا أنه لم يمول إلا بنسبة 3.12 %، وهو مبلغ ضئيل جداً، إذا ما قورن بحجم أهمية القطاع لدعم السياحة التي تعول عليها الجزائر في الآونة الأخيرة، وتجدر الإشارة إلى أن قطاع الخدمات وقطاع النقل تساهم في دعم السياحة بدرجة كبيرة كما أن قطاع الصناعات الحرفية تحتاج إلى تمويل بسيط ومع ذلك لا تجد التمويل اللازم الذي يسمح لها بالإنشاء والنمو ولهذا فترقية السياحة تحتاج إلى تعزيز الدعم المالي لمثل هذه القطاعات الهامة والمخول لها تنشيط وترقية المنتوج السياحي الجزائري وجعلها أكثر تنافسية.

كما أن التنمية الحقيقية التي تبحث عنها الدول المتقدمة والنامية على حد السواء ومنها الجزائر، اعتمدت على هذه القطاعات التي أثبتت وبجدارة قدرتها على تحقيق قيم إضافية وخلق فرص تشغيل هامة، بالإضافة إلى مساهمتها في تنويع المداخيل وزيادة الناتج الإجمالي، كما وأن كلا من القطاعين أثبتا دورهما البارز في ترقية مجتمعاتها وتحسين مستويات معيشتها.

## المبحث الثاني: استراتيجية تحقيق تنمية سياحية بالجزائر في ظل المخطط التوجيهي لآفاق 2025

لقد عرفت السياحة إهتماماً متزايداً من قبل العديد من الدول، حيث أدركت أنها قطاعاً إستراتيجياً إذا ما أحسن استغلاله يمكن من اجتذاب عدد معتبر من السياح للدول النامية الأمر الذي يولد ملايير الدولارات التي تحتاجها هذه الدول لتمويل سياساتها الاقتصادية والمتمثلة في تغطية إيراداتها ومشاريعها الإنمائية، من هذا المنطلق تنافست الكثير من الدول التي تمتلك إمكانات سياحية معتبرة حول احتلال مراتب متقدمة بين الدول السياحية العالمية وذلك من خلال اتخاذ التدابير اللازمة من تعديلات تشريعية وإصلاحات هيكلية كفيلة بتحسين تنافسية قطاع السياحة وجعله قاطرة لتحقيق تنمية اقتصادية، اجتماعية، ثقافية وبيئية مستدامة تضمن تلبية الحاجات السياحية للجميع وطموحاتهم دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة في تلبية الحاجات وتحقيق الطموحات.

والجزائر كغيرها من الدول التي ينتظر منها الإهتمام بقطاعها السياحي وجعله قطاعاً حيوياً بديلا عن اقتصاد المحروقات نهجت هي الأخرى سبلاً وآليات وقامت بإصلاحات كثيرة للنهوض بالقطاع وجعله يساهم في تحقيق تنمية مستدامة، ومن خلال هذا المبحث سنحاول التعرض لأهم المؤشرات التي تعكس لنا دورها في تحقيق التنمية المستدامة وأهم السياسات و الإستراتيجيات خصوصاً مخطط التهيئة السياحية 2025.

### المطلب الأول: واقع السياحة في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2005-2015

عند الحديث عن الأهمية التي يحتلها قطاع السياحة بين بقية القطاعات الاقتصادية في الجزائر يجدر بنا أن نشير إلى أن السياحة في كثير من الدول أصبحت قطاعاً رائداً يشكل مورداً هاماً للعملات الأجنبية المختلفة، وقادراً على خلق ملايين من فرص العمل، بل وإضافة إلى ذلك أضحت السياحة قاطرة لتحقيق تنمية مستدامة كفيلة برقي المجتمعات وإزدهار الدول واقتصادياتها، وعلى هذا سنحاول معرفة واقع السياحة الجزائرية للوقوف على أهم نقاط القوة الواجب دعمها وتعزيزها وبالمقابل سنتعرف على أوجه القصور أو الضعف من أجل اسقاط الضوء عليها للعمل على تذليلها أو القضاء عليها وجعل السياحة قطاعا بديلا لقطاع المحروقات وقاطرة لتحقيق التنمية المستدامة.

#### الفرع الأول: إحصائيات عن مساهمة السياحة في تدفق الإيرادات السياحية

سنحاول من خلال هذا الفرع توضيح أهمية ومساهمة السياحة في الجزائر ونبدأ ببيان تطور وتوزيع الأسرة في الفنادق، بالإضافة إلى تطور الليالي المقضية في الفنادق 2010- 2011.حسب نوع السواح.

أ- **تطور وتوزيع الأسرة حسب تصنيف الفنادق للفترة بين 2000-2012**: يعتبر عدد الأسرة المسخرة لاستقبال السياح ونوعيتها مؤشر هام يدل على مدى توافر الإمكانات المتاحة وعليه فانه كلما توافرت نوعية جيدة للأسرة وبالشكل الذي يفي باحتياجات الزوار من السياح فإن ذلك سيشجعهم على زيارة البلدان التي تتوافر على إمكانات هائلة، ومن خلال الشكل أدناه نتعرف على تطور وتوزيع الأسرة المتاحة.

فوفق البيانات التي تشير إلى تطور عدد الاسرة المسخرة لاستضافة السياح من الوطنيين والأجانب نجد أنها في تزايد مستمر عموماً ومتذبذب خلال الفترة 2000 إلى 2012 ، حيث وصل إلى حوالي 90 مليون سرير عام 2012 بعدما كان في سنة 2000 حوالي 68 مليون سرير وهذه الزيادة تشير أو تعبر عن نمو وتطور حركة السياح في الجزائر بفضل استقرار الأوضاع الأمنية نسبياً، بالاضافة إلى جاذبية القطاع السياحي بالنسبة للمستثمرين الذين تهافتوا على انشاء مؤسسات فندقية في الأماكن السياحية التي تستهوي السياح في تلك الفترة وأيضا تطور الخدمات السياحية، أما عن السنوات التي عرف فيها انخفاض لعدد الأسرة مثلما حدث في سنة 2001 و2007 أين كان السبب في ذلك غلق الكثير من الفنادق أبوابها لسببين الأول من أجل القيام بالترميمات وأشغال الصيانة اللازمة وهذا للفنادق القديمة التي كانت يعود تاريخ تشييدها للفترة الاستعمارية، والثاني لخروج بعض الفنادق ودور الضيافة من السوق نظراً لعدم تحقيقها لإيرادات تشجعها على البقاء والاستمرار في النشاط.

**الشكل رقم(02-09):**

**تطوّر عدد الأسرّة في فنادق الجزائر خلال الفترة (٢٠٠٠ ـ ٢٠١٢)**

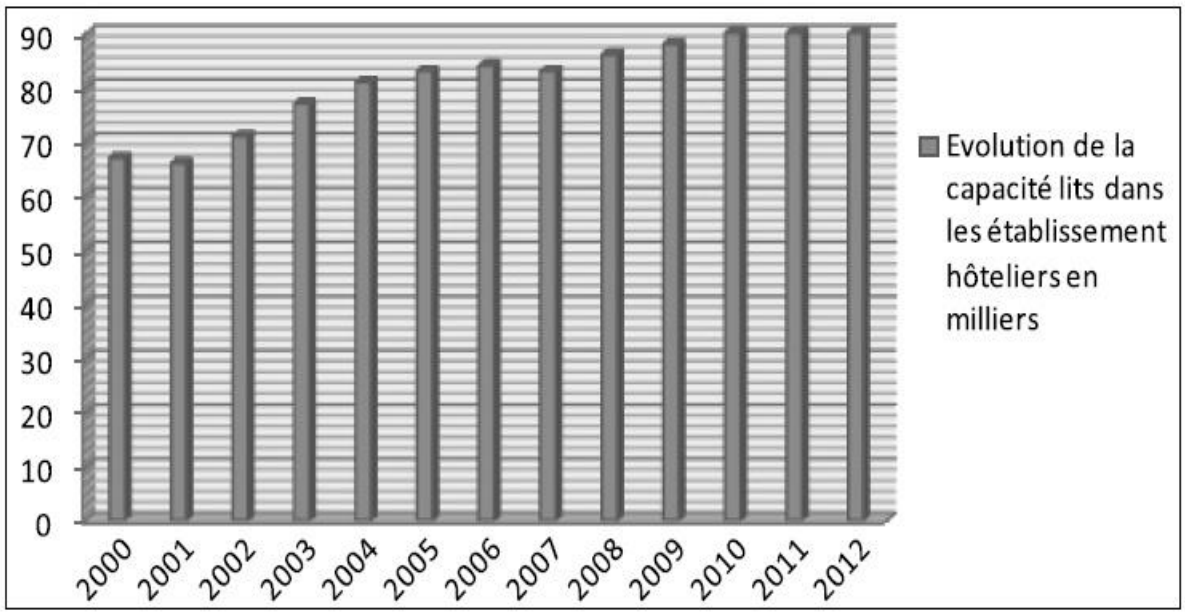


المصدر: «Situation du parc hôtelier national,» Republique algérienne démocratique et populaire, Ministère du tourisme et de l'artisanat, <http://www.mta.gov.dz/mta/fr/HebTour.php?id=1>.

ب- **توزيع عدد الليالي المقضية في الفنادق 2010-2011**: يعتبر عدد الليالي المقضية في الفنادق من أهم المعايير التي تحدد مدى تطور ونمو القطاع السياحي في أي دولة فهي عامل مهم في إعطاء الصورة الحقيقية لواقع السياحة في الجزائر وقد شهدت الليالي التي قضاها السياح نمواً متواصلا وهذا راجع لزيادة عدد الوافدين للجزائر أي التدفقات السياحية فقد تطورت من 5934347 ليلة سنة 2009 إلى 3345939 ليلة سنة 2010 بنسبة نمو قدرت ب11% ثم إلى 6329472 ليلة سنة 2011 بنسبة نمو قدرت ب 6.5 % .

**الجدول رقم(02-24): تطور عدد الليالي في الفنادق 2010-2011**

| السياح | 2010 | 2011 |
|---|---|---|
| الزبائن المقيمين في الجزائر | 1852315 | 4841055 |
| الزبائن المقيمين في الخارج أجانب +مهاجرين | 103754 | 365845 |
| المجموع | 9393345 | 3294726 |

**المصدر: من إعداد الباحثة بناء على معلومات من وزارة السياحة والاقليم والصناعات التقليدية**

ولمعرفة مدى جاذبية أو تنافسية مقومات السياحة التي تتمتع بها الجزائر ومعرفة مدى رضا السياح عن الخدمات السياحية لابد من استعراض عدد الليالي التي قضاها السياح في البلد. وفيما يلي نمثل تطور عدد الليالي التي قضاها السياح في الجزائر بين عامين 2010 و2011.

**الشكل رقم(02-10): أعمدة بيانية تمثل تطور عدد الليالي للسياح لعامي 2010-2011**

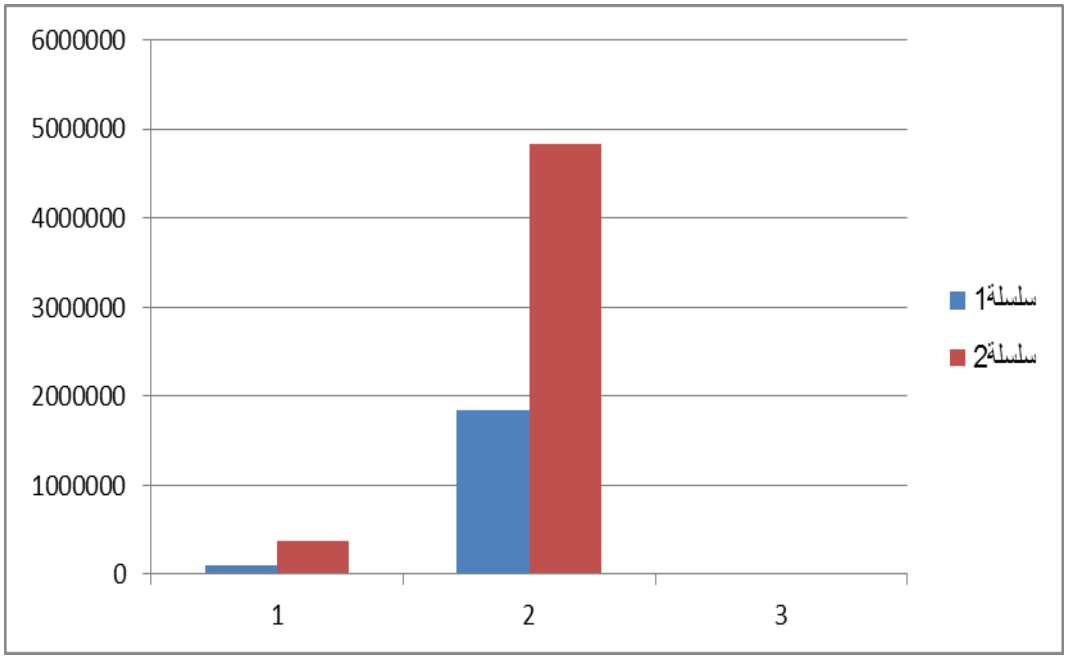


**المصدر :من إعداد الباحثة بناءا على البيانات السابقة**

**أولاً: التدفقات السياحية:**

إن الاستراتيجية المزمع تطبيقها من قبل الحكومة الجزائرية جعل الجزائر تمتلك صناعة سياحية حقيقية قادرة على مضاعفة خلق الثروات وتنمية المجتمع والنهوض باقتصاد البلد، بعيداً عن تبعية قطاع المحروقات، وهذا الهدف لن يتأتى إلا من خلال تزايد عدد الوافدين من السياح سواء كانوا من داخل الوطن أو خارجه، ومن هذا المنطلق فان معرفة حجم التطور الحاصل على التدفقات السياحية تمثل مؤشر عن تطور قطاع السياحة وفي الجدول التالي أرقاما عن ذلك حيث يتجلى لنا الارتفاع المتزايد لعدد زوار الجزائر من السواح الأجانب والمهاجرين المقيمين بالخارج، إذ تضاعف إلى الضعف تقريبا من سنة 2005 الى 2014 فقد كان عدد السياح عام 2005 مليون و 443090 سائح ووصل عام 2014 العدد إلى مليوني سائح وثلاثمئة وألف وثلاثمائة وثلاثة وسبعون، مما يعني أن الظروف والخدمات السياحية تحسنت وتطورت المرافق والبنى التحتية بالشكل الذي ساهم في زيادة حركة السياح إلى الجزائر بنسبة 15.78%. وقد أشارت الإحصائيات إلى أن المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية لآفاق 2025 قد حقق إنجاز في أهدافه بنسبة 68% مقارنة بما خطط له سنة 2008 فيما يخص التدفقات السياحية الوافدة.

**الجدول رقم(02-25): عدد السياح المتوافدين للجزائر للفترة 2005-2014**

| السنوات | السياح الأجانب | السياح المقيمين بالخارج | المجموع |
|---|---|---|---|
| **2005** | 441206 | 1001884 | 1443090 |
| **2006** | 478358 | 1159224 | 1637582 |
| **2007** | 511000 | 1230000 | 1741000 |
| **2008** | 556697 | 1215052 | 1771749 |
| **2011** | 901642 | 1493245 | 2394887 |
| **2014** | 940125 | 1361248 | 2301373 |

**المصدر** :من إعداد الباحثة بناء على معطيات من bank mondiale. www.ons.dz/www.mtta.gov.dz/la

**الشكل رقم(02-11): الأعمدة البيانية لتطور عدد السائحين للفترة ما بين 2005-2014**

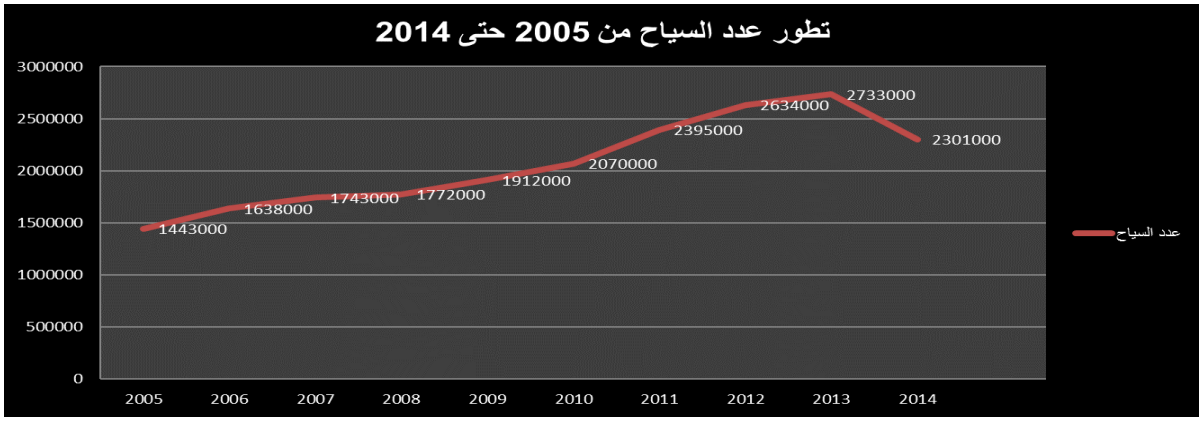


**المصدر** :من إعداد الباحثة بناء على معطيات من وزارة السياحة والصناعات التقليدية

ويجدر بنا أن نتعرف على أهم الدول الوافد منها هؤلاء السياح من أجل رسم سياسات وبرامج تتلائم وطبيعة أو سلوكات كل نوع من هؤلاء السياح لأن العمل على معرفة احتياجاتهم ومتطلباتهم يساعد كثيراً على جذبهم وإشباع حاجياتهم وهذا الهدف من أولى الأهداف التي تسعى لتحقيقها، وفيما يلي قائمة للدول المصدرة للسياح نحو الجزائر.

**الجدول رقم(02-26): الدول المصدرة للسياح نحو الجزائر حسب الأهمية لسنة 2010م**

| البلدان | عدد السياح | | النسبـــة (%) | | نسبة التطور (%) |
|---|---|---|---|---|---|
| تونس | 245222 | | 37,44 | | **23.91** |
| فرنسا | 140129 | | 21,39 | | **18.20-** |
| اسبانيا | 25633 | | 3,91 | | **7.95** |
| ليبيا | 19313 | | 2,95 | | **18.06** |
| الصين | 17529 | | 2,68 | | **17.23-** |
| المغرب | 17115 | | 2,61 | | **1.07-** |
| إيطاليا | 16886 | | 2,58 | | **10.30-** |
| سوريا | 10357 | | 1,58 | | **8.14** |
| تركيا | 9783 | | 1,49 | | **23.91-** |
| ألمانيا | 9244 | | 1,41 | | **19.42-** |
| بريطانيا | 8024 | | 1,23 | | **14.41-** |
| دول أخرى | 135752 | | 20,73 | | - - |

**المصدر: معلومات من وزارة السياحة والصناعة التقليدية**

والجدير بالاهتمام أيضا الإحصائيات المتعلقة بالسياح المغادرين لأرض الوطن والمتوجهين لدول من مختلف أنحاء العالم، وتسمى هذه السياحة بالسياحة المعاكسة، حيث أن معرفة عددهم وحجم إنفاقهم على السياحة والأماكن

التي يقصدونها يمثل أمراً في غاية الأهمية لأنه يكشف عن نقاط الضعف في البرامج أو السياسات السياحية أو حتى في الأماكن السياحية في مختلف أرجاء الجزائر وبالمقابل تساعد على اكتشاف نقاط القوة التي تتمتع بها البلدان المقصودة وهذا ما يجعل الجزائر قادرة على تشخيص وضعية قطاعها السياحي والوقوف على أهم الآليات والتدابير التي تمكنها من اكتشاف الفرص في القطاع وتلافي المخاطر التي تهددها، ولعل المقارنة بين الدول النظيرة للجزائر والتي من الممكن أن تكون أقل منها إمكانات ومقومات للسياحة خير طريق لنهج الطريق حذوها مثل ما هو الحال في دولة تونس الشقيقة التي تحتل المركز الأول ضمن الدول المستضيفة للسياح الجزائريين.

وبالرجوع الى أعداد الجزائريين المتجهين من السياح الى الخارج من عام 1999 إلى عام 2011 نجده في تزايد مستمر عموما، إلا في سنتي 2003 و2011 حيث ارتفع وتزايد عدد السياح الجزائريين المغادرين لبلدان أجنبية من 903286 سائح إلى 1714654 سائح سنة 2011 وهو رقم لا يستهان به خصوصاً إذا ما ربطناه بحجم الإنفاق بالعملة الصعبة على مجمل الخدمات والمنتجات السياحية كالتنقل والايواء والترفيه إلى غيره من أوجه الإنفاق وهو الأمر الذي تسعى الجزائر ببرنامجها، أو مخططها التوجيهي لتجاوزه، أو التخفيف منه ما أمكن لأن جلب العملة الصعبة يعتبر من الأهداف الإستراتيجية التي تعمل الجزائر على تحقيقها، كما وأن هذا يحسن من ميزان مدفوعاتها ويزيد من تحسين الوضع السياحي للمواطن الجزائري الذي لا ننسى أهميته ضمن خطط السياحة المستدامة الجزائرية .

**الجدول رقم (02-27): خروج الجزائريين خارج الجزائر خلال الفترة 1999- 2011**

| | 1999 | 2000 | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 | 2009 | 2010 | 2011 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الجزائريون المتجهون إلى الخارج | 903286 | 1006382 | 1189910 | 1256515 | 1253901 | 1416861 | 1513491 | 1349113 | 1500000 | 1539406 | 1676619 | 1757471 | 1714654 |

**المصدر :معلومات من وزارة السياحة والصناعات التقليدية**

نلاحظ من خلال المعلومات التي استقيناها من وزارة السياحة أن تونس الشقيقة تحتل المرتبة الأولى بين الدول التي تستهوي الجزائرين السياح بنسبة تقدر ب51.69 % تليها فرنسا بنسبة 19.78% والسعودية في المرتبة الثالثة بنسبة 8.38 % وتتفاوت بقية الدول المستضيفة للجزائريين في نصيبها منهم، ويرجع سبب تهافت السياح الجزائريين إلى تونس إلى القرب الجغرافي لها وإلى عدم الحاجة إلى تأشيرة سفر إضافة إلى نوعية الخدمات السياحية الجيدة وانخفاض أسعارها بالإضافة إلى العامل الهام جداً، ألا وهو توافر الأمن الذي يعد سبب قوي لاختيار الوجهة

السياحية دون أن ننسى سهولة التعامل مع مواطنيها نظرا للتقارب الثقافي والاجتماعي –اللغة، الدين –. أما فرنسا فقد احتلت المرتبة الثانية لأن أغلب السياح الجزائريين لهم عائلات في المهجر، كما أن العلاقات التاريخية – الاستعمار– لها أثر في تزايد عدد السياح الى فرنسا والدليل على أن القوانين السياسية تؤثر في عدد السياح إلى بلد معين نجد أنها سجلت تراجعا كبيرا في السياحة اليها بنسبة 6.02 % وهذا بسبب صعوبة استخراج الفيزا للدخول إليها .

وبالنسبة للسعودية فقد احتلت المرتبة الثالثة نظراً لوجود السياحة الدينية بها فالسياح يقصدونها لأداء مناسك الحج والعمرة، وقد شهد عدد القاصدين المملكة العربية السعودية تزايداً مستمراً بلغ 14.56 % سنة 2010 نظراً لتحسن ظروف معيشة المواطنين الجزائريين وزيادة مداخيلهم في الآونة الأخيرة .

وبالنسبة لأعلى نسبة تطور في عدد السياح المغادرين لبلدان أجنبية، فقد كانت من نصيب تركيا، حيث بلغت ماقدره 53.97 % وهذا راجع إلى كون السياحة في تركيا صناعة جد متطورة وتتمتع بجاذبية سياحية منقطعة النظير، وتستهوي أغلب السياح من مختلف أنحاء العالم فهي الأولى عالميا في استقطاب السياح من مختلف الجنسيات .

**الجدول رقم(02–28): وجهات الجزائريين السياح حسب الأهمية لسنة 2010م.**

| البلدان | | عدد السياح | النسبة (%) | نسبة التطور (%) |
|---|---|---|---|---|
| تونس | | 908365 | 51,69 | **7.46** |
| فرنسا | | 347551 | 19,78 | **6.02–** |
| السعودية | | 147348 | 8,38 | **14.56** |
| إسبانيا | | 72707 | 4,14 | **2.77–** |
| المغرب | | 60603 | 3,45 | **7.68** |
| تركيا | | 55298 | 3,15 | **53.97** |
| قطر | | 27554 | 1,57 | **5.40** |
| سوريا | | 18233 | 1,04 | **27.33** |
| إيطاليا | | 15357 | 0,87 | **30.53** |
| الامارات العربية | | 13568 | 0,77 | **8.75–** |
| بريطانيا | | 11857 | 0,67 | **10.76–** |
| بلجيكا | | 10297 | 0.59 | **116.55** |
| دول أخرى | | 43590 | 2.48 | **– –** |

**Source:** Ministère du Tourisme et l'Artisanat

**ثانيا : تطور الإيرادات السياحية :**

يتضح لنا من خلال الأرقام التي سجلها الديوان الوطني للإحصائيات أن الإيرادات السياحية قد شهدت تطوراً ملحوظاً، حيث تزايد حجمها بوتيرة متزايدة خلال الفترة 2005 -2015 ويمكننا القول أنه رغم قلتها وضالتها إلا إنها مؤشر جيد يدل على تحسن الواقع السياحي والمناخ التشريعي مما أثر بشكل كبير لتحقيق هذه الزيادة وهذا ما تؤكده المبالغ المالية أو النفقات السياحية التي شهدت هي الأخرى تزايداً مستمرا خلال الآونة الأخيرة، وهذا أيضاً يدل على إهتمام الحكومة الرامي إلى تحسين قطاع السياحة ودعمها لتصبح قطاعاً اقتصادياً بديلا لقطاع المحروقات .

**الجدول رقم(02-29): تطور الإيرادات السياحية في الجزائر للفترة بين 2005-2014**

**مليون دولار**

| السنوات | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 | 2009 | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| **الإيرادات السياحية** | *184.3* | *215.3* | *218.9* | *300* | 350 | 246 | 209 | 217 | 367 | 347 |

**المصدر :معطيات من مديرية السياحة .**

ويمكننا إيضاح حجم التطور الذي مس الإيرادات السياحية التي تدفقت للجزائر لنستطيع أن نتعرف على إمكانية وسبل تطويرها وتنميتها في حال ماكانت غير كافية وهذا لن يتأتى إلا من خلال المقارنة بين حجم النفقات السياحية التي تقابلها، فمن خلال الأرقام التي توضح ذلك نجد أن حجم الإيرادات السياحية التي حققتها الجزائر في الفترة مابين 2005و 2015.

**الشكل رقم (02-12): تطور حجم الإيرادات السياحية خلال الفترة 2005-2015**

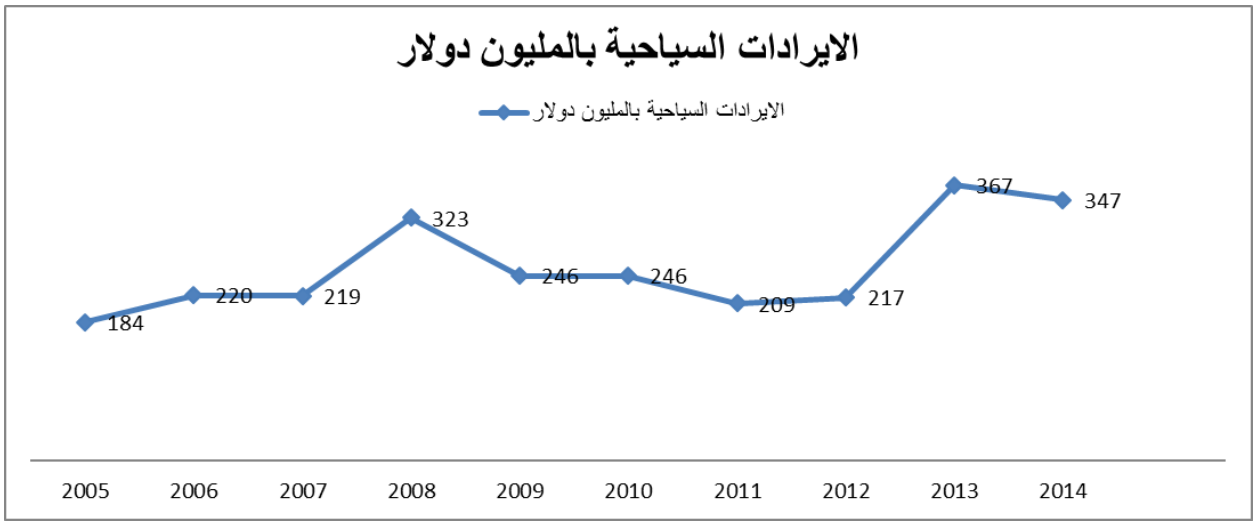


**المصدر :من إعداد الباحثة بناءا على:**

World Travel and Tourism Council Data, 2016World Development Indicators (WDI), November 2015

**الفرع الثاني: تطور مساهمة السياحية في تعزيز حجم الاستثمارات السياحية**

بالنظر إلى حجم الاستثمار الموجه للسياحة نجد أنه يمثل أو يدل على حجم الإهتمام بهذا القطاع ودليل على اعتباره رافداً مهما لعملية التنمية، حيث أن استغلال إمكانيات الصناعة السياحية يعد مؤشراً هاماً لتنمية السياحة بما في ذلك إنشاء الفنادق والمطاعم والأقطاب السياحية التي نصت عليها برامج التنمية المستدامة المختلفة بما في ذلك المخطط التوجيهي للتنمية السياحية .

ومن خلال البيانات التي تحصلنا عليها بهذا الخصوص نلاحظ أن حجم الاستثمارات السياحية في تزايد مستمر وبمعدل متزايد أيضاً خلال الفترة ما بين 2005 و2015 حيث سجلت الجزائر سنة 2005 مشاريع بقيمة 1.64 مليار دولار وتضاعف هذا المبلغ عدة مرات ليصل إلى 16089مليار دولار سنة 2015 وهذه الزيادة الكبيرة ترجع إلى حرص الجزائر على تحقيق هدفها الأساسي والاستراتيجي المتمثل في دعم قطاع السياحة وجعله قطاعا واعداً بديلا عن قطاع المحروقات من جهة، ومن جهة أخرى تحقيق تنمية مستدامة حقيقية تضمن تحقيق رفاهية المجتمع الجزائري وترقية وتطوير الاقتصاد وجعلها في مصاف الدول المتقدمة .

**الجدول رقم (02-30): تطور حجم الاستثمارات السياحية للفترة 2005-2015**

| السنوات | حجم الاستثمارات في القطاع السياحي مليار دولار |
|---|---|
| **2005** | 1.64 |
| **2006** | 1.84 |
| **2007** | 2.26 |
| **2008** | 2.08 |
| **2009** | 1.77 |
| **2010** | 1.554 |
| **2011** | 1.664 |
| **2012** | 1.774 |
| **2013** | 1.814 |
| **2014** | 1.991 |
| **2015** | 1.6089 |

**المصدر** :World Development Indicators (WDI), November 2015

World Travel and Tourism Council Data, 2016

ويجدر بنا في هذا المقام أن نشير إلى المبادرة التي قامت بها وزارة التخطيط العمراني والسياحة والصناعات التقليدية حيث ستنظم مع مجموعة توية تورز الطبعة الأولى من المعرض الدولي للاستثمار السياحي والتجهيزات توريزم انفست "تحت شعار السياحة الاقتصاد المستدام في الفترة الممتدة من 27 إلى 30سبتمبر 2017 بهدف تعزيز الاستثمار السياحي وهذا بحضور حوالي 250 من المشاركين المحليين والأجانب من عدة بلدان لديها خبرة كبيرة في السياحة مثل إسبانيا وإيطاليا وتونس والمغرب وتركيا والصين وبولندا واليونان .

ويأتي هذا اللقاء العالمي في إطار توجيهات السلطات العمومية على أساس الاستراتيجية الجديدة للتنمية السياحية لآفاق 2030 التي ترمي إلى تثمين الوجهة السياحية الجزائرية من خلال تطوير الاستثمار وتعزيزالشراكة بين القطاعين العام والخاص .

**الشكل رقم(02-13): شكل بياني يبين تطور حجم الاستثمارات في قطاع السياحة للفترة بين 2005 -2016**

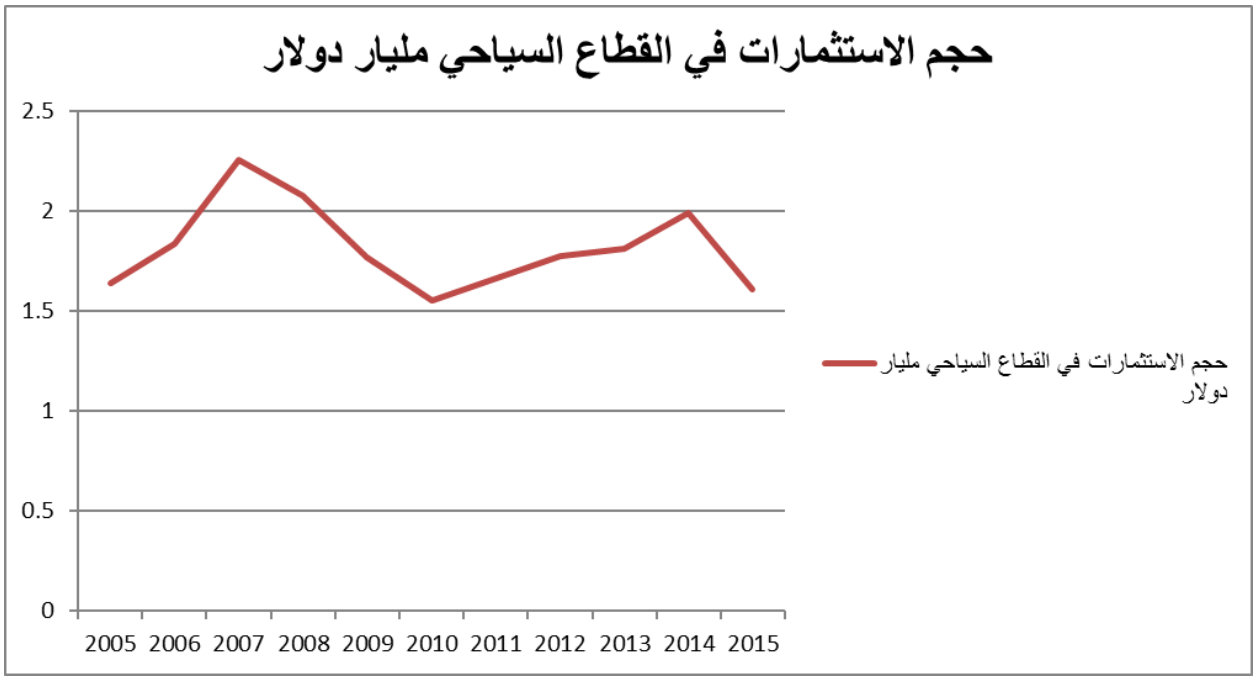


**المصدر** :من إعداد الباحثة بناء على معلومات من وزارة السياحة

## الفرع الثالث: مساهمة السياحة في ميزان المدفوعات للفترة 2000-2009

تعتبر السياحة مصدراً من مصادر الدخل الأجنبي لذا فان أهميتها الاقتصادية تقاس بدرجة تأثيرها على ميزان مدفوعات الدولة، ويتحدد هذا التأثير بالقيمة الصافية للميزان السياحي الذي يحسب بصافي العملية الحسابية بين المصروفات السياحية بما فيها الإنفاق على السياحة الخارجية وما تحققه من إيرادات سياحية بما فيها عائدات السياحة الوافدة إلى الدولة المستضيفة، وفيما يلي نبين وضعية الميزان السياحي للجزائر.

**الجدول رقم(02-31): تطور الميزان السياحي للجزائر خلال الفترة 2000-2009**

| السنوات | القيمة – مليون دولار – |
|---|---|
| **2000** | 91- |
| **2001** | 94- |
| **2002** | 137- |
| **2003** | 143- |
| **2004** | 162.4- |
| **2005** | -185.7 |
| **2006** | -165.4 |
| **2007** | -151.8 |
| **2008** | 94- |
| **2009** | -140 |

**المصدر: معطيات من بنك الجزائر**

نلاحظ من خلال البيانات الواردة أعلاه أن رصيد الميزان السياحي كان سالباً طوال فترة الدراسة أي أن المبالغ المنفقة في الخارج أكثر من المبالغ المحصل عليها كإيرادات من السياح الأجانب القادمين إلى الجزائر، الأمر الذي يؤثر على ميزان المدفوعات للدولة .

**الفرع الرابع: تطور الناتج المحلي الخام للسياحة في الجزائر2005-2015**

نلاحظ من خلال المنحنى البياني الذي يوضح قيم ما حققه الاقتصاد الجزائري كناتج محلي خام من قطاع السياحة أن هناك تطوراً وزيادة متذبذبة وغير مستمرة خلال الفترة بين 1999 و2011، حيث وصل إلى 1.5 % سنة 1999 وتزايد إلى إن شهد انخفاضا ملحوظا سنة 2003 ليعود بعدها للزيادة سنة 2006 ليبلغ 2.5%

وقد شهدت الفترة 2009 إلى 2011 انخفاضا وصل إلى 2.30 %.و مع هذا فان عائدات السياحة سجلت ارتفاعا مستمرا رجع إلى تزايد عدد السياح الوافدين إلى الجزائر اذ بلغت عائدات السياحة سنة 2011 ما قيمته 500 مليون دولار مقارنة مع سنة 2010 التي بلغت فيها العائدات 400 مليون دولار بمعدل نمو لعدد السياح بلغ15.67%.

**الشكل رقم(02-14): تطور مساهمة قطاع السياحة في الناتج المحلي الخام خارج قطاع المحروقات 2005-2015**

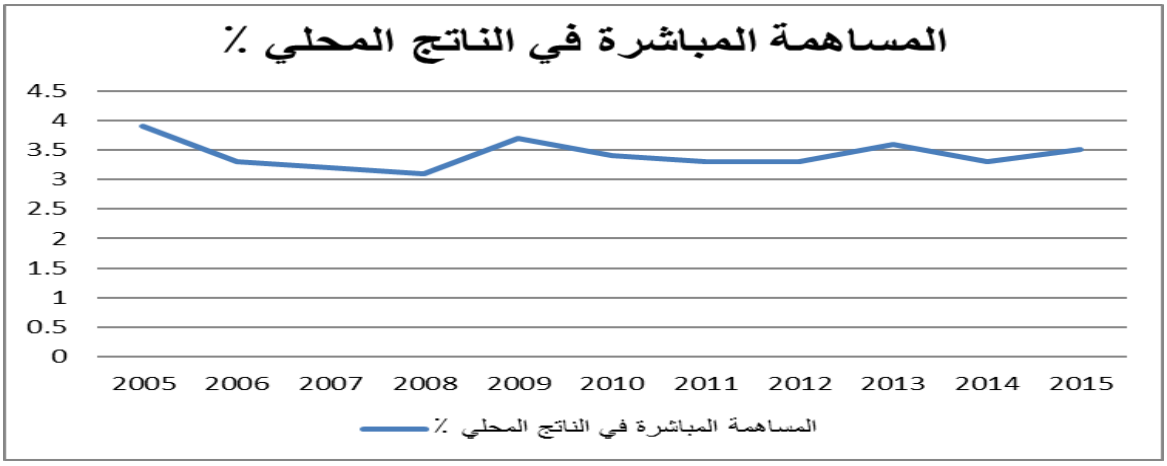


**المصدر**: من إعداد الباحثة بناءا على معلومات منwww.mta.gov.dz

وبالنظر إلى قيمة مساهمة قطاع السياحة في الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بالمتوسط العالمي الذي يبلغ 10% نجد أن الجزائر بعيدة كثيرا عن هذا المعدل فأحسن نسبة لها بلغت 2.5% والسبب في ذلك يرجع الى النظرة التحفظية والتخوف الذي طال القطاع السياحي في الجزائر في بعض الأحيان طوال السنوات الماضية الأمر الذي حال دون تطور وإزدهار الاقتصاد الجزائري لكن مع ذلك تحاول الحكومة تدارك التأخر الذي لحق بها ضمن المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية 2025SDAT.

وحسب إحصائيات أوضحها تقرير المجلس العالمي للسفر والسياحة سنة 2010 فإن القطاع السياحي يساهم بشكل مباشر في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 2.5 %وبشكل غير مباشر بنسبة تعادل 4.8 %وهو ما يعني إجمالي مساهمة ب 7.3 %كناتج قطاع السياحة من الناتج الإجمالي وهذا يجعل الجزائر مطالبة برفع هذه النسبة خصوصا وأنها مهددة بانتهاء عهد قطاع المحروقات الذي اعتمدت عليه لفترة طويلة من الزمن كما أنها تتمتع بإمكانيات ضخمة وعوامل جذب سياحي هامة مقارنة مع نظيراتها اللواتي سبقنها تقدما في مجال السياحة مثل دولة تونس المجاورة التي يتعدى نإتجها من السياحة 17.6 % من الناتج الإجمالي المحلي .

**الفرع الخامس: مساهمة السياحة في تشغيل اليد العاملة للفترة 2005-2015**

إن سعي الدولة الجزائرية إلى تقليص معدلات البطالة من الأهداف الكبرى التي سخرت لها جهودها بما يضمن تنمية المجتمع اجتماعياً واقتصادياً، فمؤشر توقع مناصب الشغل المتولدة عن النشاط السياحي يعكس مدى فاعلية ومساهمة قطاع السياحة في تحقيق التنمية المحلية والمستدامة بشكل خاص خصوصاً وأن المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية وضع توظيف 400000 منصب شغل سنة 2015 هدفا رئيسيا بين أولوياتها العامة .

**الجدول رقم (02-32): تطور حجم العمالة في القطاع السياحي بالجزائر للفترة 2005-2015**

| السنوات | العاملين المباشرين | أجمالي العاملين |
|---|---|---|
| **2005** | 258.9 | 528 |
| **2006** | 239 | 576.3 |
| **2007** | 225.4 | 546.2 |
| **2008** | 227.7 | 515 |
| **2009** | 269.2 | 593.2 |
| **2010** | 254.1 | 539.4 |
| **2011** | 266.6 | 535.4 |
| **2012** | 292.2 | 583 |
| **2013** | 321.4 | 634.5 |
| **2014** | 305.9 | 604.4 |
| **2015** | 327.3 | 628.3 |

**المصدر :معلومات من** ECONOMIC IMPACT 2016 WORLD, The World Travel & Tourism Counceil (WTTC) ; P 6, Delivered by http://www.wttc.org/

وإذا نظرنا إلى حجم العمالة التي توفرها المؤسسات السياحية بشكل مباشر وغير مباشر نجد أنها في تزايد مستمر رجع إلى زيادة الطلب على السياحة الذي شهد هو الأخر زيادة مستمرة خلال السنوات الأخيرة كما يوضحها الشكل التالي .

**الشكل رقم(02-15): تطور مساهمة السياحة في توفير مناصب الشغل للفترة بين 2005-2015**

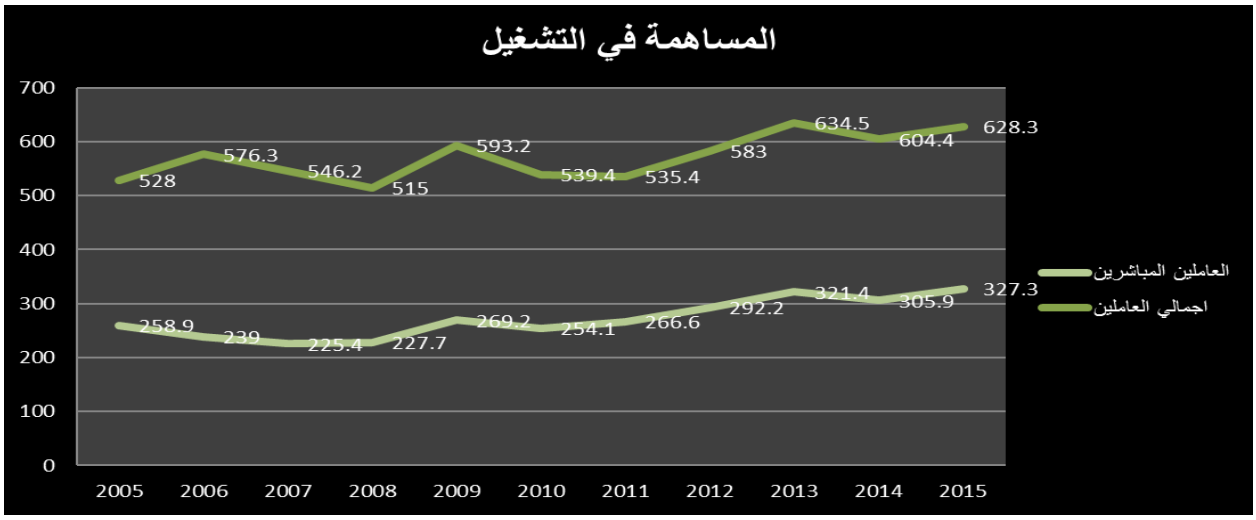


**المصدر** : الديوان الوطني للإحصائيات _الجزائر

**سادساً: تنافسية السفر والسياحة:**

تعتبر تنافسية السياحة والسفر من المؤشرات الهامة التي تبين القوة الاقتصادية التي يمثلها قطاع السياحة في وقتنا الحاضر، إذ أصبحت صناعة قائمة بذاتها واعتمدت عليها اقتصاديات الكثير من الدول حيث تمثل مصدرا رئيسيا لدخلها لما لها من أثر على النواحي الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية للمجتمعات والدول والقدرة على التحفيز الإيجابي لقطاعات أخرى لتحقيق اغراض التنمية المستدامة.

و فيما يلي سنتعرض إلى أهم مكونات مؤشر تنافسية السياحة والسفر

**الجدول رقم(02-33): مؤشر تنافسية السياحة والسفر لسنتي 2011- 2015**

**الترتيب ضمن 139 دولة**

| المؤشرات | 2011 | 2015 |
|---|---|---|
| التشريعات و القوانين | 118 | 121 |
| الاستدامة البيئية | 120 | 113 |
| الأمن والسلامة | 95 | 95 |
| الصحة والنظافة | 84 | 84 |
| أولويات السفر و السياحة | 130 | 139 |
| البنية التحتية للنقل الجوي | 103 | 113 |
| البنية التحتية للنقل البري و البحري | 105 | 121 |
| البنية التحتية للخدمات السياحية | 122 | 138 |
| البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات في القطاع | 107 | 105 |
| تنافسية الأسعار بالقطاع | 35 | 10 |
| الموارد البشرية وسوق العمل | 91 | 109 |
| الانفتاح الدولي | 129 | 137 |
| الموارد الطبيعية | 99 | 127 |
| الموارد الثقافية | 72 | 50 |

**المصدر**: تقرير تنافسية السياحة والسفر للدول العربية 2015،الصادر عن منتدى الاقتصاد العالمي دافوس، المنظمة العربية للسياحة، ماي 2015.

**و the travel & tourism competitivness report 2011world economic forum**

نلاحظ من خلال معطيات الجدول التي تبين ترتيب الجزائر ضمن الدول الأكثر تنافسية وهذا حسب مؤشر تنافسية السياحة والسفر أنه للأسف تحتل الجزائر مراتب متأخرة في كثير من المجالات الهامة مثل التشريعات والقوانين الانفتاح الدولي، البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات في القطاع، إضافة إلى البنية التحتية للخدمات السياحية مع تقدمها في بعض الأحيان في مجالات أخرى هامة مثل تنافسية الأسعار والموارد الثقافية والصحة والنظافة، وهذا سيقود بنا إلى ضرورة إعادة النظر من طرف الحكومة الجزائرية بمختلف هيئاتها ومسؤوليها في آليات تطوير السياحة خصوصاً وأنها تحت تهديد زوال النفط الذي يعد المورد الرئيسي للناتج الإجمالي الوطني لسنوات عديدة. وعليها أن تتدارك ذلك ضمن برنامجها أو مخطط السياحة التوجيهي لأفاق 2025.

## المطلب الثاني: ملامح إستراتيجية النهوض بقطاع السياحة في الجزائر آفاق 2025

من أجل تحسين قطاع السياحة وجعل الجزائر كغيرها من الدول النامية التي تميزت وتفوقت في احتلالها مراتب متقدمة بين الدول السياحية الكبرى قامت الحكومة باتخاذ العديد من السبل والآليات جسدت من خلالها الإستراتيجية السياحية الهادفة لذلك المتمثلة في المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية SDAT 2025، الذي يشكل الإطار الإستراتيجي المرجعي للسياسة السياحية في الجزائر وخلال هذا المبحث سنبحث إمكانية تحقيق الأهداف المسطرة مع الوقوف على أهم نقاط الضعف والقوة التي يتمتع بها البرنامج .

### الفرع الأول: الإصلاحات الحكومية لقطاع السياحة

قد بدأت الوزارة الوصية على قطاع السياحة خلال سنة 2000 في إعداد إستراتيجية من أجل تطوير قطاع السياحة في آفاق 2010، وخلصت إلى صياغتها النهائية سنة 2011 تحت عنوان:" مخطط أعمال للتنمية المستدامة للسياحة في الجزائر آفاق 2010"، وأدخلت تعديلات عليه فأصبح مشروعًا جديدا في آفاق 2013.

ومن أهداف هذا البرنامج[1] تثمين الطاقات الطبيعية والثقافية والدينية والحضارية، وتحسين نوعية الخدمات السياحية، وكذا إعادة الاعتبار للمؤسسات الفندقية والسياحية، والمساهمة في التنمية المحلية، والمحافظة على البيئة والفضاءات الحسنة لتوسع السياحة البيئية هذا بالإضافة إلى تلبية حاجات الطلب الوطني المتزيد باستمرار، قصد تقليص عدد المتوجهين إلى الخارج لقضاء العطل، وكذا زيادة التدفقات السياحية، فالتدفقات السياحية خلال الفترة 2008 و2013 تم الحصول عليها بتطبيق نسبة نمو متوسط التدفقات عند بداية العشرية 10%، أعيد تعديلها سنويًا بنصف نقطة 0.5 % ابتداءً من سنة 2008 ، وبناءً على التقديرات السابقة والاستقرار المرحلي لدخول

[1]- وزارة السياحة، تطور قطاع السياسة للعشرية 2004-2013، ص 12.

السياح الأجانب، فإن عدد السياح المرتقبين في 2013 سيقارب 3.100.000 سائح، منهم 1900.000 سائح أجنبي.

وقد إهتم هذا المخطط برفع طاقات الإيواء عبر المرحلة الممتدة ما بين 2004 و2007، والمرحلة ما بين 2008 و2013 كما يلي:

**1- المرحلة ما بين 2004-2007**:

إنجاز حوالي 55000 سرير، بطاقة سنوية تصل إلى حدود 13750 سرير تدخل حيز الاستغلال، وتم تسجيل 387 مشروع في طور الإنجاز، إذ بلغت نسبة الإنجاز بحوالي 75 %، وبطاقة إيواء تقديرية في حدود 38000 سرير.

**2- المرحلة ما بين 2008-2013**:

تم تسجيل طاقة إيواء ستكون أكثر من 60000 سرير، المتوسط سنوي قدره 10000 سرير، ومنه إضافة إلى 72000 سرير التي تم إحصاءها في نهاية 2002، والطاقات التي تم توقعها للمرحلة 2004-2017 هي 55000 سرير، والمرحلة الممتدة بين 2008 و2013 هي 60000 سرير، أي بمجموع كلي قدره 187000 سرير في آفاق 2013.

وفيما يخص الاستثمار السياحي الذي سخرته الحكومة لتحقيق ذلك في المرحلة ما بين 2004 و2013 فقد يصل إلى نحو232.5 مليون دينار جزائري، وأهم إجراءات دعم الاستثمار السياحي آفاق 2013 تتمثل فيما يلي:

**أ- التهيئة والتحكم في القطاع السياحي**: يتم تهيئة والتحكم في العقار السياحي من خلال مواصلة ودعم الأعمال التي تم انجازها خلال الفترة 2002 و2003، والتي تمثلت في الانجازات التالي:

- استحداث القطاع لنصوص قانونية متعلقة بالتنمية المستدامة، كالقانون رقم 01/03 المتعلق بالتنمية المستدامة للسياحة، الذي صدر في 17 فيفري 2003[1].

- المساهمة في التنمية والتوازن الجهوي والمحافظة على البيئة، وتنويع العرض السياحي، والعمل على رفع الإيرادات السياحية.

**ب- قانون متعلق باستغلال الشواطئ**: ويهدف إلى تثمين وحماية الشواطئ للاستفادة منها، وتوفير شروط تنمية منسجمة ومتوازنة، مع تحديد نظام تسلية مدمج ومنسجم مع النشاطات السياحية الشاطئية.

[1]- الجريدة الرسمية رقم 11 الصادرة في 2003/02/19.

**ج- قانون متعلق بمناطق التوسع السياحي والمواقع السياحية:** جاء القانون رقم 03-03 المؤرخ في 2003/02/19، والمتعلق باستغلال الشواطئ بما يلي:

- مناطق التوسع السياحي، وهي كل منطقة أو امتداد من الإقليم يتمتع بصفات أو خصائص طبيعية، وثقافية، وبشرية، وإبداعية، مناسبة للسياحة مؤهلة لإقامة أو تنمية منشأة سياحية، يمكن استغلالها في تنشيط أوجعل السياحة ذات المردودية أكثر.

- الموقع السياحي، فكل موقع أومنظر يتميز بجاذبية سياحية، بمظهره الخلاب أوبما يحتوي عليه من عجائب أو خصائص طبيعية، أوبناءات مشيدة عليه.

- منطقة محمية، وهي جزء من منطقة التوسع السياحي أوموقع سياحي.

وفي آفاق 2025، تخطط الوزارة الوصية إلى استقبال 11 مليون سائح، وهدا ما يتطلب استراتيجية حكيمة من أجل جعل الجزائر مقصد سياحي من الدرجة الأولى، إن اختيار هده الفترة الزمنية لم تحدد عفويًا بل لا بد من أخذ الوقت الكافي، من أجل تشجيع الشراكة مع ذوي الخبرات الواسعة في الجزائر وعبر العالم، والذين يريدون الاستثمار في الجزائر في ميدان السياحة، بفضل ما جاءت به الترتيبات القانونية من آليات وبرامج جد مغرية معمول بها حاليًا في بلادنا.

**الفرع الثاني :تعريف المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية 2025**

في ظل التحديات الراهنة التي يعيشها اقتصاد الجزائر عموما وقطاع السياحة خصوصا والتي على رأسها تبعيتها لقطاع المحروقات وضعف تنوع الناتج المحلي الإجمالي وإرتفاع فاتورة الواردات وغيرها هذا من جهة، أما من جهة أخرى فنجد أن الجزائر تتمتع بمقومات وإمكانيات سياحية هائلة تجعل منها بلداً جذاباً يحتل المراتب الأولى بالإضافة إلى موارد طبيعية وبشرية ذات أهمية كبيرة في النهوض بالاقتصاد الجزائري، وتعد إرادة الجزائر في إستراتيجية التنمية السياحية خير مثال عن ذلك.

**أولاً: تعريف المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية SDAT**

إن المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية (SDAT 2030) يعد جزءا لا يتجزأ من المخطط الوطني لتهيئة الإقليم (SNAT 2030) المنصوص عليه في القانون رقم 20-01المؤرخ في 2001/12/12 المتعلق بتهيئة الإقليم والتنمية المستدامة، وهو المخطط الذي تستمد الدولة من خلاله مشروعها السياحي الإقليمي مع آفاق 2030، وتعلنه إلى كافة الفاعلين والمتعاملين وكافة قطاعات الأنشطة والجماعات المحلية.

ويعتبر المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية الإطار الإستراتيجي المرجعي للسلسة السياحية للجزائر، وبالتالي تعلن الدولة من خلاله عما يلي:

**أ–** نظرتها للتنمية السياحية الوطنية في مختلف الآفاق على المدى القصير (2009)، المدى المتوسط (2015) والمدى الطويل (2025) في إطار التنمية المستدامة، وهذا قصد جعل الجزائر بلدا مستقلا للسواح.

**ب–** تحديد أولويات إنجازه وتوضيح شروط تحقيقه.

وبالتالي يعتبر هذا المخطط أداة تجسيد إرادة الدولة في تثمين القدرة الثقافية والتاريخية للبلاد، ووضعها في خدمة التحول السياحي للجزائر، قصد الارتقاء بها إلى مستوى وجهة الامتياز في المنطقة الأورو متوسطية، ويعتبر كذلك تتويج ناضج لمسار طويل من البحث، التحقيقات، الدراسات، الخبرات والاستشارات[1]، وبالتالي فهو نتيجة عمل فكري كبير ولاستشارة واسعة بمشاركة المتعاملين الوطنيين، المحليين العموميين والخواص[2].

**ثانيا :المخطط الوطني للتهيئة الإقليمية مشروع دولة:**

يظهر المخطط الوطني للتهيئة الإقليمية كيفية اعتزام الدولة في إطار التنمية المستدامة ضمان التوازن الثلاثي للعدالة الاجتماعية، الفعالية الاقتصادية والدعم الايكولوجي على مستوى كل مناطق البلاد بالنسبة ل 20 سنة القادمة، ويرمي المخطط الوطني للتهيئة الإقليمية في سياق الشمولية والتنافسية على المستوى العالمي إلى إدماج الجزائر في فضاءاتها الطبيعية للانتماء والتطور، بالإضافة إلى أنه يضمن الانفتاح الاقتصادي، وبالتالي ترقية الهوية الوطنية في كامل تنوعها، ويعتمد هذا المخطط على العناصر ذات الحجم أو المصلحة الوطنية، وتشكل الخطوط الرئيسية الخمسة (05) لهذا المخطط التوجهات الإستراتيجية وتستجيب للرهانات الكبرى لتنمية الإقليم، كما ترمي بصفة متزامنة ومنسقة إلى:

- ضمان إقليم مستدام؛
- خلق حركية إعادة التوازن الإقليمي؛
- ضمان جاذبية وتنافسية الإقليم؛
- تحقيق العدالة الإقليمية؛

[1] وزارة تهيئة الإقليم، البيئة والسياحة، الكتاب رقم (03): الأقطاب السياحية السبعة للامتياز، 2008، ص03.

[2] Ministère de l'Aménagement du Territoire de l'Environnement et u Tourisme, Livre 3, Les sept pôles touristiques d'excellence POT, 2008, p03.

- ضمان حكم إقليمي راشد.

يهدف المخطط الوطني للتهيئة الإقليمية إلى الإنجاز العلمي بخطوط الخمسة الرئيسية والتي تتمثل في مجموعة من البرامج لتهيئة الإقليم كما يلي[1]:

**الخط التوجيهي الأول:**

ويهدف إلى إقليم مستدام، وذلك من خلال خمسة برامج للعمل الإقليمي وهي:

- برنامج عمل إقليمي أول: يهدف إلى ديمومة المورد المائي؛
- برنامج عمل إقليمي ثاني: يهدف إلى المحافظة على التربة ومحاربة التصحر؛
- برنامج عمل إقليمي ثالث: يخص الأنظمة البيئية؛
- برنامج عمل إقليمي رابع: وخاص بالمخاطر الكبرى؛
- برنامج عمل إقليمي خامس: ويهدف إلى حماية التراث الثقافي.

**الخط التوجيهي الثاني:**

وهو يهدف إلى خلق حركية إعادة التوازن الإقليمي من خلال:

- برنامج عمل إقليمي سادس: فرملة التوسع نحو الساحل وتوازنه؛
- برنامج عمل إقليمي سابع: خيار الهضاب العليا؛
- برنامج عمل إقليمي ثامن: خيار تنمية الجنوب؛
- برنامج عمل إقليمي تاسع: إعادة الموقعة الصناعية والإدارية؛
- برنامج عمل إقليمي عاشر: نظام حضري متسلسل ومفصل.

**الخط التوجيهي الثالث:**

ويهدف إلى ضمان جاذبية وتنافسية الأقاليم من خلال:

- برنامج عمل إقليمي الحادي عشر: عصرنة وتشبيك هياكل الأشغال العمومية النقل، الإمداد والاتصال؛

[1] Ibid, p05.

- برنامج عمل إقليمي الثاني عشر: نحو عواصم المدن؛
- برنامج عمل إقليمي الثالث عشر: أقطاب التنافسية والامتياز؛
- برنامج عمل إقليمي الرابع عشر: الفضاءات الجديدة؛
- برنامج إقليمي الخامس عشر: التنمية المحلية؛
- برنامج عمل إقليمي السادس عشر: الانفتاح الدولي للأقاليم.

**الخط التوجيهي الرابع:**

تحقيق العدالة الإقليمية من خلال:

- برنامج عمل إقليمي الثامن عشر: التجديد الحضري وسياسة المدينة؛
- برنامج عمل إقليمي التاسع عشر: التجديد الريفي؛
- برنامج عمل إقليمي العشرون: استدراك وتأهيل المناطق ذات العوائق.

**الخط التوجيهي الخامس**

ضمان حكم إقليمي راشد يندرج هذا الخط التوجيهي في إطار المخطط الوطني للتهيئة الإقليمية آفاق 2025، وذلك وفق منطق الشراكة، بالإضافة إلى وظائف التحكم والضبط، حيث تضطلع الدولة بسياسات عمومية قوية، قادرة على ضمان مستوى عالي من التضامن القضائي والإقليمي.

**ثالثا: مكانة وموقع المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية من المخطط الوطني للتهيئة الإقليمية:**

يعتبر المخطط الوطني للتهيئة السياحية جزء من المخطط الوطني للتهيئة الإقليمية، كما يوضحه الشكل التالي.

**الشكل رقم (02-16): مكانة المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية من المخطط الوطني للتهيئة الإقليمية**

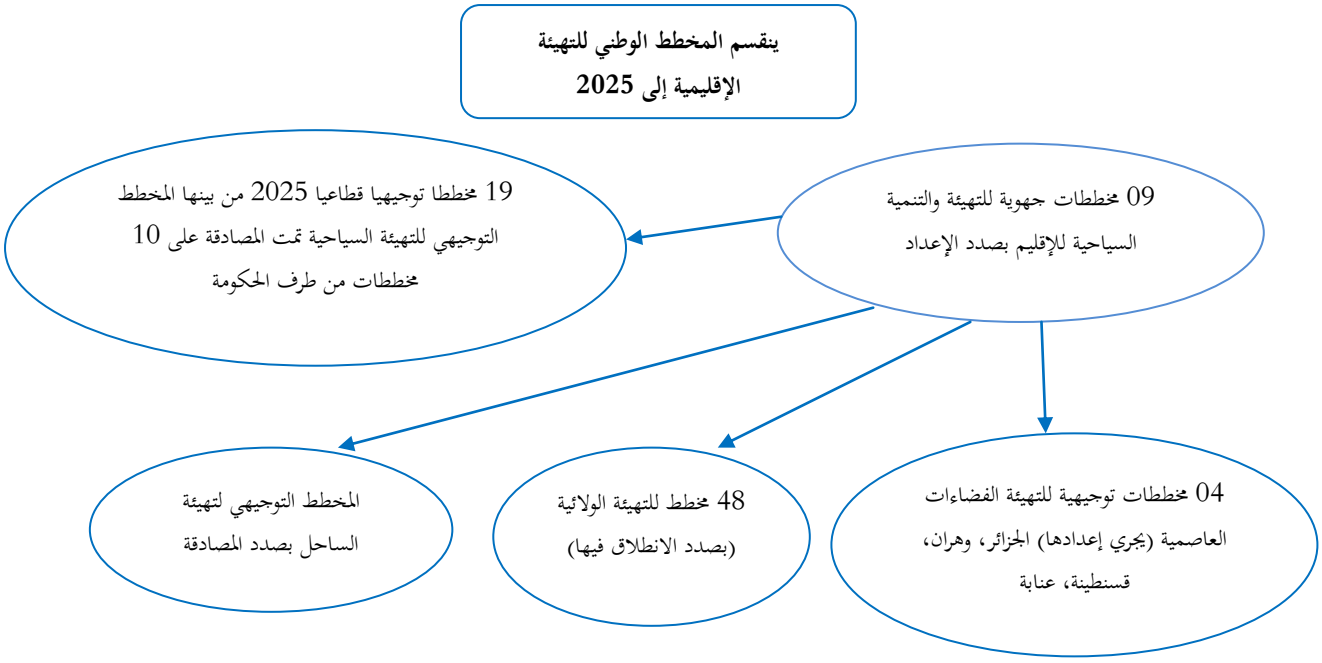


**Source :** Ministère de l'Aménagement du Territoire de l'Environnement et u Tourisme, Livre 1, Le diagnostic : audit du Tourisme Alger, 2008, p12.

يتضح من خلال الشكل أعلاه أن المخطط الوطني للتهيئة الإقليمية يتكون من 19 مخططاً توجيهياً وهذا في آفاق سنة 2025، ويشكل المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية إحدى هذه المخططات (19) عشر، إذ صادقت الحكومة على 10 مخططات من أصل 19 عشر مخطط.

**الفرع الثالث: أهداف المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية لآفاق 2025**

لقد سعت الجزائر إلى جعل مدنها تتمتع بتنافسية سياحية عالية يتوافد عليها السواح من مختلف دول العالم وقد رسمت لذلك الأهداف التالية خلال الفترة الممتدة ما بين 2008 والى 2025.

**أولا :الأهداف النوعية للمخطط 2025:**

إن رغبة القائمين على رسم إستراتيجية مناسبة لجعل الجزائر قبلة للسياح ورائدة في مجال السياحة جعلت منهم يتواضعون في وضع الأهداف التي يمكن تحقيقها خصوصا وان الجزائر تحتاج إلى الكثير من الجهود لبلوغ هدفها، لذا جاءت الأهداف النوعية عبارة عن مؤشرات عامة و مستقبلية ومنها نذكر :

-ترقية اقتصاد بديل أو مكمل لقطاع المحروقات؛

-تحقيق التوازنات الكبرى و الانعكاس الايجابي على القطاعات الأخرى؛

-تثمين صورة الجزائر دوليا ،من خلال تكثيف الترويج و الإشهار نحو الدول المصدرة للسياح نحو الجزائر؛

-تثمين التراث التاريخي و الثقافي و الشعائري؛

-التوفيق الدائم بين ترقية السياحة والمحافظة على البيئة.

والشكل التالي يمكننا من خلاله تبيان او تجسيد تلك الأهداف

**الشكل رقم (02-17): الأهداف الخمسة ل.م.ت.ت.س(SDAT2025).**

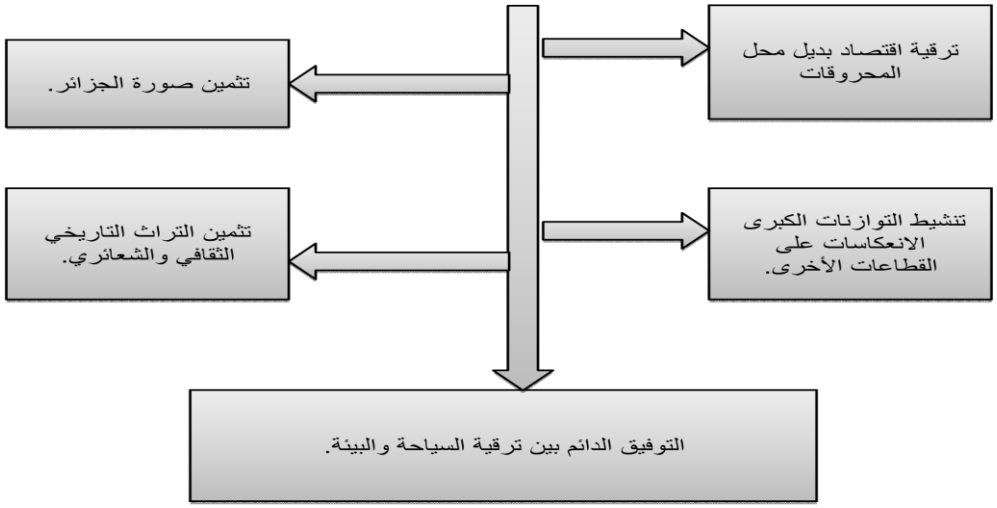


المصدر:

Ministère de l'Aménagement du territoire ,de l'environnement et du tourisme livre 01,op-cit,p24.

**ثانيا :الأهداف المادية للمخطط :**

لقد ترجمت الجزائر طموحها في احتلالها مرتبة متقدمة بين الدول السياحية الكبرى في مخططها التوجيهي للتهيئة السياحية وحددت بذلك معالمه من خلال الأهداف المادية والنقدية للمرحلة الأولى 2008-2015 التي ترمي إلى تلبية الطلب الدولي والطلب الوطني الذي تنتظر وان يفوق11 مليون سائح سنة 2025.

- إن هدف الجزائر في آفاق 2015 هو استقبال 2.5 مليون سائح وعليه لابد توفير 75000 سرير من النوعية الجيدة
- هدف الأقطاب ذات الأولوية تحقيق ما يقارب نصف قدرة الاستقبال المتوقع اي 40000 سرير بمقاس دولي منها 30000 من الطراز الرفيع في المدى القصير و 100000 سرير إضافي في المدى المتوسط .
- خلق 400000 منصب شغل بشكل كبير و غير مباشر.

**ثالثا :الأهداف النقدية للمخطط 2025:**

إنطلاقاً مما حددته الجزائر من أهداف مادية وضعت وقدرت ما يقارب 2.5 مليار دولار أمريكي كاستثمارات عمومية وخاصة وذلك للفترة الممتدة مابين سنة 2008 و2015.

وقد تراوح الاستثمار المادي وغير المادي الاجمالي نحو 60000 دولار أمريكي لكل سرير منها 55000 دولار استثمارات مادية والباقي ويقدر ب5000دولار كاستثمارات غير مادية .

ومن أجل توفير 40000 سرير التي خطط لتوفيرها في الأقطاب السياحية السبعة للامتياز يتوقع أن يرتفع المبلغ المخصص للاستثمار ليصل إلى 3.5مليون دولار أمريكي سنويا وهذا ليعوض العجز البنيوي الحالي .

وفيما يلي بيان لخطة الجزائر للفترة مابين 2008-2015 بالارقام .

**الجدول رقم(02-34): خطة الأعمال بالأرقام و الأهداف لغاية 2015**

| السنة | 2008 | 2015 | المضاعف |
|---|---|---|---|
| **عدد السياح** | 1.7مليون | 2.5 مليون | 1.47* |
| **عدد الأسرة** | 84869 يعاد تأهيلها | 75000 سرير فخم | 159868*1.8* |
| **المساهمة في الناتج المحلي الخام** | %1.7 | %3 | 1.3* |
| **إيرادات (مليون دولار)** | 250 | 1500الى 2000 | 7* الى 9 |
| **مناصب الشغل** | 200000 | 400000 م وغ م | 2* |
| **تكوين مقاعد بيداغوجية** | 51200 | 91600 | 142700 |

**المصدر**: المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية برنامج الاعمال ذات الأولوية، ص 180.

**الفرع الرابع: مرتكزات المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية**

يرتكز مخطط التهيئة السياحية التوجيهي لآفاق 2025 على خمسة ميكانيزمات أساسية *حاولت الهيئات المسؤولة عن القطاع من خلالها إلى تنمية وتطوير السياحة الجزائرية وجعلها قطاعا واعداً تعتمد عليه في تحقيق أهدافها الإستراتيجية التي في مقدمتها تنمية حقيقية مستدامة تضمن بها للأجيال القادمة حقهم من ثروات موارد البلد الجميل الذي يتمتع بإمكانات سياحية كبيرة إن صح التعبير عوامل جذب كبيرة.

**أولا :مخطط وجهة الجزائر:**

من أجل تعزيز جاذبية وجهة الجزائر بالتموقع بالصورة الجيدة على مستوى الأسواق المطلوب المحافظة عليها والفئات السكانية المستهدفة، تم تحديد سبعة اقطاب سياحية تتمثل فيمايلي:

**ثانيا : الأقطاب السياحية للإمتياز :**

يمثل القطب السياحي تركيبة من العرض السياحي للامتياز في رقعة جغرافية معينة مزودة بتجهيزات الإقامة، التسلية، الأنشطة السياحية والدورات السياحية، بالتعاون مع مشاريع التنمية المحلية، ويستجيب لطلب السوق ويتمتع

بالاستقلالية، ومتعدد الأقطاب، يدمج المنطق الاجتماعي، الثقافي، الإقليمي، التجاري، مع الأخذ بعين الاعتبار توقعات طلبات السوق؛ وقد حدد المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية في هذا الإطار، سبعة أقطاب سياحية للامتياز هي:

- **القطب السياحي للامتياز شمال شرق:** ويشمل كل من عنابة، الطارف، سكيكدة، قالمة، تبسة، سوق أهراس؛
- **القطب السياحي للامتياز شمال وسط:** الجزائر، تيبازة، بومرداس، البليدة، الشلف، عين الدفلة، البويرة، بجاية، تيزي وزو؛
- **القطب السياحي للامتياز شمال غرب:** مستغانم، وهران، عين تموشنت، تلمسان، معسكر، سيدي بلعباس، غيلزان؛
- **القطب السياحي للامتياز جنوب شرق:** الواحات، غرداية، بسكرة، الوادي، المنيعة؛
- **القطب السياحي للامتياز جنوب غرب:** توات، القرارة، طرق القصور: أدرار، تيميمون، بشار؛
- **القطب السياحي للامتياز الجنوب الكبير:** طاسيلي، إليزي، جانت؛
- **القطب السياحي للامتياز الجنوب الكبير:** أدرار، تمنراست.

ويتشكل كل قطب من الأقطاب السبعة من عدة مركبات تستدعي وضعها في تكامل وفقا لقدراتها، بحيث تستجيب لتوقعات مختلف أنواع الزبائن، وهذا بتوفير منتوجات سياحية متعددة ومتنوعة (سياحة صحراوية، سياحة لاستجمام، سياحة علاجية وصحية)، وستسمح هذه الأقطاب السياحية للامتياز ببروز تنوع سياحي على كافة الإقليم وتستخدم كنقطة ارتكاز وكقاطرة للتطور السياحي، إن الهدف المتوقع من بناء هذه الأقطاب هو تحريك الدافع الذي يسهل الانتشار السياحي في كافة التراب الوطني، عبر إنشاء مجموعة من القرى السياحية للامتياز تشجع على تنمية مستدامة للقطاع.

**الشكل رقم(02-18): الأهداف الخمسة للأقطاب السياحية السبعة**

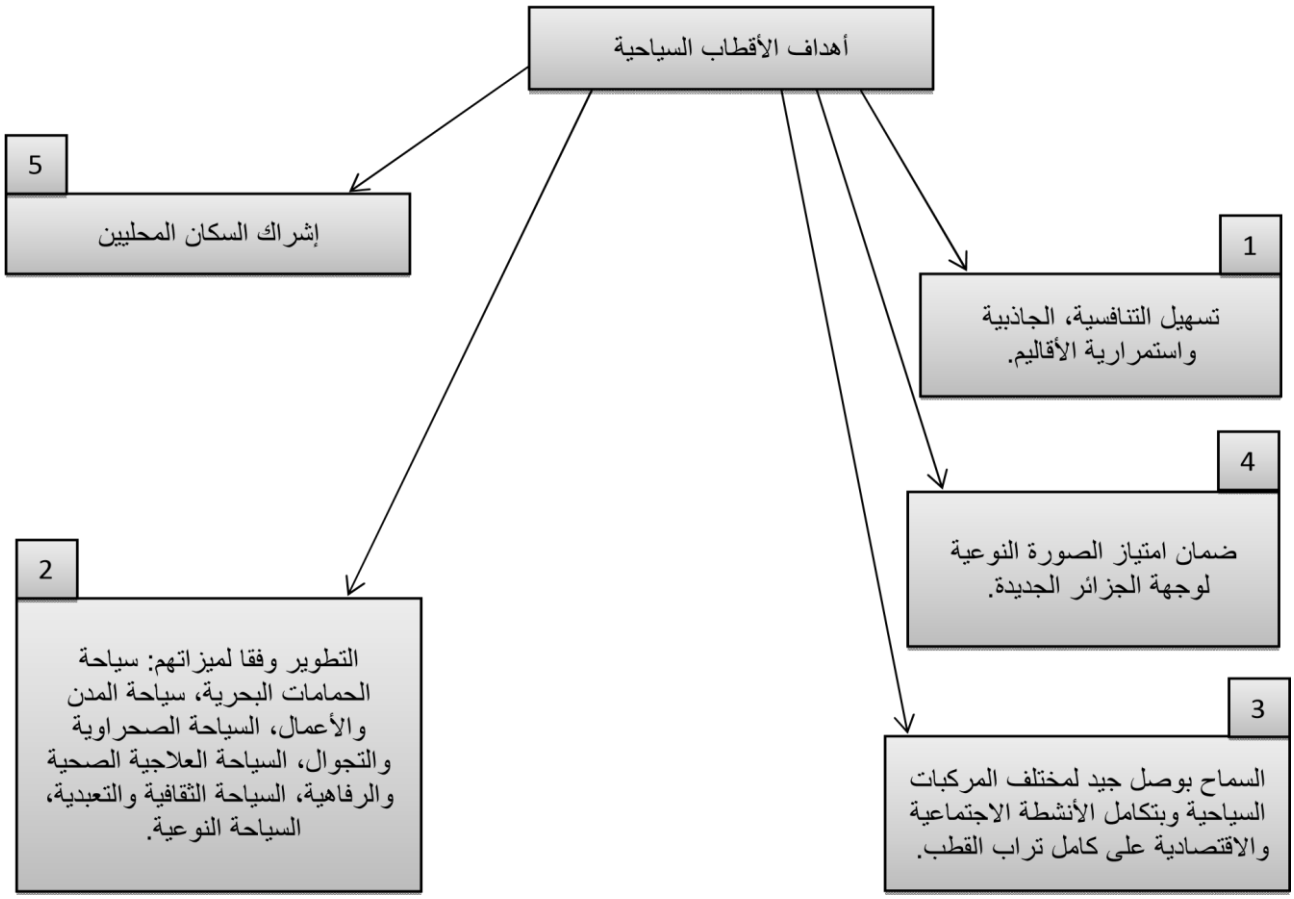


Ministère de l'Aménagement du territoire ,de l'environnement et du tourisme ,livre02, Le diagnostic : audit du Tourisme Alger, 2008 ,p45

**ثالثا :مخطط النوعية السياحية:**

لقد أصبحت النوعية اليوم مطلباً ضرورياً في الدول السياحية الكبيرة، إنها الفلسفة التي جعلت مخطط السياحة يرمي إلى تطوير نوعية العرض السياحي الوطني فهو يرتكز على التكوين والتعليم، كما يدرج تكنولوجيات الإعلام والاتصال في تناسق مع تطور المنتوج السياحي في العالم.

فالمخطط النوعي للسياحة يشمل:

- تحسين النوعية وتطوير العرض السياحي؛
- منح رؤية جديدة للمحترفين؛
- حث المتعاملين في السياحة على العمل بإجراءات النوعية؛

- نشر صورة الجزائر وترقيتها كوجهة نوعية.

وقصد الاستجابة للأهداف المادية والنقدية في مخطط الأعمال 2025، أصبح تكوين العنصر البشري أمراً ضرورياً، وعلى هذا الأساس حدد المخطط ثلاثة أهداف إستراتيجية للتكوين، قصد تحفيز الجزائر سياحيا في آفاق 2025تتجسد في الاتي :

- ضمان الميزة التنافسية للبرامج البيداغوجية، وتأهيل المؤطرين البيداغوجيين بمدارس السياحة؛
- إعداد مقاييس الامتياز للتربية والتكوين السياحي؛
- الابتكار واستعمال تكنولوجيات الإعلام والاتصال في مخطط النوعية السياحية.

**رابعاً: مخطط الشراكة العمومية – الخاصة:**

لا يمكننا تصور تنمية دائمة لسياحة دون تعاون فعال بين القطاع العمومي والخاص، ويمكن الحديث عن الشراكة العمومية –الخاصة عندما يتحرك المتعاملون العموميون والخواص سوية للاستجابة للطلب الجماعي للمنتجات السياحية.

وعلى هذا الأساس يسعى مخطط الشراكة العمومية–الخاصة، إلى خلق روابط بين مختلف الفاعلين في العملية السياحية سواء كانوا عموميين أو خواص، وذلك من أجل مواجهة المنافسة الأجنبية وتحقيق منتوج سياحي نوعي، وجعل الواجهة الجزائرية أكثر جاذبية وتنافسية، لبل وغ مستوى نضج سياحي يرقى بالجزائر إلى مصاف البلدان السياحية الأكثر تفضيلا.

**خامساً: مخطط تمويل السياحة:**

نظراً لكون السياحة تتطلب استثمارات ضخمة من جهة، وكونها ذات عوائد بطيئة من جهة أخرى، فإن المخطط التوجيهي لتهيئة السياحة لافاق 2025 جاء لمعالجة هذه المعادلة الصعبة، من خلال دعم ومرافقة الشريك المرقى أو المطور.

أما عن محتوى مخطط تمويل السياحة، فالأمر يتعلق بـ:

- مرافقة المستثمرين المرقين وأصحاب المشاريع بالمساعدة في اتخاذ القرار، في تقدير المخاطر وفي تمويل عتاد الاستغلال؛
- تخفيف إجراءات منح القروض البنكية؛

- التمديد في مدة القرض؛
- الدعم ومرافقة المؤسسات المعدة لاحتياجات المؤسسات السياحية وأصحاب المشاريع؛ من خلال: نظام مرافقة مالي، مساعدات للتكوين، تشجيع شامل للنوعية، إنشاء أداة جديدة لتمويل الاستثمارات السياحية مثل إنشاء بنك الاستثمار السياحي.

ويمكننا من خلال الشكل أدناه توضيح مدى تفاعل أو تكامل الركائز الخمس للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية تحت مسمى الحركيات الخمس لأنه بتفاعلها ونجاعتها يمكن للجزائر أن تضمن قطاعاً سياحياً قوياً تنافسياً وقادر على تحقيق التنمية المستدامة التي تطمح للوصول إليها .

**الشكل رقم(02-19): الحركيات الخمس للتفعيل السياحي.**

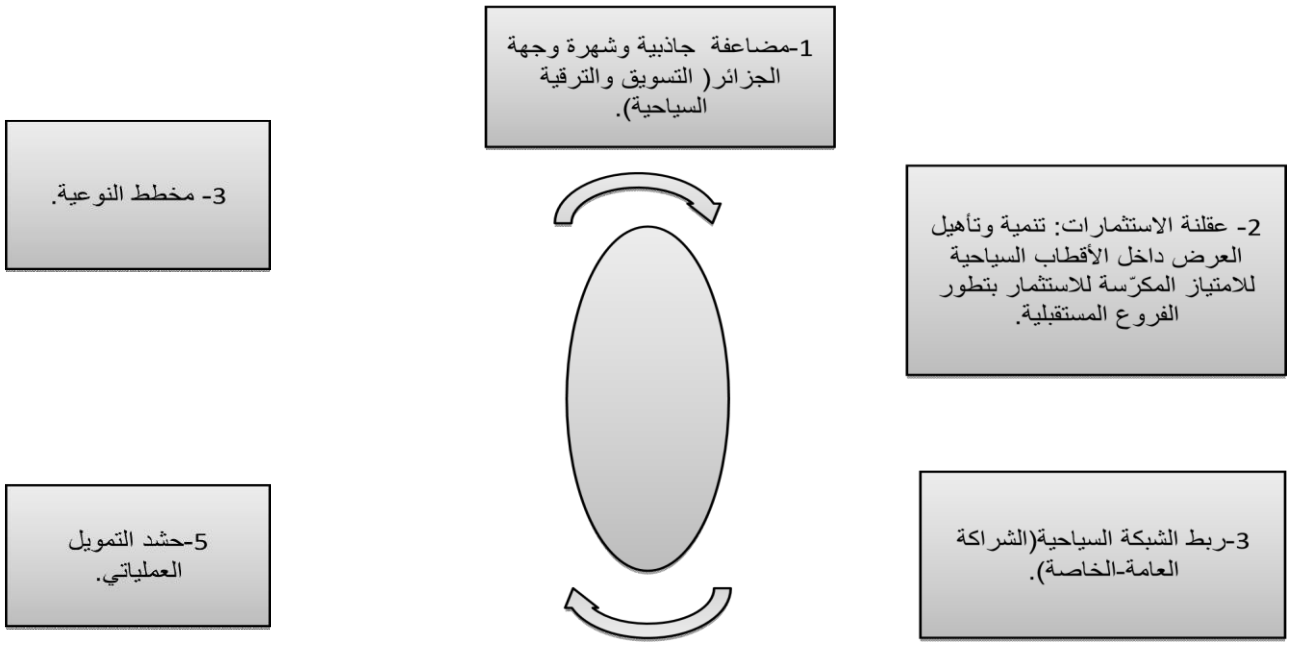


Ministère de l'Aménagement du territoire ,de l'environnement et du tourisme ,livre02,op-cit,p21.

## المطلب الثالث: تحديات و رهانات تطبيق المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية آفاق 2025

إن إرساء ركائز صناعة سياحية جزائرية قوية تتمتع بتنافسية عالية أمر في غاية الأهمية ويحتاج إلى الكثير من الجهود الكفيلة بتذليل الصعوبات التي تعترض تطبيق مخطط التهيئة السياحية لآفاق 2025 الذي سطرت له .كما وأن عليها أن تأخذ بعين الاعتبار التحديات التي تواجه تطبيقه .

**الفرع الأول : تحديات تطبيق المخطط التوجيهي 2025**

إن القطاع السياحي في الجزائر رغم ما يتمتع به من إمكانيات سياحية كبيرة و رغم التأخر الذي سجله في مجال البنية الفوقية والإشهار و الترويج الراجع أساساً لعدم صرامة التشريعات والعمل على تنفيذها بقيت السياحة تراوح مكانها لفترة طويلة من الزمن، إلا أن المخطط الجديد الرامي إلى تنمية سياحية مستدامة تضمن للجزائر قطاعاً سياحياً واعداً بديلا عن قطاع المحروقات سيحقق للجزائر ما كانت تطمح إليه لكن ذلك لن يكون إلا بمراعاة التحديات التالية :

**أ–على صعيد الفضاء الرأسمال البيئي:** تتواجد على الإقليم خمسة أنظمة بيئية غنية ذات طبيعة مختلفة (الساحل، السهوب الجبال نظام الواحات والنظام الصحراوي )، يتعين حمايتها في إطار التنمية المستدامة .

**ب–على الصعيد الاقتصادي:** يتعين على الجزائر من خلال انفتاحها الاقتصادي في إطار المنظمة العالمية للتجارة.

و الشراكة الاورو متوسطية، أو الاندماج الجهوي في القارة الإفريقية أن تستفيد من الفرص المتاحة .

ج–**على الصعيد الاجتماعي:** تتعلق التحديات التي يتعين مواجهتها بقدرة البلاد على تقديم منتجات سياحية متكيفة مع حاجيات الشباب، وتوفر لهم وظائف دائمة وعائدات وتأهيل وتكوين لأفراد المجتمع .

–**على صعيد الموارد البشرية** :من خلال تحسيس المواطن بالمشاركة في ترقية السياحة، وتكوين وتأهيل مجمل شبكة وجهة الجزائر .

**الفرع الثاني: تنفيذ المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية–المخطط العملي–:**

من أجل العمل على تنفيذ المخطط التوجيهي للتنمية السياحية لافاق 2025 سيتم الشروع في تفعيل الأثر السياحي بدفع المشاريع ذات الأولوية في المخطط الاستراتيجي من طرف SDAT 2025 من خلال الاهتمام بالآتي

- الاستثمارات السياحية الوطنية.
- فنادق الشبكة: عدد الأسّرة بجميع أنواعها 386.29 سرير .
- القرى السياحية للامتياز(VTE) والأرضيات الجديدة المتكاملة والمخصصة للتوسع السياحي.

والجدول التالي يوضح قدرة الايواء الفندقي المسطّر في هذا البرنامج.

**الجدول رقم(02-35): توقع قدرة الإيواء الفندقي في الأقطاب السياحية للامتياز 2008-2015.**

| القطب السياحي للامتياز | عدد أسّرة الفنادق (جميع الفئات) | عدد القرى السياحية | اجمالي عدد الأسّرة |
|---|---|---|---|
| القطب السياحي(شمال وسط) | 9.295 | 11 | **39.849** |
| القطب السياحي(شمال شرق) | 5.965 | 3 | **7.378** |
| القطب السياحي(شمال غرب) | 10.146 | 40 | **6.852** |
| القطب السياحي(جنوب شرق الواحات) | 2.092 | 1 | **92** |
| القطب السياحي (جنوب غرب توات القرارة) | 1.513 | / | / |
| القطب السياحي الجنوب الكبير(أهقار) | 150 | / | / |
| إجمالي الأسّرة(فنادق ظرفية) | 225 | / | **54.171** |
| مجموع الأسّرة | 29.386 | 83.557 | / |

**المصدر:**

Ministère de l'aménagement du territoire ,de l'environnement et du tourisme, livre04,la mise en œuvre du SDAT2025 :le plan opérationnel, janvier 2008,p16.

فمن خلال الجدول أن الحكومة الجزائرية مازالت تولي الأهمية الكبرى للسياحة في الشمال من خلال عدد الأسّرة المتوقع إنجازها في الأقطاب الثلاثة الشمالية حيث تصل إلى 54171 سرير في 81 قرية سياحية على حساب السياحة الصحراوية التي لم يتجاوز عدد الأسّرة المبرمجة فيها4000 سرير في الأقطاب الأربعة.

**1-شروط الانطلاق في هذه المرحلة:** تشكل مسألة العقار السياحي التي يكمن جزء كبير منها في التبني العاجل لمقاربة جديدة لإعداد و تهيئة وتسيير الوعاء العقاري في مناطق التوسع السياحي (ZET) والقرى السياحية للامتياز( VTE)عامل امتياز في حركية السياحة، كما يشكل تنوع وضعيات الملكيات المدمجة في هذه المناطق (الأملاك الوطنية العمومية، الأملاك الوطنية الخاصة، الأملاك الخاصة)عقبات كبيرة في تسيير العقار السياحي، ومن أجل ازالة هذه العقبات تم اقتراح إقامة تشاور وطيد وحيوي مع الدوائر الوزارية المعنية بغية تحديد ملموس للطريقة

العملية الأكثر ملائمة عن طريق تغيير النصوص التشريعية والنظامية التي تسمح بالمعالجة المرنة والناجعة لمسألة العقار السياحي، وتتوقف الانطلاقة على ثلاثة شروط أساسية[1]:

- إطلاق برنامج تحيين وتطهير وتسيير للعقار السياحي، قصد وضعه تحت تصرف المستثمرين والمرّقّين الذين أبدوا اهتمامهم بالأقطاب السياحية للامتياز (مطلب تطهير العقار السياحي)؛
- يتعين أن يستخدم اعادة تشكيل المخزون العقاري كأرضيات سياحية مدمجة لزيادة مخزون العقار هياكل الوصول خاص بكل مشروع وتهيئة المشاريع(التواصلية)؛ السياحي الكامن وذلك بواسطة عمليات التعيين، التحديد والتصريح بواسطة التنظيم(إعادة تشكيل المخزون العقاري)؛
- مرافقة الأعمال والعمليات المرتبطة بالوصول إلى الأرضيات والقرى السياحية للامتياز بواسطة انجاز

**2-مراحل تنفيذ المخطط**: تتمثل مراحل تنفيذ هذا المخطط فيما يلي[2]:

**المرحلة1**: **وضع هيكل القيادة**: يتعلق الأمر بالمرحلة الأولى من المسار، وبتعيين مدير الهيئة ومختلف رؤساء المهام والمكلفين المحليين بالمهام، ينظم اجتماع الإنطلاق من أجل تقديم المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية وشرح أهدافه ومحتواه، تنظيم المستفيدين من المتعاملين في السياحة، وتحديد البرنامج التقديري لإنجازه اضافة إلى توضيح أدوار كل متدخل وطريقة سير الهيئة وتخطيط اجتماعات العمل.

**المرحلة2**: **تنظيم ورشات العمل لكل مشروع**: يتمثل هدف ورشات العمل في جمع كل أعضاء الخلية للعمل حول مشروع محدد، وتحديد الطريقة العملية المناسبة التي تعالج مختلف الاشكاليات: الفروع العقارية والهياكل المالية والمتعلقة بكل مشروع ذو أولوية.

وقد سبق التطرق لكل مشروع، من مختلف أوجه موضوعاته والتي يمكن أن تكون على سبيل المثال:

- الإيواء –الاطعام؛
- تجهيزات سياحية وتسلية؛
- ترقية –اتصال؛

[1] - Ministère de l'aménagement du territoire ,de l'environnement et du tourisme, livre04,op-cit,pp15-17.

[2]- ibid,p p 32 –35 .

- طريقة التسيير؛

- مقاربة عمرانية؛

يتوجب على الورشات أن تسمح بتحديد مخطط العمل وأولويات التدخل وكذلك الحصة العمومية في الميزانية التقديرية لإنجاز المشروع.

**المرحلة3: تعريف استراتيجية وفقا لكل قطب سياحي:** بناءا على ما تم تحديده في المرحلة الثانية، يتوجب على كل مكلف بمهمة محلية أن يحدد مراحل تنفيذ المخطط على مستوى قطبه، وهكذا ستبرز أولويات التدخل كما حددها الورشات، وإنطلاقاً من هذا، يحدد المكلفون بدراسات المهمات، مخطط العمل لكل قطب ويعدّون رزنامة تقديرية يرسمونها فيما بعد مع رؤساء المهمات، في إطار اجتماع عمل وهنا يتم تحديد مختلف الدراسات الضرورية لإنجاز الأقطاب (دراسة السوق، دراسة قابلية الانجاز، دراسات التهيئة).

**المرحلة4: انطلاق المرحلة قبل العملية للمخطط:**

يتم في هذه المرحلة إجراء اجتماع اتصالي مع ممثلي القطاعات الاقتصادية، الفاعلين المحليين المعنيين بكل مشروع وممثلي مختلف الفروع للشروع في الدراسات، اختيار مقدمي الخدمات ومتابعة الدراسات، والبحث عن المستثمرين، المرّقّين والمطورين.

وبهذا الخصوص تمت برمجة جلسات وطنية للتنمية السياحية لآفاق 2025، مع نهاية سنة2007 وفي الثلاثي الأول من سنة 2008 بعنوان "**إطلاق المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية–من أجل تحول الجزائر إلى بلد سياحي**". ونظمت على مرحلتين:

- جلسات جهوية في الأقطاب السياحية للامتياز، عقدت في عنابة ، وهران، العاصمة وبسكرة؛

- جلسات وطنية بالجزائر العاصمة.

**المرحلة 5: إنطلاق أول الورشات والمفاوضات:**

الورشات الأولى هي الورشات ذات الاولوية والتي لا تعترضها صعوبات خاصة كالعقار أو اعادة تأهيل الموجود منه.

يتعين على رؤساء المهام بمجرد الانطلاق في الورشات الأولى، الشروع في المفاوضات الضرورية لتنفيذ المشاريع الأخرى للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية (اشراك القطاعات الأخرى ،اقتناء العقار، البحث عن التمويل، دعم المرافقة، التعرف على الشركاء...).

**المرحلة 6: وضع استراتيجية للترفيه والاتصال:**

يتوجه الإعلام أولا إلى المحترفين( المتعامل السياحي، وكالات السفر) لاستعادة الثقة وتجديد صورة الجزائر وإعطاء ضمانات بتنمية سياحية ذات نوعية، حيث تكون هذه الاستراتيجية على مراحل متتالية تبدأ من تحديد الأسواق المستهدفة، فالأهداف حسب الأسواق ومن ثم تعريف المنتجات وتحديد وسائل وركائز الاتصال.

**المرحلة 7: اطلاق مخطط نوعية السياحة:**

تشمل هذه العملية 20% من الحضيرة الفندقية (200وحدة مصنفة أو يعاد تصنفيها) بواسطة تنشيط الهيئات النقابات المهنية (الاتحادية الوطنية للفندقيين، جمعية أصحاب المطاعم التي يجب انشائها وتشجيعها) كما تجب أن تدعم أيضا بواسطة:

- عصرنة المؤسسات السياحية؛
- التصنيف القانوني؛
- مخطط التكوين.

**المرحلة8: تنفيذ المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية (SDAT 2025 ):**

يجب على الحركية التي شرع فيها لإنجاز المشاريع المدعومة بمختلف الإجراءات المرافقة بارتكاز على مخططات العمل المحددة في المرحلتين الثانية والثالثة، يتعين على هيئة القيادة عقد اجتماع كل ستة أشهر ،للوقوف على درجة تقدم المشاريع وإحصاء الاختلالات، إعادة ضبط طريقة العمل الضرورية (تقارير) ( المرحلة السنوية).

**–مؤشرالجدول الزمني:** تقسم المدة الزمنية المحددة لتنفيذ المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية2008 2015 كما يلي [1]:

- **الفترة من جوان 2007إلى ديسمبر 2007** : يتم إنجاز فيها المراحل الأربعة الأولى:

* وضع هيكل القيادة؛

* تنظيم ورشات العمل لكل مشروع؛

[1] –Ministère de l'aménagement du territoire ,de l'environnement et du tourisme, livre04,op-cit,p 36

* تحديد استراتيجية كل قطب سياحي؛

* الاطلاق ما قبل العملي للمخطط من خلال الجلسات الجهوية والوطنية.

- **الفترة من أكتوبر 2007إلى جوان 2008**: تم فيها اطلاق الاستثمار السياحي و الانطلاق المتزامن للحركيات الخمس بواسطة:

* تعريف وتحديد الاقطاب السياحية والقرى السياحية للامتياز؛

* تحديد استراتيجية الخاصة بكل قطب والمسعى الخاص بكل قرية سياحية.

* الاتصال بالمرقيين ،والمستثمرين.

**– الفترة من أكتوبر2008– 2015**: يتم اطلاق الاستثمار السياحي والاطلاق المتزامن للحركيات الخمس.

**–الفترة من2015إلى غاية2025**: في هذه المرحلة يتم تعزيز سياسة التحول السياحي للجزائر وتجسيد المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية 2025.

## المطلب الرابع :مقومات السياحة في الجزائر ومعوقات تنميتها المستدامة

تحتل الجزائر مكانة خاصة ومميزة لدى الكثير من السياح الذين زاروها وهذا نظراً لما تمتلكه من عوامل جذب متنوعة منقطعة النظير الأمر الذي دفع بأصحاب القرار إلى السعي جاهدين لتذليل جميع العقبات التي تحول دون الاستفادة القصوى من هذه المقومات والتي يسميها البعض نعم العزيز الجبار التي تجعل الجزائر بلداً جذاباً سياحياً رائعاً بامتياز إذا ما تم كما قلنا الاهتمام به وبثرواته الطبيعية، الثقافية، تاريخية وغيرها. وهو يؤدي بنا إلى الوقوف على أهم المعوقات التي تحول دون الاستفادة القصوى منها، ما يجعل الجزائر تسخر جميع الجهود وتوفر جميع الإمكانيات.

### الفرع الأول: مقومات السياحة في الجزائر

رغم المشاكل الكثيرة التي تعاني منها الجزائر في مجال السياحة ورغم النقائص التي لاحصر لها فيما يخص الإمكانات السياحية بمافيها البنى التحتية والمرافق السياحية الهامة التي يحتاجها القطاع حتى يستطيع تعويض المجتمع والاقتصاد الجزائري والنهوض به، فيما يلي نستعرض أهم المقومات والإمكانات السياحية بالجزائر(انظر الملحق رقم 01) :

**أولا :المقومات الطبيعية :**

من أبرز ما تتميز به الجزائر طبيعيا كبر مساحتها الجغرافية بحيث تتربع على أكثر من مليوني كيلومتر مربع وهي شاسعة جداً تتنوع فيها التضاريس والمناخات والمناطق، إضافة إلى ذلك نجد أنها تطل على البحر الابيض المتوسط وتتوسط بين الدول العربية وافريقيا تقارب دولا أوروبية كفرنسا. وأهم ما تلك المقومات مايلي :

1-**السواحل** :تمتلك الجزائر شريطاً ساحلياً يمتد على مسافة 1200كلم يطل على البحر الأبيض المتوسط ويتخلله مجموعة شواطئ وخلجان ذات جمال خلاب، إضافة إلى الثروة البحرية الهائلة والمتنوعة من الثروات السمكية والمرجان وغيرها، ولهذا الغرض قامت الحكومة بإنشاء بعض الحظائر الوطنية سعيا منها لحماية البيئة والحفاظ على هذه الثروات ونذكر على سبيل المثال :الحظيرة الوطنية بالشريعة 26000كلم $^2$.

- الحظيرة الوطنية بجرجرة 185000كلم $^2$
- الحظيرة الوطنية للقالة 76438كلم $^2$

2-**المناطق الصحراوية** :مما تتميز به الجزائر كبلد إفريقي المناطق الصحراوية الشاسعة التي تجعلها مقصداً للكثير من السياح نظراً لخصوصيتها بالوديان والشعاب والكثبان الرملية الفاتنة إضافة لتنوع التقاليد والعادات والطبائع التي يتميز بها سكان المناطق الصحراوية فمساحة صحراء الجزائر تبلغ حوالي 2 مليون كلم مربع موزعة على خمسة مناطق كبرى هي اليزي، أدرار، تندوف، غرداية وتمنراست التي يوجد بها أجمل غروب شمس في العالم يستهوي الملايين من السياح.

تتمتع هذه الولايات أو المناطق بطابع خاص يميز كل منطقة عن مثيلاتها وما يمكن الإشارة إليه أن الطابع العمراني والعادات الصحراوية والواحات وكذا الثقافات المتنوعة يجعل تلك المناطق ذات جاذبية سياحية عالية تستهوي السياح من مختلف أنحاء العالم وحتى من داخل الجزائر نفسها، وما يلفت الانتباه أيضا أن هناك معالم سياحية صنفت عالمياً ضمن منظمة اليونيسكو مثل الحظيرة الوطنية للهقار، والحظيرة الوطنية للطاسلي، إضافة الى قصور مليكة ومتليلي الشعانبة وبن يزقن غيرها .

**3-المحطات المعدنية :**

تزخر الجزائر بالإضافة إلى مناظرها الطبيعية الخلابة بالعديد من المنابع المعدنية ذات الفوائد المتنوعة سوا للعلاج أو الاستجمام ،فتنوع تلك المنابع يجعل منها مكسبا سياحيا يستهوي الكثيرين، يستقطبهم فحسب دراسة أجرتها المؤسسة الوطنية للدراسات السياحية يظهر أن هناك 202 منبعا للمياه المعدنية تتركز غالبيتها في شمال البلاد وتصنف إلى مايلي :07 محطات للمياه المعدنية المهيئاة.

- 136 منبع ذو اهمية محلية .
- 55منبع ذو اهمية جهوية .
- 05 منابع ذات اهمية وطنية .

وتجدر الإشارة إلى أن أهم الحمامات التي تشتهر بفوائدها العلاجية ويقصدها الكثيرون من السياح الأجانب والوطنيون نجد حمام بوحنفية بمعسكر، حمام الصالحين بالمدية، حمام ريغة بعين الدفلى، حمام قرقور بسطيف وأخيراً حمام زلفانة .

**ثانيا :المقومات الثقافية والتاريخية :**

تعد المعالم الأثرية والمتاحف والوثائق التاريخية مكسباً سياحياً لا يستهان به في الجزائر حيث يشير إلى الحضارات التي تعاقبت عليها ويعكس عراقة تاريخياً وانتمائها للدولة العثمانية الإسلامية، وقد صنفت سبعة معالم سيحية عالميا وهي تيبازة، وجميلة وتيمقاد ووادي ميزاب ومنطقة الطاسلي وحي القصبة.

إضافة إلى ما تملكه الجزائر من موارد ثقافية فإنها تمتلك عددا لا بأس به من المتاحف أهمها:

- متحف أحمد زبانة بوهران كل عام 1885
- المتحف الوطني للفنون الجميلة بالجزائر يحوي 8000 قطعة فنية ويعد أكبر
- متحف في شمال إفريقية للفنون الجميلة
- متحف سيرتا بقسنطينة
- المتحف الوطني للآثار والفنون الإسلامية وهو اقدم المتاحف في الجزائر وإفريقيا وتعكس تاريخ الفنون في الجزائر منذ 2500 سنة.

**ثالثا :البنى التحتية للنقل والإيواء :**

**أ- البنى التحتية للنقل:**

يمثل قطاع النقل العمود الفقري الذي ترتكز عليه السياحة وبوجوده وتطوره يمكن استغلال جميع الموارد السياحية بمختلف أنواعها وتسخيرها لخدمة الاقتصاد والمجتمع، وبالنسبة للجزائر تمتلك الجزائر شبكة نقل لاباس بها متنوعة بين البري والجوي والبحري، فعن الطرق البرية فيقدر طولها بـ مئة ألف كلم موزعة بين طرق وطنية وأخرى ولائية وثانوية .

أما عن المطارات فتمتلك 53مطاراً منها 13 مطارا دولياً و8 مطارات وطنية و14مطار جهوي و23 مطار للاستخدام المحدود وللطاقة، وأما عن الموانئ فللجزائر 32ميناء تتوزع على ساحل طوله 1200كلم من هذه الموانئ 13 متعدد الخدمات و17 مخصص للصيد البحري وللترفيه السياحي و 02 للمحرقات بسكيكدة وارزيو .

وبالنسبة للسكك الحديدية فنجد هناك 4200 كلم مزودة بحوالي 200 محطة أغلبها في الشمال .

وبالنظر إلى حجم اسطول النقل الذي تمتلكه بأنواعه المختلفة فإننا نجده غير كافي ويحتاج إلى تعزيز وتطوير خصوصاً وأن مساحة الجزائر كبيرة جداً، دون أن ننسى ما تتمتع به من مقومات وجاذبية سياحية تحتم عليها توفير ما يتناسب ومتطلبات السياح الأجانب والمواطنين.

**ب- الفنادق:**

تتكون حضيرة الفنادق بالجزائر من 1189 فندق ومؤسسة-مراقد- وهدا حسب الديوان الوطني للإحصائياتوهي موزعة كالاتي وفق نوع المنتوج السياحي:

- 784 فندق حضري.
- 284 فندق شاطئي.
- 57 فندق صحراوي.
- 45 منتجع صحي.
- 14 فندق مناخي

**رابعاً: المقومات السياسية :**

مما يستدعي الانتباه إليه أن الوضع السياسي للبلد يعد محدداً هاماً للحركة السياحية وتطورها، حيث أن الأمن والاستقرار السياسي الذي تتمتع به الجزائر مؤخراً يعد عاملا هاماً لجذب السياح خصوصاً الأجانب منهم وتبقى الصورة التي يرسمها الإعلام بوسائله محط إهتمام جميع السياح دون استثناء وعلى الجزائر الاستفادة من هذا الوضع خصوصاً، وأن تتمتع بجاذبية سياحية بتوفر أهم شرط لتطور السياحة على مستوى العالم .

وبعد استعراض المقومات السياحية الهائلة والمتنوعة للجزائر نجد أنها تحوز أربعة أنواع من السياحة هي:

- السياحة الساحلية؛ - السياحة الجبلية؛ - السياحة الصحراوية؛ - السياحة الحموية.

**الفرع الثاني: معوقات تنمية السياحة المستدامة في الجزائر**

تواجه السياحة عدة مشكلات تحول دون تطورها وازدهارها ،ويمكننا ايجاز اهم تلك المشاكل فيما يلي :

- ضعف الامن والاستقرار وغياب ما يعرف بالشرطة السياحية .
- غياب بعض الخدمات السياحية وضعف جودتها في أغلب الأحيان (النقل، الإعلام، ...).
- ضعف قدرة الاستيعاب الفندقي وعدم تنوعها مما يحول دون تلبية احتياجات السياح سواء الجزائريين او الأجانب .
- غياب المعلومات السياحية والمنشورات التوجيهية التي يحتاجها السائح .
- غياب او ضعف الوعي السياحي عند المواطنين وحتى عند أصحاب المؤسسات السياحية من فنادق ومطاعم ووكالات سياحية .
- غياب النظافة بشكل عام وفي الشواطئ بشكل خاص .
- قلة الأنشطة والبرامج الترفيهية التي تعمل على الحيلولة دون جذب السياح .
- غياب استراتيجية واضحة وناجعة لتسويق المنتجات السياحية في مختلف الأسواق المحلية والدولية .
- غلاء الأسعار وضعف جودة الخدمات السياحية فنجد مثلا يكلف السائح في الجزائر حوالي 150 دولار لليلة الواحدة في حين انه في تونس قد تصل التكاليف الى 60 دولار في تونس .

**الفرع الثالث: تجربة الجزائر في مجال التنمية المستدامة:**

في ظل الظروف الراهنة التي أفرزتها العولمة من فتح للأسواق وإزالة الحواجز أمام حركة رؤوس الأموال والأفراد والسلع وحتى الثقافات، وجدت الجزائر نفسها تواجه تطوراً على جميع المستويات السابقة الذكر تقنياً، بشرياً وثقافياً، وما نجم عنه من آثار إيجابية وسلبية أبرزها الإهتمام بقضايا التنمية المستدامة خصوصا في قطاع السياحة التي عرفنا بأنها تتمتع فيه بمقومات هامة وقوية، وقد سعت الجزائر إلى اتخاذ الكثير من الخطوات الهامة ويسميها البعض الجريئة في مسار تحقيق تنمية مستدامة حقيقية وفيما يلي نحاول ذكر أهم مجالات التدخل.

**أولاً: جهود تحقيق التنمية المستدامة على المستوى البيئي :**

لقد تمثلت أهم القوانين التي سنتها الجزائر من أجل ذلك فيما يلي:

- قانون10/03المؤرخ في 19 جويلية المتعلق بحماية البيئة في اطار التنمية المستدامة؛
- قانون 19/01المؤرخ في 12 ديسمبر 2001المتعلق بتسيير النفايات و مراقبتها ازالتها ؛
- قانون 20/01المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 المتعلق بتهيئة الاقليم والتنمية المستدامة؛
- قانون 02/ 02 المؤرخ في 05 فيفري 2002 المتعلق بحماية الساحل وتثمينه؛
- قانون 20/04المؤرخ في 24 ديسمبر 2004:المتعلق بالوقاية من الاخطار الكبرى وتسيير الكوارث في اطار التنمية المستدامة؛
- قانون 03/04 المؤرخ في 23 جوان 2004 المتعلق بحماية المناطق الجبلية في اطار التنمية المستدامة؛
- قانون 02/11 المؤرخ في 17 فيفري 2011 المتعلق بالمناطق المحمية في اطار التنمية المستدامة؛
- قانون 06/07 المؤرخ في 13 ماي 2011 المتعلق بتسيير ،حماية وتطوير المساحات الخضراء .

وقد تمثلت اهم التدابير التي اتخدتها الحكومة من اجل التخفيف من معدلات التلوث البيئي حسب صنفها فيما يلي [1]:

**1 – في مجال التلوث المائي**: ترتبط الجهود في مجال التلوث المائي بإعادة تأهيل 10 مدن بشبكات التمويل بالماء الصالح للشرب وشبكات التطهير يفوق عدد سكانها 2 مليون نسمة، وإعادة تأهيل 24 محطة للتصفية، إضافة لمبادرات الشراكة مع الدول الأوروبية لتحسين تسيير وإدارة الموارد المائية.

**2– في مجال التلوث الجوي**: اتخذت الحكومة في هذا المجال عدة إجراءات أهمها: اختيار أنواع من الوقود تكون خالية هي ومخلفاتها من الملوثات، والتحول إلى مصدر جديد للطاقة الكهربائية أو الطاقة الشمسية، فبدأت بتعميم استخدام غاز البترول المميَّع كغازٍ وَقودي وإدخال البنزين الخالي من الرصاص، حيث تم تسجيل خلال سنة 2009م حوالي 40000 سيارة حُوِّلت إلى غاز البترول المميع، وإنجاز 160 محطة منتشرة عبر كافة الإقليم.

[1] مسيخ أيوب، التنمية المستدامة في الجزائر والتحديات المطروحة أمامها، مجلة الاقتصاد الإسلامي، العدد يوليو 2017 على الموقع http://giem.kantakji.com/article/details/ID/643#.WZyUNVHkXIW تاريخ التصفح 2017/08/21

**3- في مجال النفايات الحضرية والصناعية:** تقوم الجزائر في القريب العاجل بتنفيذ برنامج خاص بتحديث نظام جمع وإخلاء النفايات بفضل قرض قيمته 26 مليون دولار أمريكي ممنوح من طرف البنك الإسلامي. حيث تشكل وضعية النفايات والبقايا الصناعية أهم المشاكل الباعثة للقلق، وإن كانت حوالي 50% من الوحدات الصناعية قد جهزت بأنظمة مضادة للتلوث؛ إلا أن معظمها معطلة في الوقت الراهن.

**4- في مجال تلوث البحر والمناطق الشاطئية:** بعد تمويل صندوق البيئة العالمية للبرنامج المغاربي لمكافحة التلوث المترتب عن المحروقات سعت الحكومة لشراء المعدات اللازمة لمكافحة التلوث البترولي وتجهيزات المخابر وهي خطوة هامة احرزتها الجزائر.

**5- في مجال الغابات وحماية السهوب:** تهدف الاستراتيجية المنتهجة في الوقت الحالي إلى تفضيل الاختيارات التقنية المقبولة من طرف الفلاحين من جهة، ومراعاة اهمية البيئة من أخرى، والعمل على المكثف لإعادة تهيئة **03** ملايين هكتار من السهوب وإعطاء أولوية أكبر للأراضي المعنية بالانجراف.

**6- في مجال حماية التراث الثقافي:** يمثل التراث الثقافي الأثري على وجه الخصوص سندا للذاكرة الجماعية لهذه الأغراض تم فتح عدة ورشات تعمل في الوقت الراهن على ترميم التراث التاريخي وإعادة الاعتبار للمكتسبات التاريخية، حيث تخص العملية 18 ولاية.

**7- في مجال التربية والتحسيس البيئي:** إن السياسة البيئية الناجعة تقتضي ربط النظام الإيكولوجي بالنظام التعليمي، وعليه تم إدراج دروس حول البيئة في الطور التعليمي الأول، وطبع كتاب مدرسي لمقياس التربية البيئية للطور الثاني، كما أسست برامج إذاعية وتلفزيونية حول البيئة تشاركها الصحافة المكتوبة العمومية والخاصة في معالجة ونشر مواضيع إيكولوجية.

**ثانياً: جهود تحقيق التنمية المستدامة على مستوى قطاع الصناعات الحرفية :**

لقد قامت الحكومة الجزائرية إنطلاقاً من وعيها وادراكها لأهمية الدور الهام المنوط بقطاع الصناعة التقليدية في إبراز التراث الوطني والمساهمة في النشاط الاقتصادي بتسطير مخطط عمل للتنمية المستدامة للصناعة التقليدية لآفاق 2010 يتضمن عدة محاور أهمها تطوير التشغيل في القطاع والمساهمة في التصدير خارج قطاع المحروقات مع تطوير العمل المنزلي، لا سيما في أوساط المرأة الريفية، بالإضافة إلى التأكيد على التكوين والتأهيل، وقد أدى هذا المخطط إلى استحداث ما يقارب 340 ألف منصب شغل وتحقيق 117 مليار دينار في الناتج الداخلي الخام .

ومن أجل الوصول للأهداف السابقة تم استفادة نحو10آلاف حرفي من تكوين وتأهيل في إختصاص إحداث المؤسسات وتسييرها، يضاف له تأهيل 48 مكونا معتمداً لدى المكتب الدولي للشغل، ومن أجل ذات الهدف تم توسيع عدد الغرف التقليدية من 20 غرفة سنة 1999 إلى 31 غرفة سنة 2004 لتشمل جميع ولايات الوطن.

كما تم إقامة العديد من التظاهرات للترويج بالصناعات الحرفية الجزائرية منها الصالونات المحلية، الوطنية، الدولية( اتظر الملحق 02)

**ثالثاً: جهود تحقيق التنمية المستدامة على مستوى قطاع السياحة :**

إن إدراك الجزائر لضرورة تعزيز قطاعها السياحي وعصرنته، وإعطائه المكانة الحقيقية التي تجعل منه قطاعاً منتجاً للثروة ومصدراً للتوظيف وغيرها من المزايا جعل الوزارة الوصية تشرع سنة 2000 في إعداد خطة لتطوير القطاع لآفاق 2010 انتهت منها سنة 2001 تحت عنوان "مخطط أعمال التنمية المستدامة للسياحة في الجزائر لآفاق 2010".

وقد تم إجراء بعض التعديلات التي رأت السلطة المعنية ضرورتها بعد سنتين قصد ضبط الآفاق وتثبيت المكتسبات السياحية وترجمتها في مشروع جديد سمي آفاق 2013 لتحديد الأهداف الكمية والنوعية وإجراءات دعم وترقية الاستثمار السياحي، وكذا المنتجات السياحية الواجب ترقيتها في آفاق 2013، ومع التغيرات التي مست الساحة العالمية، قامت أيضا باتخاذ العددة من التدابير كان من أهم المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية لآفاق 2025.

**رابعاً: جهود تحقيق التنمية المستدامة على مستوى قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة :**

في ظل الظروف التي مرت بها الجزائر والتي تميزت بتدني مستويات النمو الاقتصاد الجزائري وتخبط المجتمع في البطالة أدركت أن طريقها للخروج من ذلك لن يتم إلا من خلال الاعتماد على قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك للدور الأساسي والكبير الذي تؤديه في تحقيق تنمية مستدامة، وقد أشار الخبراء أمثال جنيدي بن داود أن هذا النوع من المؤسسات بخصائصه يمكن أن تحل مشاكل الاقتصاد الجزائري خصوصاً وأنها تمثل النصيب الأكبر من النسيج المؤسساتي وقد اشترط حيازة شهادة الايزو للجودة والنوعية وكذا ايزو 26000 الذي يسمح بنمو وتطور تنافسية المؤسسة ويجعلها أكثر قدرة على تحقيق التنمية المستدامة بفاعلية مع العلم أن هذا المعيار ينطوي على عدة جوانب أهمها البعد البيئي والاجتماعي والاقتصادي، كما أنه يعكس منهجية عمل باتباعها يمكن الاستجابة لمتطلبات التنمية المستدامة .

وفي هذا الإطار شرعت الجزائر الكثير من القوانين واستحدثت عدة أجهزة لتنمية وتطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كالوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، صندوق FGAR لضمان قروض ا لم ص و م وغيرها .

وحيث أن القطاع السياحي اليوم يعتبر بمثابة محرك للتنمية المستدامة، على غرار القطاعات الأخرى (الزراعة، الخدمات، النقل، الأشغال العمومية، الثقافة...)، فهو يشكل دعما للنمو الاقتصادي ومصدر لخلق الثروات ومناصب الشغل والمداخيل المستدامة لاسيما على المستوى المحلي، فإن الجزائر أولت أهمية كبيرة لهذا القطاع اعتمادا على ما بنته أو ورثته من القدرات التراثية والحضارية والبشرية ومن المكتسبات الطبيعية الموروثة والمشيدة، وذلك عن طريق التأطير الملموس للإنطلاقة القوية للسياحة الوطنية وتحويل الجزائر من بلد مصدر إلى بلد مستقبل للسواح، وهذا المسعى يترجمه المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية في آفاق 2030، الذي يعد إطارا مرجعيا لرؤية بعيدة المدى لتسييح الجزائر كما يعد مفهوما جديدا لتنمية السياحة الوطنية.

**خلاصة الفصل :**

بعد تعرضنا لملامح تجربة الجزائر للوصول إلى تنمية مستدامة إنطلاقاً من قطاعين هامين الأول قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والثاني قطاع السياحة خلصنا إلى أن التجربة جديرة بالإهتمام والعناية كون الجزائر في الآونة الأخيرة تعيش تحت تهديد كبير هو زوال التبعية الخانقة لاقتصادها لقطاع المحروقات الذي يشهد أزمات متتالية وقاسية في الوقت نفسه من جهة، كما أن هشاشة قطاعها الاقتصادي يضع المسؤولين أمام حتمية لا مفر منها من جهة أخرى، حيث تجسد في الاعتماد على قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الذي يشكل 98%جزءاً كبيراً من نسيجها الاقتصادي الذي يفتقر إلى وجود مؤسسات كبرى تعتمد عليها في تنمية وتطوير اقتصادها كان أن تلك الضرورة تحتم أيضاً على الجزائر الاهتمام واعتماد لقطاع السياحة نظراً لأهميته من جهة محلياً ودولياً وكونها تمتلك فيه إمكانات وعوامل جذب لا مثيل لها إذا ما تم استغلالها أحسن استغلال وبالنظر إلى مقومات السياحة التي تمتلكها الجزائر مقارنة مع نظيراتها من الدول المجاورة تونس والمغرب ومصر نجد أنه بإمكانها احتلال مراتب متقدمة إذا تمكنت من التنفيذ الفعلي والصحيح للمخطط التوجيهي للسياحة لآفاق 2025.

وقد أشارت الإحصائيات المتعلقة بمساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في توفيرها لمناصب الشغل وخلقها لناتج إجمالي متنوع ومعتبر، فضلاً عن مساهمتها في خلق قيمة مضافة وزيادة صادرات الجزائر أن هذا القطاع يعد أداة إستراتيجية وأساسية يمكن أن تعول عليها الجزائر في تنمية اقتصادها بشكل مستدام، والأمر نفسه يتعلق بقطاع السياحة الذي عرف في الآونة الأخيرة نمواً ملفت للآنتباه كونه ساهم في تحريك عجلة القطاع الاقتصادي.

# خاتمة

## خاتمة

لقد حاولنا من خلال دراستنا هاته المتعلقة بدور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة بالجزائر وقد اخترنا قطاع السياحة من أجل معرفة مدى قدرة هذا القطاع على النهوض باقتصاد الجزائر وتحقيق التنمية المنشودة، وقد أتبثت قطاعي السياحة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة قدرتهما على تنويع الناتج الإجمالي الخام، خلق قيم مضافة، بالإضافة الى تفير مناصب الشغل بما يخفف من معدلات الفقر .

وإنطلاقاً مما سبق تسابقت الدول النامية والمتقدمة على حد السواء إلى الاهتمام بقضايا التنمية المعاصرة تحت ما يسمى بالتنمية المستدامة، وقد تزامن مع هذا الاهتمام بقطاعي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والسياحة باعتبارهما أحد أهم ركائز تحقيقها، فمن الملاحظ في الوقت الراهن أن هناك تركيز واضح من قبل الحكومات وأصحاب القرار في مختلف الدول على الدور الهام الذي تؤديه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تقوية اقتصادياتها، حيث أن هذا النوع من المؤسسات يقدم الكثير من المساهمات في تشغيل اليد العاملة من جهة ودعم المشاريع الكبيرة بالكثير من الخدمات السلع الهامة من جهة أخرى، دون أن ننسى مدى مساهمتها في تطوير الصادرات وجلب العملة الصعبة غيرها من الأهداف الاستراتيجية التي تطمح إليها الدول .

وبالحديث عن السياحة فإن الإهتمام بها جاء كضرورة حتمية للبلدان التي تتمتع بميزات تنافسية للقطاع خصوصا وأنها أصبحت إحدى أكبر الصناعات في العالم نظرا لما تحققه من إيرادات عظمى للمجتمعات المستضيفة للسياح وخير دليل على ذلك حجم التدفقات النقدية بالعملة الصعبة لإسبانيا وفرنسا والولايات المتحدة الامريكية الذين يحتلون المراتب الأولى عالميا وما يوازيه من مناصب شغل فيها .

وبالنظر إلى نتائج دراستنا الحالية نجد أن الجزائر كغيرها من الدول الهادفة إلى مواكبة ركب الدول المتقدمة التي تسعى إلى تكييف سياساتها وخططها مع متطلبات الاندماج في السوق العالمي سواءا ما يخص قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أو السياحة أو التنمية المستدامة في نهاية الأمر. وفيما يلي سنتعرف على أهم النتائج التي خرجت بها الدراسة الحالية:

- **أولاً: فيما يخص نتائج جانب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة :**

- تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قطاعاً هاماً في الاقتصاد الجزائري ومحوري ساهم بشكل كبير في توفير مناصب الشغل وتحقيق قيمة مضافة، إضافة إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي سعت الجزائر إلى الإهتمام به منذ سنة 2001، وإلى يومنا هذا تتمتع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بميزات خاصة خصوصاً مرنتها العالية التي تساعدها على اقتحام مجالات اقتصادية كثيرة ومنها السياحة، كونها تمثل قطاعاً واعداً بالنسبة لها سواء كان قطاع الفندقة، الصناعة التقليدية، الاطعام، ...
- حازت المؤسسات الصغيرة المتوسطة على إهتمام كبير ضمن سياسات وبرامج الحكومة، حيث سعت الجزائر إلى تنفيذ أغلب برامج تاهيل القطاع وجعله أكثر تنافسية من خلال البرامج الوطنية والدولية وهو ما اعطى نتائج جد إيجابية وفي مختلف المستويات .
- تعد مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة معتبرة وتستحق الذكر والاهتمام وتجلى ذلك من خلال امتصاصها للبطالة خلقها لثروات ساهمت إلى حد كبير في إنعاش الكثير من القطاعات الاقتصادية ومنها السياحة .
- تجسدت نية ورغبة الجزائر في تحقيق التنمية المستدامة من خلال الإهتمام الكبير بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ضمن قانون 2003. بعد أن ادركت أنه يمثل أكثر من 98% من نسيجها الاقتصادي .
- تستطيع الجزائر تنويع نسيجها الاقتصادي وتنويع ناتجها الإجمالي القومي من خلال إهتمامها أكثر بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نظرا لكونه يمثل ركيزة محورية ضمن اقتصادها بفضل ميزاتها الهامة التي تجعلها اكثر قدرة على التكيف مع التغيرات البيئية .
- عملت الحكومة الجزائرية أيضاً على تخفيف حدة أغلب المشاكل التي تعترض نمو ونجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بدءا من مشكل التمويل الذي يحتل المرتبة الأولى بعد العقار الصناعي لكن تلك الجهود مازالت غير كافية، خصوصا وأن السوق الجزائري سيعرف انفتاحا مطلقا أمام المنتجات الأجنبية الأوروبية .
- تستطيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن تحقق تنمية حقيقية مستدامة نظرا لخصائصها المميزة على غرار المؤسسات الكبرى من خلال تبنيها لمفهوم المسؤولية الاجتماعية، كما أنها تساهم في تحقيق الأبعاد الاقتصادية والبيئية في مختلف المجالات، وهو ما يؤكد صحة الفرضية الأولى.

- هناك إدراك كبير لأهمية تحقيق التنمية المستدامة من قبل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العاملة في المجال السياحي وهذا راجع لإيمانهم بان الوضع الراهن للبلد لن يتغير إلا من خلال إيجاد قطاع بديل عن قطاع المحروقات المهدد بالاندثار.
- هناك إدراك ووعي كبيرين للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المبحوثة بأهمية تحقيق الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة سواء البعد الاقتصادي، الاجتماعي أو البيئي، وهذا اعتقادا منهم بأنه لا مجال للبقاء في السوق إلا من خلال تلبية حاجات المستهلكين والمجتمع الذي يرى بأن العيش في بيئة نظيفة والحصول على فرص عيش عادلة وهذا طبعا دون إهمال حقوق الأجيال القادمة في الموارد الطبيعية للبلد. وهو ما يثبت صحة الفرضية السادسة.
- تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تحديات كبيرة تحول دون تطوير قطاع السياحة بالشكل المطلوب خصوصا وأنه يمثل قطاعاً خصباً للاستثمار والنمو وتحقيق الأرباح، أهمها الصورة القاتمة حول القوانين الجديدة المتعلقة بتنمية السياحة في الجزائر وتاخر إنجاز المشاريع التنموية مثل الأقطاب السياحية للامتياز و غيرها .
- تشكل الصناعات الحرفية جزءا مهما ضمن النسيج الاقتصادي لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومن خلاله تطمح الحكومة الى تعزيز قطاع السياحة الجزائرية في الداخل والخارج باعتباره قطاعا حساسا يوفر مناصب عمل ومداخيل بشكل مستدام .

- **ثانياً: نتائج تتعلق بجانب قطاع السياحة :**

- يمثل قطاع السياحة قطاعاً واعداً في الجزائر تعول عليه في المستقبل للخروج من المشاكل الناجمة عن تبعية قطاع المحروقات الذي سبب لها الكثير من التاخر في أغلب مناحي الحياة خصوصا في الآونة الأخيرة .

- حظيت السياحة بإهتمام وعناية كبيرين من طرف المسؤولين على القطاع وقد تجسد ذلك في برامج التنمية الوطنية تحت ما يسمى بالمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية لآفاق 2025 الرامي إلى تطوير السياحة وتنمية تنافسيتها وجعل الجزائر بلداً سياحياً قوياً يحتل المراتب الأولى عالميا خصوصا وأنها تمتلك من الإمكانات والمؤهلات ما يؤهلها لذلك إذا ما قورنت بالبلدان المجاورة النظيرة مثل تونس ومصر والمغرب، وهو ما يؤكد صحة الفرضية الثانية.

- ساهمت السياحة الجزائرية خلال العشرية الأخيرة في تنمية وتحريك الاقتصاد من خلال توفيرها لمناصب شغل بشكل مباشر أو غير مباشر كما ساهمت في زيادة تدفق العملة الصعبة وزيادة الناتج الإجمالي الخام، ويرجع ذلك

إلى الإهتمام الكبير الذي حظيت به ضمن المخطط التوجيهي 2025SDAT الرامي إلى تحسين صورة الجزائر في الساحة الدولية، وهو ما يثبت صحة الفرضية الرابعة.

- تنمية السياحة الجزائرية ليست محصورة بالقوانين والتشريعات فحسب بل تحتاج الى تظافر جميع الجهود والأطراف من المجتمع ،الدولة والمجتمع المدني .

- تعد مساهمة السياحة في تحسين مؤشرات الاقتصاد الكلية معتبرة وضئيلة في الوقت نفسه وهذا بالنظر إلى حجم الإمكانات والمؤهلات الطبيعية السياحية التي تمتلكها الجزائر إذا ما قورنت بنظيرتها الجارة تونس .

- ضعف الإهتمام بالجانب الأمني السياحي كان له أثر بارز على تدني معدلات تدفق السياح الأجانب في الفترة السابقة، فرغم وجود الأمن صوريا ونظريا إلا أن عدم التسويق للجزائر كبلد آمن في جميع المناسبات والمحافل الدولية والوطنية (المطارات، الوكالات السياحية، الجامعات الأجنبية والجزائرية) سيجعل الحال على ماهو عليه دون إحراز أي تقدم يذكر .

- المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية يسمح بتطوير القطاع السياحي والترويج للوجهة السياحية للجزائر إذا ما تم تسخير كافة الجهود ودعم الاستثمارات الوطنية التي ترافقه، حيث أنه في الآونة الأخيرة احتلت الجزائر المرتبة 123 عالمياً و12 عربياً في حين أن جارتها تونس تحتل المرتبة 8، والمغرب 4 عربياً.

- تتضمن صناعة السياحة في الجزائر عدة نشاطات اقتصادية فرعية مثل الفندقة، الإطعام، النقل والصناعات الحرفية وبتطورها تزدهر هذه القطاعات وتولد دخلاً يدعم الاقتصاد الوطني.

- **ثالثاً: نتائج تتعلق بجانب التنمية المستدامة :**

- توجد إرادة قوية من الجزائر نحو تبني التنمية المستدامة تجسد في عدة مجالات منها المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية لآفاق 2025.

- خطت الجزائر خطوات جريئة نحو تحقيق التنمية المستدامة بدءا من إصدارها قانون 2003 وانتهاء بقانون تهيئة الإقليم للسياحة. كما قامت الجزائر باستحداث المجلس الأعلى للتنمية المستدامة، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي الوطني وكذا كتابة الدولة للبيئة وقد أعطت نتائجا جديرة بالاعتبار في الكثير من الميادين .

- ركزت الجزائر في الآونة الأخير على استغلال عوائدها النفطية لإقامة بنى تحتية جديدة (طرقات، شبكات المياه والكهرباء، جامعات، بنوك، ...)، إلا أنها غير كافية لتحقيق تنمية مستدامة.

- قامت الحكومة الجزائرية بالسهر على تنفيذ أغلب مشاريع التنمية المستدامة المتعلقة بمحاربة التلوث البيئي، والمائي والجوي، وهو ما كانت له نتائج حسنة إلا أنها لم تكن كافية بالقدر الذي يجعل الجزائر تتمتع بمؤشرات جيدة في حماية البيئة من التلوث بأنواعه المختلفة مما يستدعي إعادة النظر في برامج تمويل أخرى كفيلة بتجاوز هذه المشاكل البيئية .

**الاقتراحات:**

- تطوير الخدمات السياحية بما يلبي رغبات وتطلعات السياح لزيادة الجاذبية السياحية لكل مناطق الوطن .

- تشجيع وتثمين السياحة الداخلية لأهميتها في تحقيق الأهداف المرسومة من قبل الدولة الجزائرية من جهة، تفاديا لتدفق العملة الصعبة نحو الخارج .

- رسم صورة إيجابية عن الجزائر من خلال إشاعة الأمن والاستقرار لما له أثر كبير في جذب السياح للبلد المستضيف عن طريق استحداث جهاز أمن سياحي يعمل على الترويج لذلك .

- تطوير وتنمية الهياكل السياحية والبنى التحتية من وسائل النقل إلى الاتصال والإعلام.

- ضرورة غرس ثقافة السياحة لدى المواطنين الجزائريين في كل المستويات من المدارس الابتدائية إلى الجامعات والمعاهد العلمية .

- تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودعمها لتنمية القطاع السياحي من أجل ضمان تنافسية سياحية أكبر من خلال تقديم منتجات وخدمات سياحية أحسن جودة خصوصا وأن الجزائر تعل عليهما في الخروج من تبعية اقتصادها لقطاع المحروقات .

- ضرورة تشجيع الابتكار في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كونه السبيل إلى تطوير القطاع أمام نظيره من المؤسسات الكبرى من جهة وتنمية الاقتصاد من جهة أخرى .

- إعداد قواعد بيانات *بنوك معلومات *توفر جميع المعلومات اللازمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن الأسواق والإتفاقات والفرص التسويقية المتاحة في الأسواق المحلية والدولية .

- المساهمة في إيجاد قنوات توزيع لمنتجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتشجيع التصدير بالاشتراك مع معارض محلية ودولية خصوصا في مجال الحرف والصناعات التقليدية .

- السهر على حل المشاكل التي تعترض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خصوصا ما يتعلق بالعقار الصناعي البيروقراطية العقيمة التي تعيق الوصول إلى تنمية مستدامة .

- ترقية وتطوير الصناعات التقليدية والاهتمام بها في إطار قوانين تنظيمية تذلل الصعوبات التي تعترضها وتجعلها أكثر تنافسية وتتيح لها فرص التصدير للأسواق الخارجية .

**آفاق الدراسة :**

من خلال دراستنا الحالية وجدنا واستنبطنا مجموعة من المواضيع البحثية التي يمكن ان تسهم في إثراء حيز الحقل العلمي ونذكر أهمها :

- مدى تبني المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية .
- تحديات تطبيق التنمية المستدامة في البلدان العربية .
- متطلبات واليات تفعيل السياحة العربية البينية .
- السياحة المستدامة كألية لتحقيق التنمية المستدامة .
- متطلبات تنمية السياحة الداخلية في ظل المخطط التوجيهي للتنمية السياحية لآفاق 2025 .

# قائمة المراجع

# قائمة المراجع

## I- المراجع باللغة العربية:

### أولاً: الكتب


1. إبراهيم بظاظو، **السياحة البيئية وأسس استدامتها**، الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2010.
2. أحمد ماهر، عبد السلام أبو قحف: **تنظيم وإدارة المنشآت السياحية والفندقية**، المكتب العربي، ط02، الإسكندرية، مصر، 1999.
3. أحمد محمود مقابلة، **صناعة السياحة**، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، عمان، ط 01، 2007.
4. بربرة انجهام، **الاقتصاد والتنمية**، تر: حاتم حميد محسن، دار كيوان للطباعة والنشر والتوزيع، سوريا، ط1، 2010.
5. خبابة عبد الله، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة آلية لتحقيق التنمية المستدامة**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2013.
6. رابح خوني، رقية حساني، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها** ، دار إيتراك للطباعة والنشر، 2008.
7. صالح خليل أبو أصبع، **الاتصال والتنمية المستدامة في الوطن العربي**، جامعة فيلاديلفيا، الأردن، ط1، 2009 .
8. صلاح حسن ، **دعم وتنمية المشروعات الصغيرة لحل مشاكل البطالة والفقر**، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2011.
9. صليحة محمد عشي، **جغرافية السياحة في بلدان المغرب العربي الجزائر، تونس والمغرب**، دار وائل للنشر والتوزيع، ط01،2017.
10. عامر طراف، **المسؤولية الدولية و المدنية في قضايا البيئة و التنمية المستدامة**، لبنان،2013.
11. عبد الحميد مصطفى أبو ناعم ،**إدارة المشروعات الصغيرة**، دار الفجر للنشر والتوزيع ،مصر ،2002
12. عبد الرحمن يسري أحمد، **تنمية الصناعات الصغيرة في البلدان النامية (المفاهيم – الأهمية – المشاكل)** مقالات في التنمية السياحية، دار السلام للطباعة والتجليد، 2003.
13. عبد القادر رزيق المخادمي، **التلوث البيئي**، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، ب س.
14. عبد اللطيف مصيطفى، بن سانية عبد الرحمن، **دراسات في التنمية الاقتصادية**، بيروت، ط01.، 2014.

**15.** عبد المطلب عبد المجيد، **اقتصاديات تمويل المشروعات الصغيرة**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2009.

**16.** عثمان محمد غنيم، ماجدة أبو زنط، **التنمية المستدامة فلسفتها وأساليب تخطيطها**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ط01، 2010.

**17.** فؤاد بن غضبان، **السياحة البيئية المستدامة بين النظرية والتطبيق**، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2015.

**18.** مالكولم شاوف، **إدارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة –تبدل أدوار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة–**، تر: طارق عبد الباري، المكتبة الأكاديمية، مصر، 2009.

**19.** ماهر عبد العزيز توفيق: **صناعة السياحة**، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1997.

**20.** محمد إبراهيم عراقي، فاروق عبد النبي عطا الله : **التنمية السياحية المستدامة في جمهورية مصر العربية " دراسة تقويمية بالتطبيق على محافظة الإسكندرية"** المعهد العالي للسياحة والفنادق والحاسب الآلي – السيوف الإسكندرية.

**21.** محمد صالح تركي القريشي، **علم اقتصاد التنمية**، ب د، ب ب، ط1، 2010.

**22.** مصطفى يوسف كافي، **السياحة البيئية المستدامة –تحدياتها وآفاقها المستقبلية**، دار مؤسسة رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، سورية، 2014.

**23.** الموسوعة العربية للمعرفة، **من أجل التنمية المستدامة**، الدار العربية للعلوم، المجلد الأول، ب ب، ط1، 2006.

**24.** نبيل جواد، **إدارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع،لبنان، ط1، 2007.

**25.** نهى إبراهيم خليل إبراهيم، **الصناعات الصغيرة ودورها في التنمية الاقتصادية والسياحية**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2009.

**26.** هالة محمد لبيب عتبة، **إدارة المشروعات الصغيرة في الوطن العربي**، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2004.

**27.** وفاء لمبيرك، تركي الشمري، **تأسيس المشروعات الصغيرة وإدارها**، مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت، 2006.

**ثانياً: الرسائل الجامعية:**

**28.** أحمد محمد محمود ربابعة، **تطوير مؤشرات السياحة المستدامة تطبيقات على مواقع السياحة البيئية في الأردن** ، أطروحة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الدكتوراه في الجغرافيا الجامعة الأردنية، 2012..

**29.** بوزيد السايح، **دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة بالدول العربية**، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2013.

**30.** عوينات عبد القادر، **السياحة في الجزائر الإمكانيات والمعوقات 2000–2025م**، أطروحة دكتوراه علوم اقتصادية، جامعة الجزائر 03، (2012/ 2013).

**31.** كواش خالد، **أهمية السياحة في ظل التحولات الاقتصادية – حالة الجزائر**، أطروحة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، جامعة الجزائر، 2004.

**32.** العايب عبد الرحمان، التحكم في الأداء الشامل للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر في ظل تحديات التنمية المستدامة، أطروحة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2011.

**ثالثاً: المجلات**

**33.** إدريس يحي، **آليات وسبل تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للاندماج في الاقتصادي العالمي، حالة الجزائر**، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 55، 56، 2011.

**34.** أمال المهري ، **التوجه من الإعلام البيئي إلى الاتصال المسؤول في إطار التنمية المستدامة** ،مجلة العلوم الاجتماعية ،العدد19 ،2014.

**35.** بيان حرب، **دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية "التجربة السورية**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية ،المجلد 22 ،العدد 2 ،2006.

**36.** الجودي صاطوري، **التنمية المستدامة في الجزائر**، الواقع و التحديات، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، العدد16، 2016.

**37.** زرمان كريم، **التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001 – 2009**، أبحاث اقتصادية وإدارية العدد السابع ،جوان 2010.

**38.** غدير أحمد خليل، **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية المحلية المستدامة**، مجلة الدراسات المالية والمصرفية ،العدد4. 2014.

**39.** مراد ناصر، **التنمية المستدامة وتحدياتها في الجزائر** – جامعة البليدة، مجلة التواصل، جامعة البليدة، العدد 26 ، جوان 2010 .

**40.** جريدة الرياض **المشروعات الصغيرة والمتوسطة.. بذرات نجاح تقطف الأوطان ثمارها**، العدد 17156، 14 يونيو 2015 على الموقع:http://www.alriyadh.com/ 1056821 تاريخ التصفح 15 نوفمبر 2016

**41.** مسيخ أيوب، **التنمية المستدامة في الجزائر والتحديات المطروحة أمامها**، مجلة الاقتصاد الإسلامي، العدد يوليو 2017 على الموقع :http://giem.kantakji.com/article/details/ID/643#.WZyUNVHkXIW تاريخ التصفح 2017/08/21

**رابعاً: المؤتمرات والندوات:**

**42.** محمد بوعليت، **دور الصناعة التقليدية كمنتوج ترويجي للسياحة**، مداخلة بالمؤتمر العلمي حول العمل السياحي وتنمية الموارد البشرية بين الخصوصية، المحلية والتجارب العالمية، 28، 29، نوفمبر، جامعة لونيسي2، البليدة، 2017.

**43.** بن فرحات فتيحة، زبوج سامية، **النشاط السياحي بين رهانات التخطيط والتنمية المستدامة**، مداخلة في المؤتمر الدولي العالمي حول العمل السياحي وتنمية الموارد البشرية.

**44.** شعباني إسماعيل، **ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطورها في العالم**، الملتقى الوطني الأول حول فرص الاستثمار في ولاية غرداية ودور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة واقع وتحديات، 02 -03 مارس، 2004.

**خامساً: التقارير والمنشورات :**

**45.** المجلس الوطني الاجتماعي CNES مشروع تقرير – من أجل سياسة لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر،2002.

**46.** تقارير وزارة الدولة لشؤون البيئة جهاز شؤون البيئة على الموقع www.eeaa.gov.eg/arabic/main /substain_der_def.qsp.

**47.** وزارة السياحة، تطور قطاع السياحة للعشرية 2004-2013.

**48.** وزارة تهيئة الإقليم، البيئة والسياحة، الكتاب رقم (03): الأقطاب السياحية السبعة للامتياز، 2008.

**49**. نشرية المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة،وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار، الجزائر، رقم 22 و 23، طبعة 2013.

**سادساً: القوانين والمراسيم :**

**50**. الجريدة الرسمية رقم 11 الصادرة في 2003/02/19.

**51**. قانون 06/07 المؤرخ في 13 ماي 2011 المتعلق بتسيير ،حماية وتطوير المساحات الخضراء .

**52**. قانون 02/11 المؤرخ في 17 فيفري 2011 المتعلق بالمناطق المحمية في إطار التنمية المستدامة؛

**53**. قانون 03/04 المؤرخ في 23 جوان 2004 المتعلق بحماية المناطق الجبلية في إطار التنمية المستدامة؛

**54**. قانون 20/04المؤرخ في 24 ديسمبر 2004:المتعلق بالوقاية من الأخطار الكبرى وتسيير الكوارث في إطار التنمية المستدامة؛

**55**. قانون10/03المؤرخ في 19 جويلية المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة؛

**56**. قانون 02/ 02 المؤرخ في 05 فيفري 2002 المتعلق بحماية الساحل وتثمينه؛

**57**. قانون 20/01المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 المتعلق بتهيئة الإقليم والتنمية المستدامة؛

**58**. قانون 19/01المؤرخ في 12 ديسمبر 2001المتعلق بتسيير النفايات و مراقبتها إزالتها ؛

**II– المراجع باللغة الأجنبية:**

## A)Les livres :

**59**. Karen DELCHET, **La prise en compte du développement durable par les entreprises entre stratégies et normalisation – étude de la mise en œuvre des recommandations du guide**, AFNOR SD21000 au sein d'un SD échantillon de PME françaises, 2006.

**60**. Karin Boras, **Le développement durable, l'avenir des PME ,pour une économie partenariale** ,afnor éditions 2011,

**61**. Jean Marie DEBLONDE, **Le développement durable, une réponse une crise globale**, éditions Ellipses, Paris, 2011.

**62**. Hadelin de Beer , **L'entreprise et le développement durable ;**centre d'animation et recherche en ecologie politique ,etopia, octobre 2010.

**63**. Ministère de l'Aménagement du Territoire de l'Environnement et u Tourisme, Livre 1, Le diagnostic : audit du Tourisme Alger, 2008.

**64**. Ministère de l'Aménagement du territoire ,de l'environnement et du tourisme ,livre02, Le diagnostic : audit du Tourisme Alger, 2008.

**65**. Ministère de l'Aménagement du Territoire de l'Environnement et u Tourisme, Livre 3, Les sept pôles touristiques d'excellence POT, 2008, p03.

**66**. Ministère de l'aménagement du territoire ,de l'environnement et du tourisme, livre04,la mise en œuvre du SDAT2025 :le plan opérationnel, janvier 2008.

## B) Les revus et les rapports:

**67**. Bulletin d'information économique N° 06 ,; ministère de PME et l'artisanat . 2004 .

**68**. Ethique en contextes, **Stratégies déntreprise en développement durable**, L'harmattan, 2011.

**69**. European commission ;**accounting systems for small enterprises–recommendation and good practices**; France ; november;2008.

**70**. Mouvement des entreprises de France « MEDEF », **Développement Durable et PME**, cahier élaboré dans le cadre du comité du développement durable, juin 2003.

**71**. World Development Indicators (WDI), November 2015 World Travel and Tourism Council Data, 2016

### III– المواقع الإلكترونية:

**72**.عميش سميرة، **أثر التنمية السياحية المستدامة على مواجهة ظاهرة البطالة – دراسة حالة الجزائر**– على الموقع:

https://www.google.com/search?q=%D8%B9%D9%85%D9%8A%D8%B4+%D8%B3%D9%85%D9%8A%D8%B1%D8%A9&ie=utf-8&oe=utf-8&client=firefox-b-ab. تاريخ التصفح 2015/04/15

**73**. www.alarbiya.net, 27/08/2016.

**74**. ثريا فرج الرميح، **السياحة المستدامة –المفهوم، الأهداف والأهمية**، على الموقع:

https://geopot. wordpress. com/2010/05/12/turismo-sostenibile

**75**. محمد محمود عبد الله يوسف، **آليات تحقيق السياحة المستدامة مع التطبيق على الواحات الداخلة والخارجة** بمصدر: [//scholar. cu. edu. eg/mmyoussif/files/presentation1. pp

**76**. وزارة الدولة لشؤون البيئة جهاز شؤون البيئة على الموقع www.eeaa.gov.eg/arabic/main /substain_der_def.qsp. تاريخ التصفح: ماي 2013.

**77**. تحديات التنمية المستدامة: www.hrdscusion.com/hr10618.html. بتاريخ 2014/12/5.

**78**. معلومات حول التنمية المستدامة في الجزائر على الموقع:http://islamfin.go-forum.net/t611-topic

**79**. مساهمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي وقدرتها على توليد الوظائف وكيف تتمكن من تحقيق رؤية 2030؟، الصحيفة الاقتصادية تاريخ التصفح 2017/01/12.

**80**. http://www.al-jazirah.com/2017/20170128/ec11.htm

**81**. www.ons.dz/www.mtta.gov.dz/la bank mondiale

**82**. ECONOMIC IMPACT 2016 WORLD, The World Travel & Tourism Counceil (WTTC), Delivered by http://www.wttc.org/

# الملاحق

## الملحق رقم (01): صور سياحية

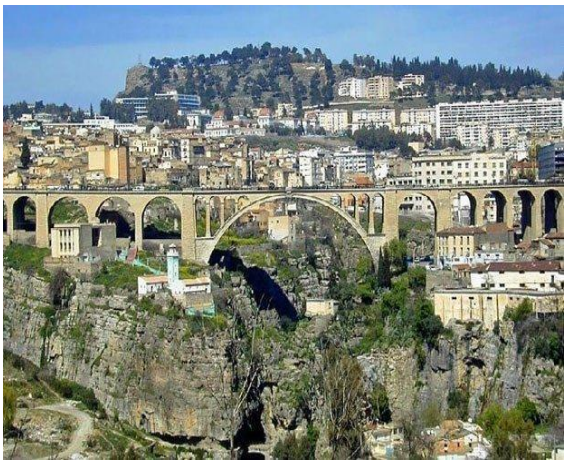

Algerie-Monde.com

Algerie-Monde.com

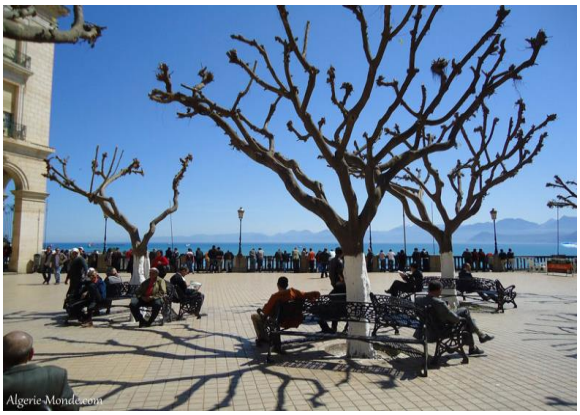
Algerie-Monde.com

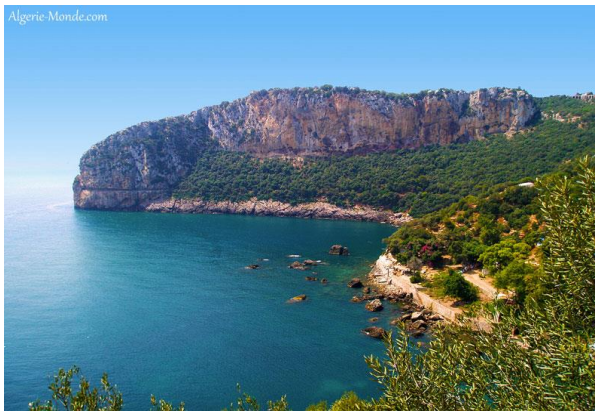
Algerie-Monde.com

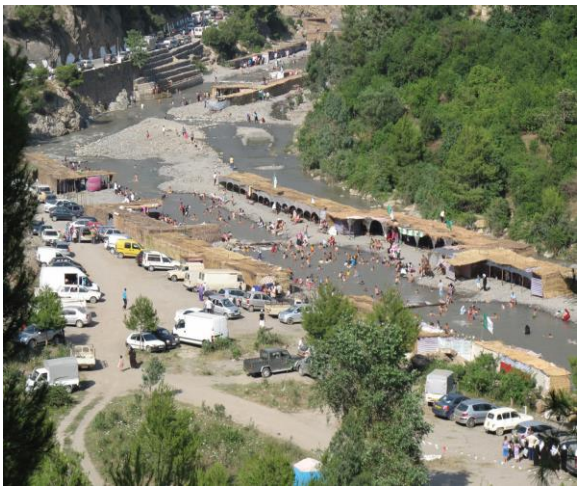

## الملحق رقم (02): الصالونات الوطنية والدولية للصناعات التقليدية

### الجدول رقم (01): التظاهرات الوطنية الجزائرية

| التظاهرات | التاريخ | المكان |
|---|---|---|
| الصالون الوطني للزربية | خلال شهر مارس | غرداية |
| الصالون الوطني للصناعات التقليدية | خلال شهر ماي | الشلف |
| الصالون الوطني للنتوجات الصوفية | ماي | المدية |
| الصالون الوطني للنحاس | خلال شهر | قسنطينة |
| الصالون الوطني للآلات الموسيقية | خلال شهر جوان | تلمسان |
| الصالون الوطني للخزف الفني، الزجاج وأدوات التزيين | خلال شهر جوان | الجزائر |
| الصالون الوطني للصناعة التقليدية | خلال شهر جويلية | قصر المعارض الجزائر |
| الصالون الوطني للجلوج | خلال شهر جويلية | وهران |
| الصالون الوطني للحلي التقليدي | خلال شهر جويلية | تيزي وزو |
| الصالون الوطني للباس الطرز التقليدي | خلال شهر أوت | عنابة |
| الصالون الوطني للفلين والخشب | خلال شهر أوت | جيجل |
| الصالون الوطني للفخار والخزف الفني | خلال شهر أكتور | بسكرة |
| الصالون الوطني للصناعات التقليدية الصحراوية | خلال شهر ديسمبر | تمنراسن |

### الجدول رقم (02): أسابيع الصناعة التقليدية

| الأسابيع | التاريخ | المكان |
|---|---|---|
| الأسابيع الجزائرية للصناعة التقليدية بـ: دمشق | خلال شهر مارس | دمشق، سوريا |
| تونس | خلال شهر ماي | تونس |
| مصر | خلال شهر سبتمبر | القاهرة، مصر |
| الأردن | خلال شهر أكتوبر | عمان، الأردن |

**الجدول رقم (03): المعارض والصالونات الدولية**

| التظاهرات | التاريخ | المكان |
|---|---|---|
| المعرض الدولي لدبي | خلال شهر جانفي | الإمارات العربية المتحدة |
| المهرجان الدولي للحرف والفنون الشعبية بمسقط | خلال شهر جانفي | سلطنة عمان |
| المهرجان الدولي للصناعات التقليدية بجاكرت | خلال شهر أفريل | أندونيسيا |
| معرض الصناعة التقليدية بجنيف | الثلاثي الأول | سويسرا |
| معرض الصناعة التقليدية الجزائرية بواشنطن | الثلاثي الأول | الولايات المتحدة الأمريكية |
| مرض أودوباكاد وبيروكسل | يحدد التاريخ مع الخارجية | بلجيكا |
| الصالون الدولي بيت وأدوات (فيل بانت) | خلالل شهر سبتمبر | باريس، فرنسا |
| صالون الخزف، الزجاج وأدوات التزيين | خلالل شهر سبتمبر | فالونسي، إسبانيا |
| المعرض الدولي لأبو ظبي | خلالل شهر سبتمبر | أبو ظبي |
| المعرض الأوروبي ستراسبورغ | خلالل شهر سبتمبر | ستراسبورغ |
| المعرض الدولي للصناعات التقليدية | خلالل شهر سبتمبر | لشبونة، البرتغال |
| معرض Inport-shop برلين | خلال شهر نوفمبر | ألمانيا |
| معرض الصناعة التقليدية في ميلانو | خلال شهر ديسمبر | إيطاليا |
| معرض Caroussel du louvere | خلال شهر ديسمبر | باريس، فرنسا |
| الصالون الدولي للإبتكار | خلال شهر مارس | تونس |

## الملحق رقم (03): دليل المقابلة

- **السؤال الأول: فيما تتمثل الإجراءات التي قامت باتخاذها الجزائر من أجل تنمية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟.**
- .....

- **السؤال الثاني: فيما تتمثل الإجراءات والتدابير التي اتخذتها الحكومة الجزائرية للنهوظ بقطاع السياحة؟.**
- .....

- **السؤال الثالث: ما المعوقات التي يمكن أن تحول دون تنمية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذا قطاع السياحة التي سجلتها الجزائر على مستوى مختلف الهيئات الوصية، وكيف عملت على تجاوزها؟.**
- .....

- **السؤال الرابع: ماهي آليات دعم الصناعات الحرفية في الجزائر؟**
- .....

- **السؤال الخامس: هل ترون أن وضع الجزائر إنطلاقاً من المؤشرات الكلية يسمح بالوصول إلى تنمية مستدامة؟**
- .....

# الملحق رقم (04): الاستبيان

جامعة قاصدي مرباح –ورقلة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم علوم التسيير

**استبيان حول موضوع دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة**

**دراسة حالة القطاع السياحي بالجزائر**

السلام عليكم ورحمة الله و بركاته، يشرفنا أن تساهموا معنا من خلال إجابتكم في إتمام هذه الدراسة المعدة و ذلك في إطار الإعداد لبحث أكاديمي ،حيث نفيضكم علما ان المعلومات التي سوف تدلون بها تستخدم لأغراض البحث العلمي شاكرين لكم تعاونكم ،وتقبلوا منا فائق عبارات التقدير والاحترام .

**أولا :بيانات عامة حول المؤسسة :**

حجم الشركة : مصغرة ☐ صغيرة ☐ متوسطة ☐

طبيعة النشاط : تجاري ☐ خدماتي ☐ انتاجي(حرفي) ☐

نوع الشركة او المؤسسة : فندق ☐ مطعم ☐ حمام ☐ وكالة سياحية ☐ ورشة صناعة تقليدية ☐

**ثانيا :تقييم البعد الاقتصادي:**

| رقم السؤال | نص السؤال | موافق | غير موافق | محايد |
|---|---|---|---|---|
| 01 | تساهمون في تنمية و تطوير مجال الصناعة التي تنشطون ضمنها (فندقه –إطعام –حرف تقليدية ...) | | | |
| 02 | تسعون إلى توظيف عمال جدد أو استحداث مناصب عمل جديدة | | | |
| 03 | تسعون إلى الحصول على شهادة الايزو 14001 | | | |
| 04 | ترون أن نشاطكم مهم للاقتصاد الوطني و يساهم في ازدهار البلاد | | | |
| 05 | تحاول مؤسستكم تقديم منتجات وخدمات جيدة و مبتكرة تلبي حاجيات الأفراد المتعددة والمتنوعة – السياح وغيرهم | | | |
| 06 | ترون ان التنمية الحقيقية هي التي تحقق العدالة بين افراد المجتمع في الدخل و الشغل | | | |
| 07 | تعتقدون ان السياحة في الجزائر قادرة على النهوض و الازدهار بفضل القوانين الجديدة | | | |
| 08 | تعتقدون أن السياحة تساهم في توفير مناصب الشغل و تقليص البطالة في الجزائر | | | |
| 09 | تعتقدون ان فرص النجاح كبيرة بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مقارنة بالمؤسسات الكبيرة في ظل القوانين الجديدة التي اهتمت بها | | | |

**ثالثا :تقييم البعد الاجتماعي :**

| ر السؤال | نص السؤال | موافق | غير موافق | محايد |
|---|---|---|---|---|
| 01 | تعملون على تحسين ظروف معيشة المجتمع | | | |
| 02 | تهتمون بتقديم منتجات وخدمات تلبي احتياجات المجتمع ورغباته | | | |

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| 03 | تقدمون خدمات تساهم في الحفاظ على تراث المجتمع و تاريخه و موارده الطبيعية | | | | |
| 04 | تعملون دائما على تحسين الأمن للعمال لتقليل الحوادث المهنية | | | | |
| 05 | تعمل شركتكم على تحسين ظروف عمل العمال وتضمن مناخ عمل جيد لهم | | | | |
| 06 | تسعون إلى ضمان مستوى تعليم،تكوين أو تدريب مناسب للعمال | | | | |
| 07 | تؤمنون بحق الأجيال القادمة في العيش و الاستفادة من موارد الطبيعة و تراثها | | | | |

**رابعا : البعد البيئي :**

| رقم السؤال | نص السؤال | موافق | غير موافق | محايد |
|---|---|---|---|---|
| 01 | تقومون بتوعية المواطنين والمستهلكين بضرورة استهلاك المنتجات الخضراء –غير المضرة للبيئة والإنسان | | | |
| 02 | تقومون بتوعية أفراد المجتمع بأهمية الحفاظ على البيئة | | | |
| 03 | تقومون بتوعية المواطنين –السياح – بأهمية الاقتصاد في الموارد –المياه –الكهرباء –المواد الأولية ( عدم الاسراف ) | | | |
| 04 | تعملون على توفير احتياجات المجتمع بطريقة مستدامة | | | |
| 05 | تسعى مؤسستكم إلى تقليل النفايات وتشجعون إعادة تدويرها ما أمكن | | | |
| 06 | ترون أن مؤسستكم تقدم قيمة مضافة وفائدة للمجتمع الذي تنشط فيه | | | |
| 07 | تعمل مؤسستكم على استعمال الموارد المتجددة –الطاقة الشمسية –من اجل تقليل التلوث | | | |
| 08 | تلتزم دائما مؤسستكم بقوانين حماية البيئة | | | |
| 09 | تتابع مؤسستكم مستجدات القوانين و التشريعات المتعلقة بحماية البيئة | | | |
| 10 | حصلت شركتكم على شهادات تزكية من الهيئات المهتمة بحماية حقوق المستهلك أو حماية البيئة | | | |
| 11 | ترى مؤسستكم أن التنمية المستدامة هي ما يضمن للمجتمع العيش وحياة كريمة، جيدة و عادلة. | | | |
| 12 | تقوم مؤسستكم بترسيخ قيم الحفاظ على البيئة بين عمالها وموظفيها | | | |

**خامسا :تحديات تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:**

| رقم العبارة | نص السؤال | موافق | غير موافق | محايد |
|---|---|---|---|---|
| 01 | ترون أن مشكل التمويل يشكل عائقا أمام إنشاء وازدهار مؤسستكم | | | |
| 02 | ترون أن عدم استقرار القوانين والتشريعات يؤثر على نجاح مؤسستكم | | | |
| 03 | ترون أن ضعف كفاءة المسيرين و قلة خبرتهم في الإدارة يعرقل من نجاح مؤسستكم | | | |
| 04 | ترون أن مناخ الاستثمار –بيئة العمل – غير مشجع على النشاط والتوسع في الجزائر | | | |
| 05 | تواجهون مشكلا في تسويق خدماتكم و منتجاتكم- حرفية ،سلع – | | | |
| 06 | تواجهون مشاكل في ضمان قروضكم عندما تطلبون أموالا لتوسيع أو إنشاء مشاريعكم | | | |
| 07 | ترون أن عمليات التأهيل التي تقدمها الدولة تساعدكم على مواجهة مشاكلكم | | | |
| 08 | ترون أن التنمية الحقيقية التي تضمن تكافؤ الفرص بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و بين المؤسسات الكبرى. | | | |
| 09 | ترون أن مؤسسات السياحة من مقومات تواجه مشاكل في تسويق منتجاتهم و خدماتهم للسياح أجانب و جزائريون | | | |
| 10 | ترون ان القوانين والتشريعات الحالية لا تسمح بتطوير و نمو قطاع السياحة وجعله قطاعا هاما تعتمد عليه الجزائر في المستقبل | | | |

## الملحق رقم (05): قائمة الأساتذة المحكمين

| اسم الأستاذ | الجامعة |
|---|---|
| أ.د/ طالب عوض أحمد | الجامعة الأردنية |
| أ.د/ بوخاري عبد الحميد | جامعة غرداية |
| أ.د/ مجدي جمال عبد القادر | جامعة القاهرة |

# فهرس المحتويات


**حكمة**.....*I*

**الإهداء**.....*II*

**كلمة شكر**.....*III*

**ملخص**.....*IV*

**قائمة الموضوعات**.....*VI*

**قائمة الجداول** ..... *VIII*

**قائمة الأشكال**..... *X*

**قائمة الملاحق**..... *XII*

**قائمة الاختصارات والرموز**..... *XIII*

**توطئة**.: .....أ

***الفصل الأول: الإطار النظري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتنمية المستدامة في قطاع السياحة***

**تمهيد**: ..... **8**

**المبحث الأول: مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة** ..... **9**

**المطلب الأول: تعاريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و المجالات المختلفة لها**..... **9**

**الفرع الاول: أسباب اختلاف تعاريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة** :..... **9**

**الفرع الثاني :معايير تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**:..... **10**

**الفرع الثالث :أهمية وضع تعريف موحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة**: ..... **12**

**الفرع الرابع : تعاريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**..... **13**

**الفرع الخامس: المجالات المختلفة لأنشطة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**..... **15**

**المطلب الثاني: خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عوامل نجاحها واستمراريتها** ..... **15**

**الفرع الاول : خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**:..... **15**

**الفرع الثاني: مقومات نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة واستمرارها**:..... **16**

**المطلب الثالث: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية** ..... **18**

**الفرع الثاني: الأهمية من وجهة نظر أصحاب المؤسسات**: ..... **18**

الفرع الثالث :الأهمية من وجهة نظر مؤسسات التمويل: ..... 19
المطلب الرابع: مشاكل وتحديات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ..... 20
الفرع الأول: مشاكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ..... 20
الفرع الثاني: التحديات التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:..... 23
المبحث الثاني: تجارب ناجحة في مجال تحقيق التنمية المستدامة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة..... 25
المطلب الأول : آليات تطبيق التنمية المستدامة في المؤسسة الاقتصادية ..... 25
المطلب الثاني: مزايا تحقيق التنمية المستدامة في المؤسسات الاقتصادية..... 27
المطلب الثالث: تجارب ناجحة في مجال تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة..... 30
المطلب الرابع : مكانة الصناعات الحرفية ضمن التنمية المستدامة..... 32
الفرع الاول :تعريف الصناعات الحرفية..... 32
الفرع الثاني :المقارنة بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات الحرفية ..... 33
الفرع الثالث: الاهمية الاقتصادية للصناعات الحرفية ..... 34
المبحث الثالث : مفهوم السياحة والسياحة المستدامة..... 35
المطلب الاول: تعريف السياحة وخصائصها..... 35
الفرع الاول :تعريف السياحة: ..... 35
الفرع الثاني :خصائص السياحة: ..... 36
المطلب الثاني : أهمية السياحة وأنواعها..... 37
الفرع الأول: أهمية السياحة ..... 37
الفرع الثاني : أنواع السياحة ..... 40
المطلب الثالث: مكونات السياحة..... 42
المطلب الرابع: السياحة المستدامة و دورها في التنمية..... 44
الفرع الأول : مفهوم السياحة المستدامة : ..... 44
الفرع الثاني: أهمية السياحة المستدامة :..... 45
الفرع الثالث : مبادئ السياحة المستدامة: ..... 46

الفرع الرابع :خصائص السياحة المستدامة :..... 46
الفرع الخامس: آليات تحقيق السياحة المستدامة ..... 49
الفرع السادس: التنمية السياحية المستدامة..... 49
المبحث الرابع: مدخل للتنمية المستدامة..... 52
المطلب الأول: تعريف التنمية المستدامة و مبادؤها ..... 52
الفرع الأول: تعريف التنمية المستدامة ..... 52
الفرع الثاني: مبادئ التنمية المستدامة..... 58
المطلب الثاني: مؤشرات قياس التنمية المستدامة وأهدافها ..... 59
الفرع الأول: مؤشرات قياس التنمية المستدامة..... 60
الفرع الثاني: أهداف التنمية المستدامة..... 63
المطلب الثالث: مشاكل التنمية المستدامة و تحدياتها ..... 64
الفرع الأول :مشاكل التنمية المستدامة :..... 64
الفرع الثاني: تحديات التنمية المستدامة: ..... 65
المطلب الرابع: جهود الجزائر نحو تحقيق التنمية المستدامة ..... 67
الفرع الأول:مشاكل التنمية المستدامة في الجزائر ..... 67
الفرع الثاني :تحديات تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر ..... 68
المبحث الخامس: الدراسات السابقة..... 74
المطلب الأول: الدراسات العربية..... 74
المطلب الثاني: الدراسات الأجنبية ..... 82
المطلب الثالث: محل الدراسة الحالية من الدراسات السابقة ..... 84
خلاصة الفصل :..... 86
الفصل الثاني: الدراسة الميدانية لواقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة السياحية في التنمية المستدامة
تمهيد: ..... 88
المبحث الأول: تشخيص واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري..... 89

المطلب الأول :تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للفترة 2015/2005 ..... 89
الفرع الأول: تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة 2015/2005 ..... 89
الفرع الثاني : توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لعام 2015 حسب نوعها..... 94
الفرع الثالث: توزيع المؤسسات الصغيرة المتوسطة حسب نوع النشاط ..... 95
الفرع الرابع : توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب المناطق الجغرافية ..... 99
المطلب الثاني: تقييم مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة..... 100
الفرع الأول: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الخام ..... 100
الفرع الثاني: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في رفع القيمة المضافة ..... 102
الفرع الثالث: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تشغيل اليد العاملة ..... 105
الفرع الرابع: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المبادلات الخارجية (الميزان التجاري ) .. 107
المطلب الثالث: آليات وبرامج دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر..... 108
الفرع الأول: برامج التأهيل الوطنية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة..... 108
الفرع الثاني: تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر في ظل التعاون الدولي ..... 110
المطلب الرابع: تقييم نتائج برامج دعم وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ..... 111
الفرع الأول: نتائج برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ..... 111
الفرع الثاني: نتائج هياكل الأنشطة المحلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة..... 113
الفرع الثالث: معلومات حول المشاريع الاستثمارية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ..... 114
الفرع الرابع: معطيات متعلقة بالضمانات الممنوحة من طرف صناديق الضمان..... 115
الفرع الخامس: معطيات متعلقة بالهيئات الداعمة للمؤسسات ص و م لخلق مناصب الشغل..... 118
المبحث الثاني: استراتيجية تحقيق تنمية سياحية بالجزائر في ظل المخطط التوجيهي لآفاق 2025 ... 122
المطلب الأول: واقع السياحة في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2005-2015..... 122
الفرع الأول: إحصائيات عن مساهمة السياحة في تدفق الإيرادات السياحية..... 122
الفرع الثاني: تطور مساهمة السياحية في تعزيز حجم الاستثمارات السياحية..... 130
الفرع الثالث: مساهمة السياحة في ميزان المدفوعات للفترة 2000-2009 ..... 131

الفرع الرابع: تطور الناتج المحلي الخام للسياحة في الجزائر2005-2015 ..... 132
الفرع الخامس: مساهمة السياحة في تشغيل اليد العاملة للفترة 2005-2015 ..... 133
المطلب الثاني: ملامح إستراتيجية النهوض بقطاع السياحة في الجزائر آفاق 2025 ..... 136
الفرع الأول: الإصلاحات الحكومية لقطاع السياحة ..... 136
الفرع الثاني :تعريف المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية 2025 ..... 138
الفرع الثالث: أهداف المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية لآفاق 2025 ..... 142
الفرع الرابع: مرتكزات المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية ..... 144
المطلب الثالث: تحديات و رهانات تطبيق المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية آفاق 2025 ..... 148
الفرع الأول : تحديات تطبيق المخطط التوجيهي 2025 ..... 149
الفرع الثاني: تنفيذ المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية-المخطط العملي-: ..... 149
المطلب الرابع :مقومات السياحة في الجزائر ومعوقات تنميتها المستدامة ..... 154
الفرع الأول: مقومات السياحة في الجزائر ..... 154
الفرع الثاني: معوقات تنمية السياحة المستدامة في الجزائر ..... 158
الفرع الثالث: تجربة الجزائر في مجال التنمية المستدامة: ..... 158
خلاصة الفصل : ..... 163
خاتمة ..... 165
قائمة المراجع ..... 172
الملاحق ..... 194
فهرس المحتويات ..... 218